آفاق برلمانية

عدد خاص

٢٥ آذار ٢٠١٠ م المجلد الرابع عشر العدد ١ | نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | 25 March 2010 Volume 14, No. 1

المؤتمر السنوي الخامس عشر

الحاضر الفلسطيني
تشاؤم العقل، تفاؤل الإرادة

الجمعة والسبت ٢٦ و٢٧ شباط ٢٠١٠

رام الله - فلسطين

نصوص المداخلات وأوراق العمل المقدمة للمؤتمر

الجلسة الافتتاحية

كلمة الافتتاح

الحاضر الفلسطيني .. تشاؤم العقل، تفاؤل الإرادة

د. ممدوح العكر

رئيس مجلس أمناء مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، المفوض العام للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان

كما هي الدلالة في عنوان هذا المؤتمر، فإن المشهد الفلسطيني بقدر ما يقود تأمل العقل فيه إلى التشاؤم، إلا أنه في الوقت ذاته يستحث الإرادة على التفاؤل والفعل واستعادة زمام المبادرة.

كيف لا يقودنا تأمل واقع المشهد الفلسطيني إلى التشاؤم، والمأزق يحيط بنا من كل جانب:

- فهناك أولاً، مأزق التسوية السياسية، كما تجلت في اتفاقيات «أوسلو»، وما آلت إليه من تداعيات أودت بنا إلى وضع تقطعت فيه أوصال الوطن بدلاً من تعزيز وحدته الجغرافية على الأقل، وتكرّست فيه سيطرة الاحتلال على نواحي حياتنا بدلاً من انحسار هذه السيطرة وصولاً إلى إنهاء الاحتلال.
- كما اتسعت وتيرة استعمار الوطن وازداد عدد المستوطنين حتى وصل إلى أكثر من نصف المليون، وازدادت شوكتهم، وغدوا يتصرفون كأنهم «دولة»، لديهم بنى تحتية، ومؤسسات مختلفة، وهيئات محلية، وبلديات، وتمثيل بارز في الكنيست وفي الحكومة الإسرائيلية، ناهيك عن مواقعهم في جيش الاحتلال وفي المؤسسة العسكرية عموماً.
- ثم ها هي عملية تهويد القدس التي أجل اتفاق «أوسلو» مصيرها إلى مفاوضات نهائية أو إنهائية، وها هي عملية تهويد القدس تكاد تصل في مداها إلى مراحل متقدمة.
- وأحد تجليات «أوسلو» ما نشهده الآن من إجراءات إسرائيلية لإحكام السيطرة وتعزيز الجيوب الاستيطانية تحت غطاء المواقع الدينية اليهودية، ولعل في مراجعة بند واحد من بنود اتفاقية «أوسلو» كما ورد في اتفاق القاهرة في ٤ أيار العام ١٩٩٤ حول نقل الصلاحيات، ما يؤكد أن الخطيئة الكبرى بدأت في اتفاق «أوسلو» في البند المتعلق بالشؤون الدينية، حيث تقوم الطوائف الدينية بإبلاغ السلطة الفلسطينية عن المواقع الدينية المتعلقة بها في قطاع غزة وفي منطقة أريحا.
- وفيما يتعلق بهذا البند، فإن السلطة المعنية بالمواقع الدينية اليهودية هي الحكومة الإسرائيلية، وفي بند آخر يتعلق بالوصول إلى المغطس في منطقة أريحا، ينص الاتفاق على أنه «خلال المناسبات الدينية التي تجرى ٣ مرات سنوياً، وفي مناسبات أخرى خاصة، يتم التنسيق بشأنها مع السلطات الإسرائيلية، فإنه يحق للفلسطينيين القيام بحج ديني إلى المغطس تحت العلم الفلسطيني».

ومع كل ذلك، لا يزال البعض منا يدافع عن اتفاقية «أوسلو» على الرغم من كل ما آلت إليه هذه الاتفاقات تحت جرّافات الاحتلال ودباباته، بل ونسمح لأنفسنا بأن نقبل به وأن نردد شروط الرباعية الدولية، وأحد هذه الشروط في هذا السياق يربط رفع الحصار الظالم عن قطاع غزة بالالتزام من جانب واحد، لاحظوا التزام من جانب واحد بالاتفاقيات الموقعة ودونما التطرق إلى مبدأ التبادلية في احترام الاتفاقات الموقعة.

- وثاني هذه المآزق هو مأزق حل الدولتين، بعد أن أصبح واضحاً على أرض الواقع، ومنذ سنوات عدة، عدم إمكانية تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على كامل الأرض الفلسطينية التي احتلت في العام ١٩٦٧، بسبب غياب موازين القوى التي تجعل من حل الدولتين بهذا المضمون أمراً قابلاً للتحقيق، وبخاصة بعد تغول المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني، وتقطيع أوصال الأرض الفلسطينية بالمستعمرات وبالطرق وجدار الفصل العنصري، إلا إذا كان هناك من يملك جرأة أن يطلق اسم دولة فلسطينية على كيان الفتات المتبقي بعد ضم ما يسمى بالكتل الاستيطانية والقدس ومنطقة الأغوار، تحت غطاء ما يسمى بتبادل الأراضي، وعلى أنقاض حل الدولتين تتبدى وتتجسد يومياً معالم نظام فصل عنصري يتجاوز مراحل نظام «الأبارتهايد» الذي كان قائماً في جنوب أفريقيا.

ولا يبدو أننا كفلسطينيين قد امتلكنا بعد رؤية واضحة ومقومات إستراتيجية وآليات لتتصدى لهذا النموذج الجديد لـ «الأبارتهايد»، وإلى أين ستقودنا تداعيات هذه المواجهة، هل إلى صيغة جديدة من حل الدولتين، أم إلى الدولة ثنائية القومية على أرض فلسطين التاريخية.

- وثالث هذه المآزق، وربما أهمها، هو المأزق الداخلي، ويتمثل في الانقسام الذي تبدو كالسراب محاولات تجاوزه واستعادة حد أدنى من الوحدة الوطنية التي هي شرط أساسي من شروط انتصار أي حركة تحرر وطني.

كما يتمثل المأزق الداخلي بالحاجة الملحة لتجديد شرعية النظام السياسي الفلسطيني، فالمجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية، وكل منظمة التحرير، أصبحت أجساماً وهياكل منقوصة الشرعية.

كما أن المجلس التشريعي تم شله عن أداء مهامه بأيدي المحتل كما بأيدينا، وللمأزق الداخلي مظهر آخر يتجلى في السلطة الوطنية ودورها. والسؤال الكبير يظل قائماً حول «دور السلطة الوطنية تحت الاحتلال، وهل هي جزء من المشكلة ومن المأزق بمجرد كونها سلطة تحت الاحتلال، وخاضعة للضغط والابتزاز وتشكل عبئاً على العمل الوطني، أم هي جزء لا يتجزأ من الحل، وأداة من أدوات تحدي الاحتلال، وبخاصة إذا ما تغير دور السلطة وأداؤها لتكون مكوناً من مكونات الإستراتيجية الجديدة المطلوبة لتفتح أي أفق حقيقي للنجاح، أم قد تخلق عقبة جديدة أمام محاولات المصالحة الوطنية، وستؤثر سلباً على النهوض الشعبي المقاوم، كما على حركة التضامن الدولية المتصاعدة؟

ولا أريد التطرق هنا إلى مأزق المشروع الصهيوني، ولا إلى المأزق الدولي، وبخاصة مأزق إدارة أوباما، بل أريد الانتقال مباشرة إلى ما بدأ يبرز في هذا المشهد المأزوم من أنوية أو بؤر مليئة بالاحتمالات، إذا ما تم التقاطها وتطويرها ودمجها في إطار إستراتيجية جديدة للعمل الوطني.

ومن أهم هذه البؤر:

- المبادرات المتعددة لمقاومة شعبية ذات طابع سلمي غير مسلح، مستفيدة من دور الأشكال المختلفة للمقاومة، وتتسع موجات هذه المقاومة الشعبية وإن ببطء، وتتصدى للجدار والاستيطان وهدم المنازل أو الاستيلاء عليها وطرد سكانها الفلسطينيين، وبخاصة في القدس. لكن هذه المبادرات الواعدة تحتاج إلى تطوير وتعميم تجربتها كي تتحول إلى فعل ضمن إستراتيجية متكاملة ومتماسكة.
- وهناك تنامي الحملة الدولية لمقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات عليها.
- وهناك الحملة لمناهضة التطبيع ومقاطعة البضائع الإسرائيلية.
- وهناك أيضاً الحملة المنظمة لملاحقة الساسة والعسكريين الإسرائيليين، كمجرمي حرب، وبخاصة إثر ما تم توثيقه من هذه الجرائم في تقرير لجنة غولدستون.

بالإضافة إلى بوادر لإمكانية نمو دور أكثر مما هو عليه للمجتمع المدني في تحريك الرأي العام تجاه قضايا محددة.

- ولا بد من الإشارة في هذا السياق أيضاً إلى وجود قناعة متنامية فلسطينياً بعدم جدوى المفاوضات في ظل المعطيات القائمة، وفي ظل موازين القوى الحالية، وإن لم تصل هذه القناعة بعد إلى قطيعة كاملة مع نهج المفاوضات كخيار وحيد لإنجاز الحقوق الوطنية الفلسطينية.

والدليل على ذلك وجود استعداد للتعاطي مع ما يسمى بالمفاوضات غير المباشرة.

هذا مع أنه من الواضح أن الدخول الآن، وفي أي شكل من المفاوضات، وضمن المعطيات القائمة، إنما يخدم حكومة نتنياهو، ويوفر لها غطاء، إن لم يكن عملياً موافقة فلسطينية للمضي في الاستيطان وتهويد القدس، عدا عن أن العودة للمفاوضات لا تحمل أي أفق حقيقي للنجاح، وقد تخلق عقبة جديدة أمام محاولات المصالحة الوطنية، كما سوف تؤثر سلباً على النهوض الشعبي المقاوم، كما على حركة التضامن الدولية المتصاعدة.

الحضور الكريم،

إن للمثقفين والأكاديميين الوطنيين، وفي كل حركات التحرر، دوراً تاريخياً بالمساهمة في تحليل الواقع وبلورة الخيارات والبدائل والسيناريوهات، انطلاقاً من هذه المآزق، والتقاطاً لهذه البؤر الواعدة للاحتمالات، التي أثرت على بعض من هذه المآزق والبؤر، ولعل كل ذلك يسهل عملية إضاءة الطريق أمامنا، أو على الأقل الإشارة إلى ضوء في نهاية النفق.

وتزداد الحاجة إلحاحاً لهذا الدور الوطني للمثقفين الأكاديميين أمام إغراءات الانغماس في الخلاص الفردي، كما أمام عملية الاحتواء.

ومن هنا تأتي أهمية مؤتمرات مؤسسة «مواطن»، التي تحرص فيها سنوياً على تناول المفاصل والمحطات الأساسية في مسيرة العمل الوطني، لإلقاء الضوء على بعض الجوانب منها.

وكنت أتمنى لو أن د.عزمي بشارة مؤسس «مواطن» بيننا، في مؤتمرنا الخامس عشر، ليرحب بكم ويشاركنا بمساهماته المتميزة، واسمحوا لي أن أحيي معكم د.عزمي بشارة في منفاه القسري.

الجلسة الافتتاحية

من أجل مقاربة أخرى لقياس النجاح والفشل في التجربة الفلسطينية

د. كميل منصور

أكاديمي وباحث، رئيس لجنة الأبحاث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عضو مجلس المفوضين في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان

«اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً».

اعمل لدولة فلسطينية كأنها ستقام غداً، واعمل لتحسين ميزان القوى كأن الدولة لن تقام أبداً.

لقد درجت العادة منذ أكثر من ثلاثة عقود، وبخاصة منذ العام ١٩٩١، على قياس النجاح والفشل في التجربة الفلسطينية انطلاقاً من معيار واحد لا غير؛ ألا وهو اقتراب أو ابتعاد احتمالات قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق المفاوضات، وفي هذه المداخلة أشدد على ضرورة اعتماد معيار إضافي لا يقل عنه أهمية، وهو التطور التاريخي لميزان القوى بين إسرائيل والكيان الفلسطيني، على أن نأخذ بعين الاعتبار عناصر هذا الميزان وأبعاده.

معيار قرب أو ابتعاد الدولة ليس كافياً

منذ العام ١٩٩١ على الأقل، ونحن نحكم على نجاحنا أو فشلنا انطلاقاً من الاعتبار المركزي، ألا وهو «إن كان إنشاء الدولة المستقلة على الأبواب أم لا»، فنضع أنفسنا في حالة ترقب إيجابي، إن بدا لنا الاحتمال وارداً في فترة تقل عن ثلاث أو أربع سنوات، ونبدأ بمتابعة التصريحات الأميركية أو الإسرائيلية أو الفلسطينية التي قد تؤشر على واقعية هذا الاحتمال، ثم بطبيعة الحال يبدو أن هذا الاحتمال يبتعد إلى أجل غير مسمى فنشعر بخيبة أمل، ولكننا نرفض الاعتراف بأننا نشعر كذلك، ونحول خيبة أملنا الفعلية إلى اتهام القريب والبعيد، فنتهم القريب بالتقصير، ونتهم البعيد بالخبث والغدر، وأوضح مثال على تقلبات تفاؤلنا وتشاؤمنا؛ أي على الحدود التي نضعها لأفقنا الزمني، تهديد بعضنا بالعودة إلى ما قبل «أوسلو»، أو إلى حل السلطة في مهلة سنة أو سنتين، فكأننا بهذا التهديد نختزل نجاح أو فشل التجربة النضالية الفلسطينية بكل تعقيداتها في نجاح أو فشل التهديد نفسه بكل بساطته.

والتبسط نفسه يعتري موقفنا من المفاوضات، فكثيراً ما نسمع أن المفاوضات مع إسرائيل قد فشلت أو أنها محكومة بالفشل، وكأن فشل المفاوضات هو أيضاً فشل التجربة النضالية الفلسطينية. فنتهم قيادتنا بالفشل في كل من الحالتين التاليتين: نتهمها بـ«بيع القضية» إن كانت على وشك تقديم تنازلات من أجل إنجاح المفاوضات، ونتهمها بـ«التفاوض العبثي» إن لم تتنازل ولم تحصل على شيء من الطرف الآخر، فننسى أن فشل المفاوضات قد يكون أحياناً علامة قوة وليس علامة ضعف، وأرجو ألا يفهم من كلامي هنا أنني أدعو إلى التفاوض المستمر وغير المشروط، وإنما على العكس.

يجدر اعتبار التفاوض ساحة معركة مثل بقية الساحات، فأقوم بدخول هذه الساحة إن كانت تقويني أو تشكل حماية لمصالحي، ولا أدخلها إن كانت تضعفني، وقد أدخلها وأنا أعلم أنها ستكون مجرد «طبخة حصى».

ما أقصده، هو أنني إذا قررت الدخول في التفاوض، فمن الضروري أن أمتنع عن بناء أوهام كالاعتقاد بأنه سيحقق طموحاتي، أو أنه سيفضي إلى اتفاق، فالذي يحقق طموحاتي ليس الجلوس مع الطرف الآخر في قاعة واحدة أو في قاعتين متجاورتين، وإنما الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بالطرف الآخر التي قد تقنعه بأنه من مصلحته الانسحاب والاعتراف بحقوقي، وأنه من الأجدر له أن يتم ذلك حول الطاولة.

وهل لدى أحد منا أوهام بأن الأوضاع التي تحيط بالطرف الآخر تفرض عليه مثل هذا الاستنتاج؟ الجواب بالنفي طبعاً، وهل ميزان القوى –وهنا بيت القصيد– بالأمس واليوم يفرض مثل هذا الاستنتاج على الطرف الآخر؟ الجواب أيضاً بالنفي.

لنلتفت إذن إلى ميزان القوى كمعيار للحكم على أين وصلت القضية الفلسطينية.

ميزان القوى

لا أظن أن أحداً منا يشكك في أهمية ميزان القوى في المواجهة الفلسطينية–الإسرائيلية، وأود هنا أن أنطلق من مثال مركزي يتعلق بجوهر النضال الفلسطيني منذ العام ١٩٧٤، أعني البرنامج الوطني الفلسطيني القائم على فكرة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ما الذي حدد مضمون هذا البرنامج؟ بكل تأكيد لم يتحدد تماماً وفقاً للوعي الفلسطيني للحقوق التاريخية على كامل تراب فلسطين الانتدابية. من الأصح القول إن تقدير القيادات الفلسطينية لميزان القوى العام ١٩٧٤ هو الذي ساهم في تحديد جوهر البرنامج الوطني الفلسطيني، بغض النظر عما إذا كان تقدير القيادات حينذاك صواباً أو خطأ. إن هذا البرنامج الذي جرى تبنيه في المجلس الوطني في حزيران ١٩٧٤ كان يحمل في نظر أصحابه طابعين أساسيين؛ فقد كان من جهة ذا طابع دفاعي؛ أي أنه كان ينظر إليه كوسيلة لحماية الكيان السياسي الفلسطيني الناشئ ضد محاولات التصفية أو التحجيم، وكان من جهة أخرى ذا طابع هجومي؛ أي تعبئة الطاقات التي تسمح بتحسين ميزان القوى وتعديله وصولاً للهدف المعلن. إذا كان ميزان القوى «كتقدير وكبرنامج تعديل» هو الذي لعب الدور المركزي في تحديد الأهداف الوطنية، فمن الضروري مراجعة وتفكيك عناصره، لنرى ما إذا شهد تقدماً أو تراجعاً، وما هي اليوم عناصر ميزان القوى الإسرائيلي– الفلسطيني.

أ. عناصر ميزان القوى وأدوات الأرصدة الفلسطينية

- الميزان العسكري: المقارنة بين القدرات العسكرية للطرفين واضحة، غير أن التكلفة أصبحت عالية إذا ما أرادت إسرائيل إعادة احتلال قطاع غزة والتواجد الدائم فيه وفي المدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية، والتكلفة أعلى بكل تأكيد مما كانت عليه في الثمانينيات والتسعينيات. ومن الجدير هنا أن نضيف إلى ذلك ما يتعلق بالميزان بين إسرائيل وأعدائها المحتملين في المنطقة (إيران، حزب الله، سوريا).
- طبيعة النظام السياسي ووحدة القيادة ودور الأحزاب وتمثيل الشعب بأكمله، والقدرة على اتخاذ القرارات: وهنا أقول لا ضرورة للتذكير بالانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني، وبأثره السلبي على القرار الفلسطيني. أما من جهة إسرائيل، فالقرارات، عندما لا تكون ذات طابع إستراتيجي من صنع قيادة الجيش، تتحكم فيها الائتلافات الحكومية والمزايدات، وحتى عندما تكون ذات طابع إستراتيجي، فهي تتأثر بغطرسة القوة، وليس بالضرورة بالاعتبارات العقلانية.
- مدى الدور الذي تلعبه مكونات الشعب الفلسطيني من خارج الضفة وغزة (أي في إسرائيل وفي الشتات) في الكيان السياسي الفلسطيني، وفي التأثير في القرار الفلسطيني، وفي مساندة هذا القرار، ومدى تأثير فلسطينيي إسرائيل في تقوية أو إضعاف الكيان السياسي الإسرائيلي. هذا العنصر يستحق أن يعالج بشكل موضوعي ومستفيض.
- الميزان الديموغرافي، الارتباط بالأرض، الهجرة: السيناريوهات الممكنة للتطورات الديموغرافية الفلسطينية–اليهودية على المديين المتوسط والبعيد.
- الأيديولوجيا أو الأيديولوجيات المحركة للمجتمع والمشروعية التي تتمتع بها مطالب كل طرف في أعين الذات، وفي أعين الطرف الآخر.
- درجة التماسك الداخلي ومأسسة المجتمع من جمعيات ونقابات ونواد وصحافة.
- مستوى التعليم في المدارس والجامعات، وقدرة الطالب على التعلم وعلى النقد، والاستثمار الوطني في التعليم، والإنتاج البحثي.
- المستوى الاقتصادي، والاستثمار.
- مشروعية مطالب ومواقف كل طرف في نظر القانون الدولي.
- التحالفات الخارجية على مستوى الدول:

(١) إسرائيلياً، تأييد وثيق لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة، وبقدر أقل نسبياً من قبل أوروبا؛ وهذا تأييد غير مشروط ولن ينقطع في المستقبل المنظور.

(٢) فلسطينياً، تأييد أوروبي – أميركي مشروط لفكرة الدولة الفلسطينية وللسلطة الفلسطينية في رام الله.

- حاجة الولايات المتحدة إلى إعطاء انطباع بأنها تقوم بنشاط ما في عملية السلام لاعتبارات إقليمية (العراق، أفغانستان ...).
- درجة مساندة الرأي العام العالمي لكل طرف.

هذه قائمة غير كاملة لعناصر ميزان القوى الفلسطيني – الإسرائيلي. من الجدير أن ننظر إلى كل عنصر من العناصر المذكورة كرصيد أو كرأسمال في حوزتي أو في حوزة الطرف الآخر، وأن نقارن بينهما، وأن نتساءل عن التأثير اللاإرادي لعامل الزمن، وعن مدى قدرة كل طرف بفعل إرادي على تعديل الميزان في العنصر المعني على المدى القصير أو المتوسط.

ومن الجدير أيضاً، أن نتساءل عن الأدوات والفرص المتاحة لاستعمال الرصيد المعني من قبل كل طرف والقيود المعيقة لهذا الاستعمال. لن أقوم بكل ذلك اليوم لضيق الوقت، لكنني أود أن أستنتج التالي من هذا العرض السريع.

ب. خلاصة عن ميزان القوى

أقترح أن ننظر إلى ميزان القوى بمنظارين:

الأول بمعزل عن التحركات والتفاعلات الإقليمية والدولية، والثاني أخذ هذه التحركات والتفاعلات بالاعتبار.

إذا نظرنا إلى ميزان القوى الفلسطيني–الإسرائيلي ضمن المنظار الأول، أي ككتلة أرصدة لطرف مقابل كتلة أرصدة للطرف الآخر، يمكننا أن نستنتج التالي:

١. ليست لدينا الأدوات الكافية لانتزاع الاستقلال والسيادة في دولة تضم الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة.

٢. من جهة أخرى، ليست لدى إسرائيل الأدوات الكافية لأي من الخيارات التالية: الضم الكامل والطرد الجماعي –وهما يشكلان منطق النشاط الاستيطاني إن لم يكن هدفه– ولا حتى إعادة احتلال قطاع غزة والضفة الغربية والبقاء بشكل متواصل في المدن والقرى والمخيمات وإقامة إدارة مدنية مباشرة، كما كان الوضع قبل ١٩٩٣ –كانت الفرصة الذهبية للقيام بذلك في آذار –نيسان ٢٠٠٣ خلال وغداة الغزو الأميركي للعراق– لا أستطيع إلا أن أشير إلى انعدام التناسب بين قوة إسرائيل العسكرية الهائلة وغطرستها من جهة، ومن جهة أخرى قدرتها المحدودة على إملاء شروطها على شعب لا يريد أن يستسلم، وعجزها عن تخطي المأزق الناجم عن ذلك.

٣. إنما تمتلك إسرائيل أدوات ميزان القوى التي تسمح بالاستمرار في الوتيرة الحالية –الخطرة فعلاً– بالنسبة إلى الاستيطان والقضم والحصار والقمع، كما أن السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني يملكان أدوات الاستمرار في البناء المؤسساتي والاجتماعي والاستثمار الاقتصادي والارتباط بالأرض وتحريك الوضع عن طريق التعبئة الشعبية والمقاومة السلمية وبعض الأدوات العنفية.

بكلمات أخرى، إن التفاعل بين الأرصدة الإسرائيلية والأرصدة الفلسطينية، وتناقضات صنع القرار في إسرائيل، والانقسام الفلسطيني، لا تشير إلى حل أو تسوية، وإنما إلى تحول بطيء في ميزان القوى لا يمكن التنبؤ باتجاهه العام. وبطبيعة الحال، إن هذا المنظار هو منظار منقوص، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار التفاعلات الإقليمية والدولية التي لا تتعلق مباشرة بالقضية الفلسطينية، ولكن تؤثر فيها بشكل جوهري.

ومن الضروري التأكيد على أن هذه التفاعلات تحرك الأوضاع الإسرائيلية – الفلسطينية، وتساهم في تطوير ميزان القوى، وهنا بعض الأمثلة:

- في العام ١٩٩١ أنتج التفاعل الأميركي–العراقي بعد غزو الكويت مفاوضات مؤتمر مدريد وواشنطن.
- وفي نهاية العقد الماضي كان هناك التفاعل بين إسرائيل وحزب الله، بما فيه انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان، وساهم هذا التفاعل ليس في إطلاق الانتفاضة الثانية بالضرورة، بل في عسكرتها.
- وفي ٢٠٠٣– ٢٠٠٤ ساهم التفاعل الأميركي–الإسرائيلي خلال الانتفاضة وبسبب الغزو الأميركي للعراق في قرار أرئيل شارون تفكيك مستوطنات غزة وإعادة الانتشار وحصار غزة.
- وفي نهاية ٢٠٠٨–٢٠٠٩، كانت الحرب على غزة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمواجهة بين إسرائيل وحزب الله في جنوب لبنان العام ٢٠٠٦.
- واليوم، أي تطور تفاوضي أو عنفي في الساحة الإسرائيلية–الفلسطينية مرتبط مباشرة بالعلاقة الخماسية بين الولايات المتحدة وإيران وسوريا وحزب الله وإسرائيل، بالإضافة إلى العوامل الأخرى الثابتة نوعاً ما؛ أي العلاقات الأميركية مع مصر والسعودية والأردن، وإن هذه التفاعلات هي إلى حد بعيد خارجة عن إرادتنا، ولكنها قد تؤدي إلى تحسين موقعنا، أو إلى عرقلته، إضافة إلى تسريع قيام الدولة الفلسطينية، أو إلى إعاقته.

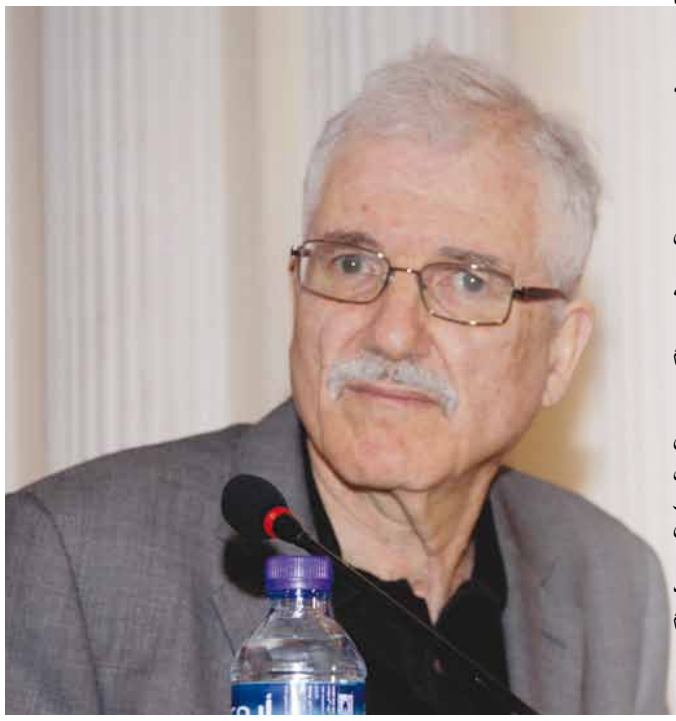

ما العمل؟

من الواضح مما سبق أنه من الحيوي عدم التفريط بالأرصدة التي بحوزتنا، لا بل يجب تنميتها والبحث عن أرصدة جديدة من أجل تحسين ميزان القوى، وهنا لن أشير إلى ما هو بديهي، مثل إعادة التوحد السياسي لقطاع غزة والضفة الغربية، وتفعيل منظمة التحرير، ولكن أود أن أركز على بعض النقاط والمبادئ:

- الامتناع عن استخدام أي رصيد من أرصدتنا إذا كانت نتائجه عكسية، وهذا ينطبق بشكل خاص على المفاوضات، وأيضاً على المقاومة المسلحة حتى وإن كانت مشروعة في نظر القانون الدولي، والمعيار يجب أن يكون دائماً تحسين ميزان القوى، وليس ردود الفعل والعواطف.
- التمسك الرسمي الشديد ببرنامج الدولة المستقلة، لأن من شأن التخلي عنه فقدان الرصيد الدولي الذي نتمتع به، وإعطاء مشروعية للنشاط الاستيطاني، ولكن بموازاة التمسك ببرنامج الدولة المستقلة ينبغي التذكير دائماً بأننا تنازلنا عن السيادة على (٧٨ بالمائة) من الوطن الفلسطيني.
- عدم التنازل عما يعترف به القانون الدولي من حقوق فلسطينية، وليس فقط كموقف قانوني فلسطيني، بل أيضاً كموقف دبلوماسي وسياسي.
- التركيز على شرعية النضال الفلسطيني ونزع شرعية الممارسات الإسرائيلية.
- ابتكار وسائل ونوافذ جديدة للمقاومة السلمية.
- قيام الأحزاب والمنظمات الشعبية والنقابات والجامعات والجمعيات والنوادي والمصالح الاقتصادية بتقوية العلاقات والتفاعلات بين أجزاء الشعب الفلسطيني في كافة مراكز وجوده في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل والأردن ولبنان وسوريا ... الخ، وفي المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والعلمية والنقابية والاقتصادية كافة، والمقصود هنا هو في الوقت نفسه تنمية التفاعل وتنمية الكفاءات الفردية والجماعية والمؤسساتية الفلسطينية.
- الحرص على تحسين علاقاتنا بالأطراف الإقليمية كافة، والامتناع عن الدخول في محور ضد آخر، حتى لا ندفع ثمن تقوية النفوذ الإقليمي للمحور الذي نكون قد وفقنا ضده.
- وأخيراً وليس آخراً، كل ذلك يعني أننا نحتاج إلى النفس الطويل، فلنكف عن متابعة تقلبات المواقف الأميركية تجاهنا مثلما نتابع تقلبات الطقس.

أعود وأكرر ما ألمحت إليه في المقدمة: نعم، يجب أن نعمل من أجل الدولة الفلسطينية، يجب أن نكون جاهزين لقيامها غداً، ولكن ليس على حساب تنمية أرصدتنا في ميزان القوى، فهي يجب أن تبقى البوصلة التي توجهنا.

حالةُ انتظار: في انتظار ماذا؟

د. جورج حقمان

المدير العام لمؤسسة مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، عضو هيئة تدريسية في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت

منذ مؤتمر مدريد في نهاية العام ١٩٩١، مرت ثمانية عشر عاماً في المفاوضات. ثلاث اتفاقيات بعد مؤتمر مدريد أدت إلى إنشاء السلطة الفلسطينية (١٩٩٣ إعلان المبادئ، ١٩٩٤ غزة وأريحا أولاً، ١٩٩٥ اتفاق إنشاء السلطة الفلسطينية). ثم مفاوضات مستمرة حتى كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠. ثم طابا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ثم خارطة الطريق في ٢٠٠٣، ثم مسار أنابوليس حتى نهاية العام ٢٠٠٨.

بعد كل هذا، من المتعذّر رؤية ثمانية عشر عاماً أخرى من المفاوضات. متى إذاً يجب القول إن المفاوضات وصلت إلى نهاية الطريق، إلى جدار مسدود، ومتى سيتم الاعتراف علناً أننا الآن نرى الجدار المسدود؟ هل توجد غشاوة على العين؟ وهل توجد صعوبة خاصة تمنع إزالة هذه الغشاوة؟

منذ بداية العام ٢٠٠٩، كان الجميع في انتظار أوباما. لكن مع نهاية هذا العام تبين أن رئيس الولايات المتحدة ليس أوباما شخصياً، وإنما صراع القوى وتوازن القوى داخل الولايات المتحدة، وإسرائيل طرف قوي في هذا الصراع. الرئيس هو حصيلة هذه التوازنات. قد يكون أن البعض ما زال يأمل أن يكون الرئيس هو أوباما، ولكن لا يوجد دليل على هذا حتى الآن، بل العكس.

حالةُ الانتظار هذه ما زالت ملازمةً للبعض. لكن، انتظارُ ماذا؟ حالةُ الانتظار ساكنة فاقدة للمبادرة الفعالة. صحيح أن تجوال العالم لشرح وجهة النظر الفلسطينية أمرٌ مطلوب وضروري، ولكنه غيرُ كافٍ دون مبادرات أخرى تترك أثراً ملموساً.

إسرائيل تبادر باستمرار: تستولي على الأرض، تبني المستعمرات، تهوّد القدس، تصادر هويات المقدسيين، تعتقل، تغتال، ثم يجول ممثلوها العالم لشرح وجهة نظرهم. ماكينة إعلامية فعّالة لكنها تعتمد على مصادر القوة، من بينها أنها تبادر. ما ينقص إسرائيل اليوم هو أمر واحد فقط: مفاوضات مستمرة لتعبئة الفراغ السياسي الحاصل الآن، ولإضفاء «العادية» على الوضع الراهن، بما في ذلك مبادراتها المختلفة. المهم هو تعبئة الفراغ السياسي بمفاوضات، وليس من المهم أن تأتي بنتيجة، أو إن أتت، أن تكون مقبولةً للحكومة الحالية في إسرائيل.

الفراغ السياسي خطر، فهو يفتح المجال أمام عودة الصراع الميداني وتداعي الترتيبات الجارية حالياً في الضفة الغربية، التي هي بحاجة لمسار سياسي. الجميع يعرف ذلك، وقد قال الرئيس أبو مازن ذلك صراحة في مقابلة مع جريدة اللوموند الفرنسية يوم السبت الماضي (٢٠ شباط ٢٠١٠)، إن انسداد آفاق المستقبل سيؤدي إلى عودة الصراع. المشكلة تكمن في أن إسرائيل والولايات المتحدة والدول العربية «المعتدلة»، تريد على ما يظهر إبقاء وهم عدم انسداد الآفاق. فهي تضغط الآن على السلطة الفلسطينية للعودة للمفاوضات بصيغة «غير مباشرة» أولاً، ثم مباشرة ثانياً. مشكلة السلطة هي ضعف مصادر القوة، لأنها غير مبادرة حتى لو كان مجال المناورة محدوداً. لقد اتخذ أبو مازن خطوة أولى بإعلانه عن عدم عزمه الترشح لرئاسة السلطة الفلسطينية. كانت هذه خطوة في هذا الاتجاه، ولكنها خطوة غير مكتملة، لأنه من غير المعروف ما هي الخطوات بعد ذلك. وقد ألمح الرئيس أبو مازن إلى أنه توجد خطوات أخرى قد يقوم بها ولكنه لم يفصح. إن غياب العلنية هنا يفقد المبادرة قوتها الممكنة، وقد لا تؤخذ بجدية من قبل جميع الأطراف. السلطة تخشى من حرق جسور تحالفاتها، لأن هذا قد يضع وجود السلطة نفسها كما هي الآن، على المحك. لم تصل بعد إلى هذه المرحلة، وربما لن تصل إليها، وهذه هي نقطة ضعفها.

الجميع يريد بقاء السلطة. إسرائيل تريد بقاءها كما هي؛ أي أن تعمل كبلدية كبرى لإدارة شؤون السكان، ولا مانع أن تسمى دولة، بشرط أن تكون فاقدة للسيادة من ضمن شروط أخرى. فهي لا تريد تحمل أعباء الاحتلال المباشر مرة أخرى، والاحتكاك مع المدنيين بشكل دائم ومستمر. هذه هي عبرة الانتفاضة الأولى. الولايات المتحدة تريد بقاء السلطة لأن إسرائيل تريد ذلك، ولأغراض إقليمية أيضاً. ودول «الاعتدال» أيضاً التي تخشى من تأجج الوضع في فلسطين لأنه يؤرقها داخلياً، ويعزز الحرائق الإقليمية، ويوفر «للجهاد المعولم» قضايا إضافية.

هذه هي بعض مصادر قوة السلطة الفلسطينية، لكنها ما زالت مصادر ضعف، لأن السلطة لم تتمكن من جعل الآخرين يدفعون ثمن بقائها؛ أي دولة ذات سيادة بالفهم الفلسطيني للدولة. يريدون ثمناً غيرَ مكلف. مثلاً، اقتراح وزيري خارجية فرنسا وأسبانيا الأخير: الاعتراف بدولة فلسطينية في غضون سنتين على الأكثر، بمعزل عن أية تفاصيل حول ماهية هذه الدولة. والغريب أن الحكومة الإسرائيلية اعترضت على هذا الاقتراح، مع أنه يبان على أنه جيد من وجهة نظرها. فتترك كل القضايا للمفاوضات مرة أخرى، ولكن بين دولتين: الحدود، واللاجئين، والسيادة، والقدس، والمصادر الطبيعية. سنوات أخرى من المفاوضات وربما عقود أيضاً. هل ترى السلطة الفلسطينية أنها وصلت إلى طريق مسدود من خلال المفاوضات فقط؟ ربما أنها ترى ذلك، ولكنها لم تقل ذلك علناً، ولم تقم بأي عمل ينمّ عن أنها على وشك انتهاج خط سير آخر مبني على ما تملكه من مصادر قوة، حتى لو كانت محدودة. وسأعود إلى هذه النقطة لاحقاً.

أما الفصائل الفلسطينية، فصائل منظمة التحرير، فوضعها لا يختلف عن وضع السلطة: مستكينة في كنفها، وفي حالة انتظار أيضاً. انتظار ماذا؟ لا أحد يعرف. هي أيضاً فاقدة للمبادرة الفعالة. توجد أفكار واقتراحات نعم. لكن الفعل غائب. فالفعل في يد السلطة الفلسطينية ورئيسها.

أما «حماس»، فمشكلتها مختلفة، فهي تواجه معضلتين في الوقت نفسه. الأولى، إنه تحت الاحتلال لن يمكنها أن تكون سلطة ومقاومة في الوقت نفسه. هذه هي العبرة من حصار الرئيس الراحل ياسر عرفات واغتياله، مع أنه حاول تمويه الجانب المقاوم في الانتفاضة الثانية؛ أي ظهور كتائب شهداء الأقصى كجسم مستقل عن السلطة الفلسطينية. «حماس» لا تموه وتقول هذا صراحة. وهذا هو معنى الحصار السياسي والاقتصادي الذي فرضته إسرائيل عليها، وهذا أيضاً هو معنى العدوان الآثم على القطاع.

أما المعضلة الثانية فهي إستراتيجية، تتعلق بالأمد الأطول، حتى لو كانت الخطوة الأولى تكمن في تشكيل حكومة مباشرة بعد انتخابات العام ٢٠٠٦، ثم حكومة «الوحدة الوطنية»؛ أي الحكومة الثانية بعد الأولى؛ أي الحكومة الحادية عشرة بعد الحكومة العاشرة. هنا يوجد سؤال حول تفكير «حماس» وتقديراتها بخصوص إمكانيات النجاح أو الفشل إستراتيجياً، وليس فقط إزاء ردود فعل إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وإنما الدول العربية أيضاً؛ خصيصاً الدول العربية. فكما هو معروف، لا يوجد تداول فعلي على السلطة في جميع الدول العربية، بمعنى أنه في إمكان المعارضة، أياً كانت، الوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات. ففي الدول العربية يوجد ما يمكن أن يسمى بـ «صمام أمان»، تجري اللعبة الانتخابية تحت سقفه. صمامُ الأمان هذا هو نظم حكم وراثية، أميرية أو ملكية، أو حتى جمهوريات وراثية أو شبه وراثية. «صُمّام الأمان» هذا يوفر من خلال صلاحيات واسعة، بما فيها حل البرلمان المنتخب، إن وجد، «استقرار» السياسات الخارجية، والتحالفات، والسياسات الاقتصادية والأمنية.

الحالة الفلسطينية حالة فريدة من نوعها في العالم العربي، بحيث يمكن للمعارضة، أياً كانت، الوصول إلى قمة هرم السلطة بفعل الانتخابات، إن عُقدت، وإن كانت نزيهة؛ أي إمكانية وجود تداول فعلي على السلطة. هذه سابقة خطيرة من منظور النظام الرسمي العربي، لأنه نموذج قد يحتذى به إن قدر له الحياة والاستمرار، وسوف يعزز تطلعات المعارضة في تلك الدول؛ سواء أكانت إسلامية أم غير إسلامية. وبما أن المعارضة الإسلامية بأنواعها المختلفة هي الأقوى في عدد من تلك الدول، بما في ذلك المملكة العربية السعودية أيضاً، فإن نموذج «حماس» في الحكم بفعل الانتخابات يشكل خطراً داهماً لا بد من درئه.

هذا لا يفسر فقط موقف تلك الدول من «حماس»، وإنما السؤال الأهم هو: ما هي رؤية «حماس» الإستراتيجية لمسارها ودورها إن أرادت أن تكون في الحكم أيضاً وليس مقاومة فقط؟ لا أدري ما هي الإجابة عن هذا التساؤل، وأفترض أنه يوجد نقاش داخلي حول هذه المواضيع، ولا بد أنه يوجد أكثر من وجهة نظر. ويمكن أيضاً أن البعض داخل «حماس» يرى أنها «تورطت» من خلال مسعاها لتشكيل الحكومة، ولم يمكنها أن تتراجع، وأستذكر هنا ما قاله الشيخ راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة الإسلامية التونسية، وأحد أبرز المفكرين الإسلاميين المعاصرين، الذي يعيش في المنفى، فقد قال قبل حوالي العامين إنه ينصح الحركات والأحزاب الإسلامية المشاركة في الانتخابات في الدول العربية، بعدم السعي إلى الحصول على أغلبية في المجالس النيابية، والاكتفاء بعدم تخطي حاجز ثلث المقاعد لأن، الوضع العربي «غير جاهز» لتولي الحركات الإسلامية الحكم، كما قال.

نعم، هذه قضايا الأمد الأطول، لكن نقطة البداية تكمن الآن. كما قلت، أنا لا أدري ما هو موقف «حماس» من هذه الأمور، وأنا لا أقدم نصائح لها، أو أي وعظ أو إرشاد. أنا فقط أبين طبيعة المصالح السياسية الإقليمية، وأتوق لمعرفة موقف «حماس» منها.

في كل الأحوال، «حماس» أيضاً ما زالت في حالة انتظار. الحصار مستمر بعد العدوان؟ نعم. استراحة محارب؟ نعم. لكن هذا وضع قلق وغير قابل للاستمرار إلى ما لا نهاية. حالة انتظار، وكل الاحتمالات مفتوحة. السؤال الأساسي هنا هو: من يبادر؟ من يمتلك زمام المبادرة؟ من يفرض قواعد اللعبة؟ هذه هي نقطة الضعف الفلسطينية. السلطة و«حماس» سيان، ومعهما باقي فصائل منظمة التحرير.

لن أدعي أن لدي خططاً تفصيلية جاهزة أقدمها كتوصيات للسلطة الفلسطينية، أو للأحزاب، أو للحركات السياسية، أو الحركات والقوى المجتمعية المنظمة. لكن، سأقترح بعض الأفكار للنقاش، آملاً أن تغنيها أفكار أخرى سيجري تقديمها خلال هذا المؤتمر. وأقول ابتداءً، إنه يجب إزالة الاغتراب الحاصل بين السلطة الفلسطينية والأحزاب وفصائل منظمة التحرير من جهة، والقوى المجتمعية الفاعلة والرأي العام الفلسطيني من جهة أخرى. وقد بان هذا الاغتراب بوضوح في موضوع تأجيل بحث تقرير «غولدستون» في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قبل مسعى السلطة لتدارك الأمر، وطلب إعادة التصويت عليه في جلسة خاصة.

يتبع ←

هذا الاغتراب حصل لأن القوى المجتمعية الفاعلة والرأي العام الفلسطيني يريد من السلطة أن تكون مبادرة؛ أي أن تبادر إلى المقاومة الدبلوماسية والقانونية والحقوقية في مجالس شرعية. لم يطلب أحد أن تكون السلطة مقاومة مسلحة. فقط مقاومة من خلال القوانين الدولية التي لها علاقة بالحالة الفلسطينية. يريدون فعلاً مبادراً مقاوماً تستجيب له أغلبية من دول العالم، ولا يمكن أن يوصم بالإرهاب. طلب متواضع حقاً حتى لو أن له ثمناً. ما هو الثمن؟ ضغط إسرائيلي وأمريكي وأوروبي وربما عربي أيضاً. تهديد بقطع المساعدات وإعادة وضع الحواجز التي رفعت، على قلة عددها، وقف تحويل عائدات الضرائب للسلطة كمرحلة أولى. معاناة جماعية عانينا منها خلال الانتفاضة الثانية.

ماذا لو قامت السلطة الفلسطينية بدعم حملة المقاطعة الدولية لإسرائيل، هذه الحملة التي تلقى نجاحاً مطّرداً في دول أوروبية عدة وتخشاها إسرائيل حقاً من ناحية تبعاتها الإستراتيجية. وقد حذّر حكومةَ إسرائيل، مؤخراً، تقريرٌ أعدّه مركز دراسات إسرائيلي عرض في جلسة خاصة عقدت مع الحكومة، من خطر المقاطعة الدولية التي ستحول إسرائيل إلى جنوب أفريقيا أخرى قبل انهيار نظام الفصل العنصري.

من الواضح أن إسرائيل ستصعّد الحملة ضد السلطة الفلسطينية في حال قيامها بمثل هذا المسعى. كيف؟ بطرق مختلفة من بينها فتح ملفات الفساد. وقد رأينا عينة من هذا النوع مؤخراً. المشكلة هنا لا تتعلق بما ستقوم به إسرائيل، وإنما بنقاط الضعف لدينا. الفساد يشكل أداة للابتزاز. لا يمكن لأية سلطة أن تستخدم ما لديها من مصادر قوة إن كانت عرضة للابتزاز بسبب الفساد. هذه نقطة ضعف رئيسية إن لم تجرِ معالجتها ستجعل من السلطة عبئاً على أي مسعى للتحرر من الاحتلال.

أما الخطوة الثانية في مسعى إزالة الاغتراب المشار إليه سابقاً، فيكمن في مبادرة السلطة الفلسطينية بدعم توجه الرأي العام الفلسطيني، واتخاذ خطوات دبلوماسية مدروسة أو خطوات قانونية بالتنسيق مع دول أخرى، من نوع ملفات جرائم الحرب تجاه أشخاص محددين في مناصب حالية أو سابقة في الحكومة الإسرائيلية، أو في الجيش، أو أي مسعى قانوني أو دبلوماسي آخر، من شأنه أن يوفر زمام المبادرة لها. مرة أخرى، يوجد ثمن لهذا، ويمكن تصور رد فعل إسرائيل: الحصار سيشتد، السيولة المالية ستشح، المعاناة ستزيد. هنا، إن فعلت السلطة هذا، ستضع حياتها كسلطة على المحك. لكنها ستكون مع شعبها، وليس في مكان الوسيط، بين الشعب وبين الاحتلال. لقد شارف هذا الموقع على استنزاف صلاحيته. تاريخ نفاد الصلاحية هو بضعة أشهر، أو عام، أو ما يقارب، حتى لو كانت هناك عودة إلى المفاوضات غير المباشرة، ومن ثم المباشرة.

عدم الحسم سيؤدي إلى ازدياد الاغتراب. حالة الانتظار تعزز الاغتراب.

قوة السلطة الفلسطينية تكمن في أن الجميع يريد بقاءها. لكن على السلطة أن تقول لهم إن لهذا ثمناً وهو الدولة الفلسطينية المستقلة، وبالفهم الفلسطيني للدولة. عدا عن ذلك، يجب وضع وجود السلطة على المحك من خلال تحولها إلى سلطة مقاومة بطرق تلقى دعم دول أخرى، وحركات اجتماعية وسياسية في أرجاء العالم المختلفة. إن انسداد الأفق السياسي، يوفر لها فرصة لإزالة اغترابها عن الجمهور، وسيستمر هذا الاغتراب ما دامت هناك مفاوضات من أجل المفاوضات.

ثمانية عشر عاماً من المفاوضات، كانت هذه جميعها فقط إدارةً للصراع. لا حاجة لسنوات أخرى من إدارة الصراع، يتم فيها خلق حقائق جديدة من قبل إسرائيل. هل يمكن للجانب الفلسطيني أن يغيّر قواعد اللعبة حتى الآن؟ هذا هو السؤال المطروح أمامنا اليوم.

نقاش الجلسة الأولى

تركّز النقاش في الجلسة الافتتاحية حول أهمية تغيير ميزان القوى، ونقاط القوة لدى منظمة التحرير والسلطة الوطنية، والتحالفات الخارجية، إضافة إلى ضرورة نجاح الشعب الفلسطيني في ابتكار المبادرات الخلاقة، لاسيما كما تم التعبير عنها خلال الانتفاضة.

وتطرقت مداخلات المشاركين إلى البدائل الإستراتيجية لما هو قائم في وضع السلطة الوطنية حتى تكون قادرة على مواجهة تحديات المرحلة المقبلة، وما تطرحه إسرائيل من مبادرات، وبشكل يومي، تتمثل في شن سلسلة اعتداءات عنصرية، في ظل عدم تحرك واضح ومبادر من قبل الطرف الفلسطيني.

وفي مداخلة له، رأى الكاتب والمحلل السياسي هاني المصري، أن الصراع لا يحسم فقط بميزان القوى العسكري، وأن القضية الفلسطينية لها قدرة كبيرة على التأثير حتى بالبعد العاطفي.

وقال المصري: سأبدأ ملاحظاتي بذكر مسألة تحدث عنها الرئيس «أبو مازن» منذ أكثر من عامين، حيث كان يخطط لزيارة سوريا، وطلبت الإدارة الأميركية عدم القيام بالزيارة، وقال وقتها لهم إن الرئيس العراقي في سوريا فلماذا أنا لا أزورها، فردت عليه الإدارة الأميركية «إنك أهم رجل في الشرق الأوسط». ومن المهم الحديث عن ذلك فيما يتعلق بميزان القوى، فالمسألة لا تحسب دائماً في عدد الطائرات والميزان العسكري، وهذا ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة عندما قال إن القضية الفلسطينية لها قدرة عاطفية في التأثير على الكثير من الأوضاع والمفاعيل. وعلى الرغم من الضعف الذي نعيشه، لدينا الكثير، ويبدو أننا لم نعد ندرك ما لدينا.

وفي تعقيب على مداخلة الدكتور كميل منصور، قال: إن التفاعلات المتحركة خلال الفترة القادمة يمكن أن تؤدي إلى دولة أو لا تؤدي إلى دولة، ومن خلال الأرصدة التي ذكرها د. كميل أجزم بأنه إذا كانت هناك دولة فستكون دولة كانتونات مقطعة الأوصال. وفي ظل الأوضاع الراهنة، لا يمكن للأشهر القادمة أن تؤدي إلى دولة فلسطينية على حدود العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس. المسألة بحاجة إلى صراع ونفس طويل، المسألة يجب أن نستعد لصراع طويل نغير فيه بالتدريج الوضع على الأرض.

وأضاف: حول المعيار، أرى أن معيار الدولة وبناءها ومعيار ميزان القوى على قدر متساوٍ من الأهمية، وهناك شيء أهم من شيء، وشيء يتبع لشيء، فبدون ميزان قوى يفرض دولة فلسطينية ودون تغليب مسألة إنهاء الاحتلال سنقع، ويبدو أننا وقعنا، في مسألة أن إثبات الجدارة وبناء المؤسسات حتى تحت الاحتلال هو الذي يمكن أن يؤدي إلى إنهاء الاحتلال، وهذه المعادلة ستأخذ منا فترة طويلة، ولكن يجب ألا تكون هناك محاولة للقفز لحل مهمات ما بعد الصراع، بينما نحن لا نزال في ذروة الصراع.

وتساءل المصري عن مدى صحة المخاوف من ممارسة المقاومة الشرعية، لأن ثمنها قد يكون انهيار السلطة أو تدميرها من إسرائيل. وقال: أود التذكير بأننا خضنا مقاومة مسلحة وقمنا بعمليات داخل إسرائيل، ولكن السلطة بقيت صامدة، لأن إسرائيل تريد من السلطة أن تبقى على الرغم من أنها كانت حينها قد بدأت بالانهيار. ويجب أن نستفيد من تجربة النضال الفلسطيني قبل اتفاقية أوسلو وبعدها والانتفاضتين الشعبيتين الأولى والثانية، وهناك مخاطر لدفع هذا الثمن المتعلق بانهيار السلطة، لكن من الصعب أن يحدث، وحتى لو حدث ستكون هناك موارد أخرى عربية ودولية تدعم الفلسطينيين على الرغم من أنهم أوجدونا في معادلة حالياً قوامها أنه حتى لو قاومنا شعبياً ستقطع الرواتب وسيتوقف الدعم وهنا أرى أن ذلك سيفتح مجالاً للدعم. فمثلاً، جاء دعم للحكومة التي شكلتها «حماس» أكثر بـ ٣٠٪ من فترة الحكومة السابقة، وفقاً لوزراء المالية المختلفين، وهذا الدعم كان يوجه للشعب عبر منظمات أهلية، كون انهيار السلطة له أبعاد عربية ودولية وإقليمية.

بدوره، قال د. جابي برامكي، عضو مجلس التعليم العالي، في مداخلة له: الشرعية الدولية كانت لصالحنا، ولكن لم نتفاعل معها بشكل كبير، بينما اليوم أصبحت تتفاعل بشكل أكبر، وأصبح المجتمع المدني واعياً أكثر، لكنني لا أرى أننا نستغل ذلك بالشكل الصحيح.

وأضاف: أرى أن هناك أمرين يجب أن نركز جهدنا عليهما: الأول التعليم، ولسوء الحظ إن التعليم يتراجع، لاسيما من حيث النوعية، والثاني المتابعة على مستوى الشرعية الدولية لحقوقنا؛ سواء أكان ما كسبناه من قرار المحكمة الدولية الاستشاري بشأن الجدار أم تقرير غولدستون أم غير ذلك.

وفي تعقيب حول التحالفات الخارجية وعامل الزمن ونقاط القوة والضعف، قال سمير حجازي، موظف حكومي من طولكرم «إن إسرائيل تسعى إلى طمس الهوية الفلسطينية في الداخل، لكن أين دور الفلسطينيين الموجودين في الخارج من مسألة طمس الهوية الفلسطينية؟ وهل هناك إمكانية لتشكيل لوبي عربي ضاغط، وهل سيكتب له النجاح؟

وتساءل أيضاً عن العمل المطلوب للنهوض بدور الإعلام، قائلاً: نعلم جيداً أن إسرائيل لديها إعلام قوي فيما يتعلق بشرح الرؤية الصهيونية، فلماذا لا نقدم نحن كفلسطينيين على تسخير الإعلام لإبراز صورة الشعب الفلسطيني ومعاناته بالشكل الصحيح، ولشرح تفاصيل القضية الفلسطينية؟

وطرح حجازي على المتحدثين في الجلسة سؤالاً آخر هو: فيما لو جرى مثلاً إعلان حل السلطة خلال القمة العربية، ماذا سيحصل؟ وما هي الخيارات المتاحة؟

وعقب سائد داود، في مداخلته خلال الجلسة على عنوان المؤتمر «العقل تفاؤل الإرادة»، قائلاً: نحن الفلسطينيون وعينا مشوه ولا نعرف معنى المقاومة ومعنى الإرهاب، أو معنى السلام أو التطبيع، والسلطة تساهم بجعل الشعب الفلسطيني يقوم فقط بالبحث

عن لقمة العيش، وعدم السعي وراء المقاومة الشعبية أو غيرها. أرى أن على الشعب الفلسطيني العودة إلى الانتفاضة الشعبية، وإن كان هناك من داع لعسكرة الانتفاضة فلماذا لا يكون ذلك؟

وأكد ساجي سلامة، مدير عام دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، على ضرورة إيجاد بدائل إستراتيجية لما هو قائم، متسائلاً: ما العمل وما هو مطروح الآن؟

وقال: أعتقد أنه لا يوجد بديل أو توجهات إستراتيجية واضحة، والبديل المطروح مجموعة من التحسينات البسيطة، لاسيما فيما يتعلق بالمقاومة الشعبية.

وتطرقت د. نجوى ارشيد، عضو مجلس أمناء مؤسسة «مواطن»، في مداخلة لها، إلى دور القوى المجتمعية، وطرحت تساؤلاً حول «ماهية الآلية الواجب اعتمادها لاستباق الحدث، بحيث يكون دورها فعالاً ويساعد في أخذ السلطة لبعض القرارات المطلوبة» في ضوء الخيارات التي تناولها المتحدثون خلال الجلسة.

ونوه عصام العاروري، مدير مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، إلى ما طرح بشأن موضوع توازن القوى وزيادة عوامل القوة الفلسطينية، متسائلاً: هل يمكن لهذه العملية أن تتم دون وقفة جدية لتقييم الفترة السابقة وما تكبده المجتمع من ويلات، وذلك ثمناً لغياب قيادة سياسية حكيمة تحسن استخدام تضحيات الشعب، لاسيما كما حصل في الانتفاضة الثانية؟ هل هذا ممكن دون المساءلة ومصارحة الشعب؟ أليس مطلوباً من كل من ارتكب أخطاء أن يصارح الشعب ويعترف بها؟

كما تساءل عما إذا كان حان الوقت للانتقال إلى المبادرة بحل السلطتين القائمتين في غزة والضفة، وقال: هل قدمت سلطة «حماس» في غزة المثال الذي يمكن أن يحفز الحركات الإسلامية المعارضة في الدول العربية للوصول إلى الحكم؟ وهل سيكون ذلك عامل إسناد لها، أو أن ذلك سيؤدي إلى نتائج عكسية نظراً لما قدمته من نموذج سيئ للسلطة، والأمر نفسه ينطبق على السلطة في رام الله؟

من جانبه، تحدث الإعلامي والناشط النقابي عاطف سعد، عن أهمية التعليم كأحد مكونات ميزان القوى، طارحاً تساؤلاً حول حجم الدعم الذي يتلقاه ذلك القطاع المهم من قبل السلطة الوطنية. كما تطرق إلى تأثير استمرار مظاهر الفساد، الذي «يمكن أن يكون أداة ابتزاز للسلطة ولمنظمات المجتمع المدني كذلك».

وتحدث المشارك في جلسة المؤتمر عبد الله البياع في مداخلة له عن «اتفاقية أوسلو وما حملته من واقع أليم للشعب الفلسطيني، وما الذي قدمته للشعب وقضيته طوال الفترة الماضية»، وقال: ليس الجميع يريد السلطة، بل إن الكثيرين من قادة العمل الوطني قدموا استقالاتهم من مواقعهم أو فضلوا الابتعاد عن تولي مناصب بعد توقيع الاتفاقية، لاسيما ادوارد سعيد، ومحمود درويش، وعبد الله الحوراني، وشفيق الحوت، احتجاجاً على تلك الاتفاقية».

وتحدث الكاتب والباحث وليد سالم في مداخلته عن وجود متغيرين مهمين على صعيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الأول: إن إسرائيل أصبحت الآن قادرة على أن تتعايش مع الوضع الحالي على اعتبار أن هذا الوضع أقل كلفة بالنسبة لها من أن تقبل بحل سياسي، فهي تكتفي باحتلال الأرض من الخارج والسيطرة عليها. والمتغير الثاني هو إقناع الفلسطينيين، ومن خلال الممارسة على الأرض، بأن الوقت لا يسير لصالحهم؛ سواء وافقوا على استئناف المفاوضات أم لا، وأرى أن نجاح أو فشل خطة حكومة الدكتور سلام فياض مرهون في القدرة على الوصول إلى الأراضي المصنفة (ج)، وكذلك الوصول إلى القدس. وأضاف: فيما يتعلق بموضوع المقاومة، يجب التركيز على توجيهها إلى المناطق المصنفة (ج) والقدس.

وفي تعقيبه على مداخلات الحاضرين وتساؤلاتهم، قال د. كميل منصور: إن المعيار المتعلق بترقب إمكانية الوصول إلى الدولة الفلسطينية خاضع لمعيار ميزان القوى، وكافة التفاعلات نتيجة له. فمن الممكن في لحظة معينة بسبب حالة الاشتباك مع إيران وسوريا وحزب الله، أن تستنتج الولايات المتحدة أنه يجب عليها تحريك القضية الفلسطينية».

واعتبر أن «الشيء الإيجابي الوحيد الموجود هو أن الجميع بات مستعداً لإقامة الدولة، وأنا لا أعتقد أن ذلك يمكن أن يتحقق خلال عامين، ولكن هذا لا يعني أنه يجب أن لا نقوم بالخطوات الخاصة بذلك».

وأوضح منصور في سياق رده على بعض مداخلات الحاضرين وأسئلتهم، إنه «لا يمكن أن تنجح المفاوضات أو النظام السياسي في ظل وجود حالة الانقسام الفلسطيني، ولا يوجد أمل في تطور إيجابي أو تحسن مقبول فيما يتعلق بميزان القوى في ظل مثل هذه الظروف».

وفيما يتعلق بالتعليم الجامعي، رأى منصور أن «الجو السائد عند الطلبة، عدم وجود ثقافة تعليمية، وهذا يتطلب من المراكز والمدارس والجمعيات أن تشجع المبادرة عند الطالب»، وقال: المشكلة تكمن هنا في غياب الإستراتيجيات الواضحة لدعم التعليم.

وقال: السلطة مسؤولة عن تمويل الجامعات، كما أن القطاعات الاقتصادية والمصارف والشركات يجب أن تقدم المنح للطلبة أو للجامعات أو وزارة التربية والتعليم، منوها في هذا السياق إلى أن «الأحزاب السياسية تشجع على التسييس، ولكن لا تشجع على التحصيل العلمي».

وحول موضوع الشرعية الدولية، أوضح منصور أنه «غير مسموح أن يتنازل الشعب الفلسطيني قانونياً عن ذلك، ويجب التمسك سياسياً ودبلوماسياً بقرارات الشرعية الدولية وما يمكن أن تمنحنا إياه، وهنا علينا أن نقوي شرعيتنا، وأن ننزع الشرعية عما تقوم به إسرائيل، وهذا أمر مهم جداً في موضوع القانون الدولي»، مؤكداً أهمية تقييم الفترة السابقة واستخلاص الدروس والعبر.

من جانبه، تطرق د. جورج جقمان في تعقيبه على تساؤلات الحاضرين، خاصة فيما يتعلق بتجنيد الدعم العربي للسلطة الفلسطينية، إلى جولات الرئيس المتعددة في دول العالم لشرح القضية الفلسطينية، وقال: أعتقد أن ذلك غير كاف، ويتطلب هذا الموضوع أن تقوم السلطة بالمبادرة وبإحراج الدول العربية أمام شعوبها بسبب عدم تقديمها الدعم بأشكاله المختلفة في سبيل قيام الدولة الفلسطينية.

ورأى جقمان أن «البديل الإستراتيجي هو أن تتحول السلطة إلى سلطة مقاومة تلقى دعماً دولياً كونها مقاومة مشروعة».

وقال: السؤال المطروح الآن هو حول جدوى الخيارات الأخرى في ظل انتظار أن تتحول السلطة إلى سلطة مقاومة ومقبولة دولياً نحو إقامة الدولة، لاسيما أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود، ولكن إلى أي مدى تعترف السلطة بذلك؟

ونوه إلى «ضرورة خلط الأوراق في وجه الاحتلال الإسرائيلي، والتحول لسلطة مقاومة، دون النظر إلى ما يمكن أن يحدثه ذلك، ولكن يجب المبادرة إلى شيء، ومنها مثلاً المبادرة لوقف التنسيق الأمني، والسؤال المطروح يتعلق بمدى مقدرة السلطة على خلط الأوراق».

وفيما يتعلق بموضوع النموذج الذي قدمته حركة «حماس» في غزة، وتأثير ذلك على الحركات الإسلامية في البلدان العربية، رأى جقمان أن «الموضوع الأساسي هو ما هو مستقبل تلك الحركات وحركات المعارضة الأخرى التي تسعى للمشاركة في الانتخابات؟».

وقال: هناك مؤشرات عدة حول ذلك، لاسيما عدم المشاركة الفاعلة في انتخابات مجلس شورى الإخوان المسلمين في مصر، إضافة إلى منع عمل الإخوان في سوريا.

من جهته، أوضح د. ممدوح العكر فيما يتعلق بدور المجتمع المدني، أن «المجتمع المدني لديه الإمكانيات كي ينخرط في الهم الوطني، وأخذ زمام المبادرة كما جرى في ملف تقرير غولدستون».

ونوه إلى تكرار خطأ الموقف الرسمي الفلسطيني مرة أخرى بتأجيل تقرير ريتشارد فولك المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، وهو التقرير المفصل حول الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية عن شهر حزيران الماضي، «لسبب أو لآخر»، وقال: أيضا هنا نكون أمام خطأ آخر، بعد خطأ تأجيل نقاش تقرير غولدستون.

ورداً على تساؤل حول دعوتي للكف عن استخدام مصطلح «كانتونات»، أقول أن «الكانتونات» هي نموذج متقدم حضاري طوعي ديمقراطي في سويسرا، والوصف الصحيح هو «البنتوستانات» والمعازل وأرجو التركيز عليهما.

الجلسة الثانية

مديرة الجلسة: د. نجوى ارشيد

عضو مجلس أمناء مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، طبيبة أخصائية

الخيار الإستراتيجي لتغيير الوضع الفلسطيني

د. مصطفى البرغوثي

عضو المجلس التشريعي، أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية

بعد ١٨ عاماً من الفشل السياسي الأكبر الذي يسمى «اتفاق أسلو»، لا أظن أن هناك حاجة إلى تحليل الوضع وتشخيصه. الناس بحاجة للإجابة عن سؤال ما العمل؟ وهو يأتي في لحظة كشفت فيها إسرائيل حقيقة نواياها، وهي تصفية ما تبقى من عناصر القضية الفلسطينية، وتحويل فكرة الدولة إلى معازل، ومحاولة تكريس الانقسام، وهي تسعى إلى خلق حل دائم وهو حل الضم، لاسيما ضم المستوطنات لإسرائيل، وضم الأراضي وتهويدها، وهناك حل مؤقت آخر للسكان.

الوضع الديموغرافي يتم حله على أمل أن يتم التخلص من السكان، لاسيما من خلال التهجير. وأعتقد أن ميزان القوى الحالي لا أفق فيه لحل بل لتصفية القضية، والسؤال ماذا نفعل؟ فإما أن نتحدى الواقع، أو نتأقلم معه، بما يسمى مشروع السلام الاقتصادي أو دولة بما يتيسر.

تحدي الواقع يستدعي الإجابة عن سؤال: هل نحن في مرحلة حل أم في مرحلة صراع؟ والكثيرون اعتقدوا أننا في مرحلة حل، وفي الواقع لن تقوم دولة فلسطينية دون تغيير موازين القوى، وإنما أقصى ما يمكن أن ينشأ دولة ذات حدود مؤقتة أو دولة كانتونات.

السؤال: كيف نغير موازين القوى في مواجهة دولة قوية وعسكرية، حيث أن أهم شيء تصدره إسرائيل هو السلاح، وهي الحليف الإستراتيجي المفضل للولايات المتحدة في العالم؟

عناصر الإستراتيجية المطلوبة

نحتاج إلى إستراتيجية مكونة مما يلي:

المقاومة

وهي حق للشعب الفلسطيني بكل أشكالها التي يقرها القانون الدولي، خصوصاً النضال والمقاومة الشعبية الجماهيرية التي تأخذ طابعاً سلمياً، ولكنها تعيد ثقافة المقاومة المشاركة لدى مختلف فئات الشعب الفلسطيني، ولا تجعل النضال محصوراً أو محتكراً من قبل مجموعات صغيرة؛ نموذج صاعد يتواصل اتساعه.

ولدينا نماذج واضحة لهذه المقاومة، منها المقاومة الباسلة والمتواصلة ببطولة وعزم مشهود لهما لجدار الفصل العنصري والاستيطان، وتمثل مقاومة نعلين التي قدمت ٥ شهداء حتى اليوم، وبلعين، والمعصرة، وجورة الشمعة، وقفين، وعزون، وعزون العتمة، وسوسيا، ويطا، وبيت أمر، والبلدة القديمة في الخليل، وأرطاس، والخضر، وجيوس، وقلقيلية، وزبوبا، وعانين، وصفا، نماذج رائدة لنضال لا بد أن يتسع ويتعاظم. وتمثل مقاومة سكان القدس وسلوان لإجراءات التهويد وهدم المنازل نموذجاً آخر. وهناك مشاركة شعبية في المقاومة لكل طفل وشيخ ورجل وامرأة، فيما يمكن أن يعيد خلق ثقافة وروح العمل الوطني الجماعي.

وتنهض اليوم بجهد مثابر حركة مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وتشجيع المنتجات المحلية كنموذج واعد آخر، لمنع الاحتلال من مواصلة جني أرباح تسويق منتجاته.

وتمثل حملات كسر الحصار عن قطاع غزة، وتسيير السفن والقوافل إليه، والضغوط لإجبار إسرائيل على رفع الحصار، نموذجاً آخر لهذه المقاومة.

كما يقدم النهوض الرائع لحركة حق العودة في الخارج والداخل نموذجاً فاعلاً آخر لهذه المقاومة، مثلما يشكل انضواء مئات آلاف الشبان والشابات الفلسطينيين في الشتات في كل نشاط ممكن لإحياء قضيتهم الوطنية، مبعث أمل متجدد ودليلاً على حيوية الشعب الفلسطيني.

دعم الصمود الوطني

ويركز هذا الجانب على تعزيز القوة الديموغرافية للشعب الفلسطيني لتحويل ملايين الفلسطينيين إلى قوة فاعلة، وتلبية احتياجات صمودهم على أرضهم، وتنمية القوة البشرية الفلسطينية، باعتبارها أساس اقتصاد فلسطيني قوي، مستقل ومقاوم.

وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه دون تغيير موازنة وخطة السلطة الفلسطينية الاقتصادية، لتنقل مركز ثقلها إلى حقول التعليم والصحة والزراعة والثقافة بدل هدر ثلث الموازنة على الأمن.

وعلى سبيل المثال، فإن إصدار قانون الصندوق الوطني للتعليم العالي وتطبيقه فوراً يمثل نموذجاً لتلبية احتياجات مئات الآلاف، وإطلاق آلية لرفع مستوى التعليم الجامعي وتطويره، وكذلك وسيلة لديمومة تأثير المساعدات المستثمرة، وتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي.

إن هذا الصندوق مثلاً من شأنه رفع عبء الأقساط الدراسية عمّا يزيد على ١٥٠ ألف عائلة، وإنهاء كل شكل للمحسوبية والوساطة في التعامل مع البعثات الدراسية والقروض، وإتاحة فرص متكافئة للتطور العلمي والتعليم لكل الشبان والشابات بغض النظر عن فقرهم وغناهم.

هذا مجرد مثل من أمثلة عديدة في حقول التعليم والصحة والزراعة والثقافة لبرامج ومشاريع يمكن أن تعزز الصمود الديموغرافي الفلسطيني لتحويله إلى قوة نوعية قادرة متعلمة وعصرية.

الوحدة الوطنية وبناء قيادة وطنية موحدة للشعب الفلسطيني

بما يشمل ذلك من إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية، وتنفيذ ما اتفق عليه سابقاً ولاحقاً في حوارات القاهرة.

وقد كان محور الهجوم الإسرائيلي خلال السنوات الماضية التركيز على الانقسام السياسي الداخلي، والتشديد على ضعف القيادة الفلسطينية غير الموحدة.

إن تحقيق هذه الوحدة يتطلب أربعة أمور: أولها، التخلي عن عقلية وممارسة التنافس على سلطة وهمية ما زالت تحت الاحتلال؛ سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة. وثانيها، التخلي عن الوهم بأن أي قوة فلسطينية مهما عظم شأنها قادرة على قيادة الساحة والنظام الفلسطيني منفردة. وثالثها، اعتماد الديمقراطية الداخلية كنهج حياة وقيادة وممارسة والحوار السلمي والاحتكام السلمي للممارسة الديمقراطية، كخيار وحيد لحسم الخلافات والاختلافات، والرفض الحازم لنهج نفي الآخر، والقبول بمبدأ التعددية السياسية. رابعاً، صد الضغوط والتدخلات الخارجية في الشأن الداخلي وفي القرار الفلسطيني، وأولها التدخلات الإسرائيلية، وترسيخ قناعة ثابتة بحق الفلسطينيين في اتخاذ قرارهم الوطني المستقل.

إن المهمة الأصعب التي تقف أمامنا اليوم، هي كيف نبني إستراتيجية وقيادة موحدة تخضع لها القرارات السياسية والكفاحية كافة، ولا ينفرد بعدها أي طرف بالقرار.

والنتيجة لذلك ستكون مواجهة الحصار بالوحدة بدل الابتعاد عن الوحدة خوفاً من الحصار، وانتزاع زمام المبادرة من الآخرين بدل المراوحة في دائرة ردود الأفعال، وكذلك فرض القرار الفلسطيني الموحد، بدل استقواء أطراف الصراع الداخلي بأطراف خارجية لتقوية نفسها.

سيثمر ذلك في قلب المعادلة التي أدت إلى تقزيم حركة التحرير الوطني داخل السلطة (سواء في الضفة أو القطاع)، وجعل السلطة أداة في خدمة حركة التحرر الوطني.

بناء وتعزيز حركة التضامن الدولية وحركة فرض العقوبات على إسرائيل

إن هذه الحركة المتصاعدة تبشر بالخير، ولكنها تقتضي جهداً هائلاً لتنظيمها وضمان تناسقها، وتأثيرها على صانعي القرار، خصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وهي بحاجة إلى إعادة تنظيم الجاليات الفلسطينية والعربية والمسلمة في إطار جهد متناسق موجه نحو هدف واحد.

فإذا كانت هذه الحركة قد حققت نجاحات مثل فرض العقوبات على منتجات إسرائيلية، وقرار اتحاد الجامعات البريطانية بفرض مقاطعة أكاديمية على إسرائيل، أو سحب الاستثمارات التي قامت بها كلية «هامبشاير» وبعض الكنائس في الولايات المتحدة، فإنها ما زالت بحاجة إلى تنظيم كبير وتوسيع وتركيز.

ويشبه وضع القضية الفلسطينية، التي سماها نيلسون مانديلا «قضية الضمير الإنساني الأولى في عصرنا» -إلى حد ما- حالة جنوب أفريقيا في بداية ثمانينيات القرن الماضي. وقد اقتضى الأمر سنوات من الجهود الموحدة والمنضبطة كي تصل حركة العقوبات إلى الحكومات، بعد أن أصبحت التكلفة الاقتصادية للتعامل مع نظام الفصل العنصري أكبر من أن تحتمل من قبل الشركات الكبرى.

وفي الحالة الفلسطينية، يبدو لي أن هناك ثلاثة شروط لنجاح الحملة الدولية: أولاً، تنظيمها بإحكام ودقة وانضباطية عالية وتناسق محكم. ثانياً، عقلانية ومنطقية وحضارية خطابها بتفويت الفرصة على الاستفزازات الإسرائيلية. ثالثاً، أن تستهدف الشرائح والحركات التقدمية في المجتمعات المختلفة، بمن في ذلك اليهود المعادون للصهيونية ولسياسات إسرائيل وتجنيدهم إلى جانبها.

ونقطة الانطلاقة في تطبيق ذلك يجب أن تكون التركيز على أن قضية فلسطين، وإن كانت قضية فلسطينية بالطبع، عربية وإسلامية كذلك، ولكنها قبل وبعد ذلك قضية إنسانية شاملة لكل من تعز عليه قيم الإنسانية والعدالة في العالم. هذا ما نجح في صنعه مناضلو جنوب أفريقيا والمناهضون للحرب على فيتنام، والداعون لاستقلال الهند، وهذا ما يجب أن نفعله نحن، بحيث يكرس عنوان التضامن مع الشعب الفلسطيني باعتباره نضالاً وموقفاً ضد «الأبارتهايد» الجديد والفصل العنصري، ونضالاً إلى جانب العدل والحق والحرية.

ويشكل قرار محكمة لاهاي الدولية ضد جدار الفصل العنصري والاستيطان وتغيير معالم القدس، سابقة قانونية ثمينة جرى إهمالها على مدار خمس سنوات من قبل المؤسسات الرسمية الفلسطينية، لكن يجب أن تشكل منطلقاً للمطالبة بفرض ضغوط وعقوبات على إسرائيل، كما كان القرار ضد احتلال ناميبيا ركيزة لاستنهاض حملة ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

إن الإستراتيجية التي نطرحها، بعناصرها الأربعة، تحتاج مع الرؤيا الواضحة إلى مثابرة وإصرار ومنهجية. ولا أتوقع أن يوافق عليها الجميع، فمصالح البعض المزوجة بمشاعر الإحباط واليأس تجعلهم أبعد من أن يريدوا خوض أو مواصلة المواجهة مع إسرائيل، وعلينا الاعتراف بوجود فئات اجتماعية أصبحت اعتمادها على المشاريع والترتيبات الانتقالية وتمويلها يشل إرادتها ويعيق إمكانية مشاركتها في النضال من أجل التغيير الحقيقي.

غير أن هذا الطرح -الإستراتيجية الشاملة- يستجيب بالتأكيد ويمثل مصالح الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطيني بكل مكوناته، ويضمن مستقبله.

وإذا كان النضال الوطني الفلسطيني، ولا بد أن نسميه اليوم النضال الوطني الاجتماعي الفلسطيني بحكم تداخل المهمات الوطنية والاجتماعية (التحرر مع الديمقراطية والعدالة الاجتماعية) قد مر بمرحلتين، غلبت في الأولى منها إدارة الصراع من الخارج مع إهمال لدور الداخل، ويغلب في الثانية انتقال مركز الثقل للداخل مع إهمال للخارج، فإن الطور الثالث الذي ندخله اليوم يقتضي الجمع الناجح بين الداخل والخارج، بما يشمل استنهاض لطاقات الجاليات الفلسطينية والمؤيدين لها في الشتات والخارج.

دولة أم دولتان؟

لا يمكن إنهاء هذه المعالجة الإستراتيجية الفلسطينية دون التطرق إلى موضوع دولة أم دولتين؟

من الصحيح نظرياً وعملياً دون شك طرح هذا الموضوع، لسببين: أولاً، محاولات إسرائيل لتشويه فكرة الدولة بتحويلها إلى حكم ذاتي أو دولة مؤقتة هزيلة دون سيادة، وثانياً ما يراه الناس على أرض الواقع من تغيرات استيطانية تحول فكرة الدولة إلى حلم مستحيل المنال.

وبالنسبة للبعض، خصوصاً الذين يعيشون في الشتات، يبدو استبدال شعار «حل على أساس دولتين» بشعار «حل الدولة الواحدة» علاجاً يقدم الخلاص. وهو علاج أفضل دون شك، ولكنه لم يقدم الخلاص بعد، لأن تبني الشعار لا يعني إنهاء الصراع. والشعار دون إستراتيجية لتحقيقه سيبقى أمنية طيبة، أو وسيلة مبررة للبعض لعدم بذل الجهد الذي تتطلبه مسؤوليات إدارة الصراع.

وليكن واضحاً هنا، أن تدمير إسرائيل لخيار دولة فلسطينية مستقلة ولحل الدولتين -وهو ما تقوم به فعلياً الآن بالملموس على مدار الساعة- لا يترك الشعب الفلسطيني دون خيارات بديلة كما يظن بعض قادة الحركة الصهيونية. فالدولة الديمقراطية الواحدة -وليست ثنائية القومية- التي يتساوى فيها الناس بغض النظر عن ديانتهم وأصولهم في الحقوق والواجبات هي خيار بديل قائم لمحاولة جعل الفلسطينيين يقبلون العبودية للاحتلال ونظام «الأبارتهايد» في ظل حكم ذاتي هزيل، أو حكم ذاتي هزيل يسمى دولة أو دولة مؤقتة.

غير أنه سواء أكان الهدف دولة مستقلة حقيقية أم دولة واحدة، فإنه لا يمكن تحقيق أي من الهدفين، أو الشعارين المرفوضين كليهما وبالقوة نفسها من قبل إسرائيل، إلا عبر إسقاط وإفشال وهزيمة منظومة «الأبارتهايد»، ولذلك تلزم إستراتيجية. وبدل انقسام جديد سابق لأوانه في صفوف الفلسطينيين بين الشعارين، علينا أن نتوحد خلف الهدف المشترك لكليهما، إستراتيجية النضال ضد الاحتلال و«الأبارتهايد» والتمييز العنصري.

ومثلما آن الأوان للانتقال من عالم الشعارات إلى عالم الواقع النضالي الملموس، والمهمات المحددة والخطط الإستراتيجية التي توضع موضع التنفيذ، وهذا يشمل المتظاهرين ضد الجدار مثلما يشمل المثقفين والقادة السياسيين، فإنه قد آن الأوان كذلك لإنهاء الظن بأن العمل الدبلوماسي وأروقة المفاوضات تغني عن مهمات النضال الفعلي.

أمامنا طريق واحد نهايته واحدة: حرية الفلسطيني، وليس هناك ما هو أنبل من السير عليه حتى نهايته.

وذلك ليس مشروعاً لسنوات بعيدة، إنه مشروع اليوم الملح، الذي لا ينتظر. ولذلك، يحسن بنا ربما أن نعيد تبني شعار مناضلي ومناضلات جنوب أفريقيا «الحرية في حياتنا».

الجلسة الثانية

مكانة إسرائيل وإستراتيجيتها تجاه فلسطين والدول العربية

د. محمود محارب

أستاذ العلوم السياسية والدراسات الإسرائيلية في جامعة القدس

هناك مفارقات بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي، المفارقة الأولى أن هذا الصراع هو الأطول في العالم الحديث، ولكنه أقل صراع يؤدي إلى خسائر بشرية.

وهذا الصراع طويل في الوقت الذي تحتل فيه إسرائيل أراضي عربية، والدول العربية بصورة رسمية تتخلى عن الحل العسكري والمقاومة وتحصر الحل في الحل السلمي.

ولا يوجد شعب في العصر الحديث تنازل عن نصف وطنه لمحتل أجنبي، والفلسطينيون تنازلوا ولم يحصلوا على شيء، ونحن أمام دولة ليست فقط أقامت نفسها على حساب شعب دمرته، نحن أمام دولة لا تريد أن تكون كأية دولة في المنطقة؛ دولة ترى نفسها أنها مهيمنة على المنطقة، وسيدتها، والسيد هو «القطب الذي يستقطب الضعفاء ويمنحهم الحماية».

وإسرائيل دولة تستعمل القوة العسكرية من أجل تحقيق أهداف سياسية، وهي دولة تحتفظ بالسلاح النووي، وهو سلاح سياسي من يمتلكه تصعد مكانته بشكل كبير في العالم.

والمسألة أنها ليست قوة تدميرية مطروحة للإستخدام، ولكن هذا يعطيها مكانة في نظر مواطنيها وفي نظر أعدائها.

وتنطلق إسرائيل في إستراتيجيتها من الصراع والحرب وإخضاع الإرادة العربية، فهي تنطلق في علاقتها مع الدول العربية والفلسطينية من خلال الصراع والقوة وموازين القوى، ولها ما تستند إليه من مصادر قوة، لاسيما الاقتصاد، بما يمكنها من أن تخصص للقوة العسكرية ميزانية تضمن تفوقها على الدول العربية، كما أنها تتمتع بطاقة بشرية كبيرة، وبتطوير تصنيع بعض المنتجات العسكرية والعمل على تصديرها.

وإسرائيل أيضاً يوجد لديها احتكار للسلاح النووي، وكذلك علاقات خاصة مع الولايات المتحدة، وتتمتع بإرادة سياسية موحدة، وتشارك المؤسسة العسكرية في صياغتها وفي العملية الديمقراطية.

وتمكنت إسرائيل منذ وصول أرئيل شارون إلى الحكم من وضع إستراتيجية تجاه القضية الفلسطينية.

وفي هذا السياق، هناك خطران تقوم بطرحهما إسرائيل، أولاً: المسألة الديموغرافية، وثانياً: مشروع إيران النووي.

فإيران إذا امتلكت السلاح النووي لن تكون إسرائيل هي الدولة المهيمنة فقط على المنطقة، فهي دولة نووية مسيطرة، ولكن إذا حصلت إيران على السلاح النووي ستقوم بالتدخل في الشرق الأوسط والمنطقة ضد إسرائيل.

وضع شارون إستراتيجية لمواجهة: المسألة الديموغرافية، وطرح حلاً يتلخص بأن هناك ٥ ملايين إسرائيلي فقط، والخطر أن يتم التحول إلى دولة ذات أغلبية عربية، ولذلك قام بطرح حل مرحلي طويل الأمد، وهو أراد فرض نظام فصل عنصري وعزل الفلسطينيين بتقسيم الضفة الغربية إلى ٦ مناطق بجدار فصل عنصري والقواعد العسكرية والمستوطنات، وحصار قطاع غزة، وهذا ما يجري حتى الآن. المجتمع الإسرائيلي يعكس مشكلة قائمة ليس فقط على حساب الفلسطينيين وتبني أفكار عنصرية، فهو لا يتقبل المساواة والمواطنة المتكاملة، كما أنه لا يتقبل فكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها.

واليسار الصهيوني واليمين الصهيوني يحملان الفكرة نفسها، والمجتمع الإسرائيلي يعيد إنتاج العداء لكل ما هو فلسطيني، ويعتقد أن الحياة صراع مع الفلسطينيين والعرب.

هناك إعادة إنتاج لشبكة مكثفة تشحن وتعبئ القيم وأهمية و«حق» إسرائيل في التوسع، وتتقمص دور الضحية، وتنسب للذات محبة السلام وتعزيز الشعور القومي، وتنزع شرعية العرب وتخرجهم من المجتمع الإنساني .. إن المجتمع الإسرائيلي مؤطر ومؤدلج ومسيس ويتغذى على أهمية سحب إنسانية المواطن الفلسطيني.

ولدى إسرائيل مشروع استيطاني في الضفة الغربية، وأساساً في القدس، واليسار واليمين الإسرائيليان يدافعان عنه، بحيث هناك ٥٠٠ ألف مستوطن في الضفة، منهم ٢٠٠ ألف في القدس.

حتى الآن، وعلى الرغم من الاتفاقيات كافة، هناك تعزيز للاستيطان، واليمين الإسرائيلي استخلص أنه أفضل شيء، وأهم مطلب هو استمرار المفاوضات مع الفلسطينيين، وهذا الأمر يحدث تآكلاً في الموقف السياسي الفلسطيني، وهنا تصبح المشكلة ليست في الاحتلال، وإنما في تطلعات الشعب الفلسطيني، وتم أيضاً إيجاد إستراتيجية لإطالة عمر الانقسام، واحتواء القرار الوطني الفلسطيني.

وأرى أن الذي يساعد إسرائيل في تحقيق أهدافها هو الوضع الفلسطيني السيئ جداً، وهو يحمل بين ثناياه دماراً ذاتياً يعتمد على ماذا نفعل.

الانقسام خطر إستراتيجي لا يمكن تحقيق أي هدف فلسطيني مع وجوده، والفساد هو خطر إستراتيجي على الشعب الفلسطيني، وهناك خطر آخر يكمن في ابتعاد الناس والفصائل والقوى الوطنية عن صورة الأوضاع، فإسرائيل تسعى إلى إنهاء منظمة التحرير كي لا يبقى شيء للفلسطينيين.

هناك أمور عدة يجب القيام بها، أولها: إنهاء الانقسام، وتعزيز الوحدة، وتشكيل جبهة وطنية مع قيادة وطنية موحدة، ونحن بحاجة إلى قوى تدرك أن المجتمع الفلسطيني يسير نحو دمار ذاتي لتصبح السلطة فقط لفئة قليلة، ولذلك هناك ضرورة ملحة لتغيير الواقع، والمدخل هو وحدة وطنية وإنهاء الانقسام.

نقاش الجلسة الثانية

تركزت المداخلات في الجلسة الثانية على الخيار الإستراتيجي الأمثل لتغيير الوضع الفلسطيني، وأهمية تعزيز الوحدة الوطنية، وبناء جبهة موحّدة لمواجهة المخططات الإسرائيلية ونظام الفصل العنصري، إضافة إلى مكانة الدول العربية في الصراع العربي الإسرائيلي، والحل الذي تسعى إسرائيل إلى فرضه على الشعب الفلسطيني والمنطقة عموماً.

وقال يعقوب أبو عصب في مداخلته خلال الجلسة: قبل أيام شارك عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» نبيل شعث، في ندوة عقدت في القدس مع جلعاد شير (المفاوض الإسرائيلي السابق)، الذي قال "إن الشعب الفلسطيني لم يستطع تحقيق دولة كون (أبو عمار) كان إرهابياً ... وأن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى إستراتيجية جديدة. والسؤال هنا هو: كيف تستطيع أن تؤسّس لثقافة المقاومة في ظل الجو الراهن القامع للمقاومة؟

بدوره، وجه الدكتور باسم الزبيدي، المحاضر في جامعة بيرزيت، سؤالاً إلى د. مصطفى البرغوثي، قائلاً: إن خيار إيجاد إستراتيجية موحدة يعد أمنية كل فلسطيني، وهنا أود منك التعريج على الآلية التي يمكن أن تستخدمها لإنطاق ما تم توصيفه في حديثكم من أجل تحقيق ذلك، كما أن مشروع المقاومة سيصطدم في نهاية المطاف بالسلطة، والسؤال: كيف يمكن التعاطي مع هذه الإشكالية "وجود السلطة" للسير في نهج المقاومة؟ كون شريحة كبيرة من السلطة من مصلحتها أن لا تجد حلولاً غير الحلول القائمة؟

كما وجه الزبيدي السؤال التالي إلى د. محمود محارب: ما دامت المسافة بعيدة ما بين موقف الجمهور الإسرائيلي والحقوق الوطنية الفلسطينية، أرى وجوب التعريج على خطة عمل أو صيغة للتعاطي مع هذه الحال، بدلاً من تسليط الضوء على ديناميكية صنع الكراهية والعداء في المعسكر الإسرائيلي، والسؤال هو: ما العمل؟ كيف يمكن التعاطي مع

يتبع ←

الجانب الإسرائيلي؟

وفي إحدى المداخلات، طرح أحد المشاركين (لم يذكر اسمه) "أهمية حل السلطة، والمطالبة بدولة واحدة، يكون فيها الفلسطينيون غالبية، وقادرين على تدمير إسرائيل من الداخل، فلماذا لا نتحدث عن حل السلطة؟".

وطرح سائد داود تساؤلاً حول واقعية حل السلطة، وقال: هل يعتبر حل السلطة حلاً واقعياً، وهل ذلك سيترك آثاراً سلبية على الشعب الفلسطيني، كما أنه يجب محاربة قضية الفساد ومحاكمة المفسدين؟

كما طرح تساؤلاً حول رأي فلسطيني الداخل من وثيقة إعلان الاستقلال، قائلاً: إن الوثيقة هي استغناء عن فلسطين التاريخية وحق العودة.

وتحدث سمير حجازي، أحد المشاركين في المؤتمر، في مداخلته، عن أهمية دعم العمال وكامل فئات الشعب الفلسطيني وتوفير لقمة العيش لهم، وتوفير العمل المناسب لهم بدلاً من أن يخاطروا بأنفسهم للعمل داخل إسرائيل. وتطرق إلى ضرورة مقاطعة إسرائيل والبضائع الإسرائيلية، منوها إلى تقرير غولدستون وتقرير المياه، الذي لم يتم منحه الأهمية التي يستحقها، إضافة إلى مخططات الاحتلال ضد الحرم الإبراهيمي والمدينة المقدسة، وطالب بضرورة ملاحقة المفسدين في السلطة.

كما تطرق إلى المسألة الديموغرافية، موجهاً سؤالاً إلى د. محمود محارب، حول المستوطنات البشرية التي تدعم السلطة إقامتها، وقال: ألا يعني هذا الاستغناء عن حق العودة، وأيضاً ما تبنيه إسرائيل في الضفة، لأنه سيكون مكاناً لفلسطينيي الداخل في نهاية المطاف؟

وقال عباس شبلي، مواطن مغترب، في مداخله له، أن عرض د. محارب كان عن "توصيف الحالة الفلسطينية، دون العمل على تجاوزها"، وأضاف: من الخطأ أن ننظر للمجتمع الإسرائيلي من منظور المؤسسة الإسرائيلية الرسمية، وهذا له علاقة بمنظور التحرك الفلسطيني ... وقد أشار د. مصطفى البرغوثي إلى أهمية التحرك على الصعيد الدولي، وتأثير يهود العالم في الوضع القائم، لذلك من المهم جداً أن نأخذ بعين الاعتبار أي تحرك يمكن أن يقوم به فلسطينيو العالم مع الإسرائيليين المناهضين للصهيونية.

وطرح ملاحظات حول التحرك الفلسطيني على المستوى الدولي، "لاسيما ما حدث من ارتباك لأنصار الشعب الفلسطيني في الخارج بعد تشكيل السلطة الوطنية"، وقال: أرى أنه من المهم أن يجري إعادة النظر في عمل البعثات الدبلوماسية الفلسطينية في الخارج، كوننا لسنا دولة، ونحن حركة تحرر وطني. وتساءل عما إذا كانت المقاومة تعني استخدام السلاح، أو أن لها أشكالاً أخرى، مؤكداً "أهمية المقاومة الشعبية، وضرورة أن تدرّس هذه الثقافة في المدارس".

كما تحدث عن فكرة الدولة الواحدة، وقال: من الأهمية، معنى ومغزى، أن يكون للفلسطينيين وطن، والدلالات هنا أبعد من السياسة، وهي دلالات معنوية وإنسانية.

وفي إجابة البرغوثي عن الأسئلة والمداخلات، قال: فيما يتعلق بقضية التكتيك الإسرائيلي في العملية السياسية بمعنى استبدالها من "السلام" إلى "عملية السلام"، كون العملية غطاء، أرى أن أية مفاوضات، سواء مباشرة أو غير مباشرة تجري دون تجميد الاستيطان بالقدس، تكون غطاءً لممارسات الجانب الإسرائيلي، وأتمنى أن لا يحدث ذلك، على الرغم من الضغوط الدولية الهائلة على السلطة، لاسيما التهديد بقطع المعونات المالية.

وأكد على ضرورة أن يكون هناك موقف مجتمعي سياسي فلسطيني من مسألة العودة إلى المفاوضات.

وحول خلق ثقافة مقاومة في ظل الوضع الراهن، قال البرغوثي: الوضع سيئ جداً، ولكن العامل الديموغرافي يلعب دوراً مهماً في هذا الأمر، وما نريده نحن أن يكون هناك جمهور مقاوم. وتساءل عما إذا كان بناء مؤسسات الدولة أمراً واقعياً، في ظل حاجتنا للمقاومة، وأضاف: عناصر القوة تتمثل في أن يكون هناك مجتمع مدني وفعّال لا أن يتم حشره والضغط عليه، وهذا يشمل القوى السياسية، وللأسف نشأت لدينا ثقافة صحافة البلاط دون وجود بلاط.

وتابع: أرى أن الآلية المطلوبة تكمن فيما ذكره انطونيو غرامشي حول الهيمنة بقوة النموذج، سواء في ميدان المقاومة أو في ميدان البناء المجتمعي، وأعتقد أنه في ظروفنا الحالية يجب أن ينشأ هذا النموذج ويتطور ويتعزز في ظل ما تقوم به إسرائيل من ترسيخ نظام فصل عنصري.

وأضاف البرغوثي: لا يمكن القضاء على مقاومة شعب مضطهد، وبالنسبة لإسرائيل أرى أنها ليست حكومة منتفعة، بل مجتمع منتفع من "الأبارتهايد" ونظام الفصل العنصري، ولم يتغير المجتمع الإسرائيلي من الداخل، ولكن سيتغير من الخارج، وذلك وفقاً لما حصل في جنوب أفريقيا.

وفيما يتعلق بموضوع حل السلطة والدولة الواحدة، قال: إذا دمرت إسرائيل خيار الدولة المستقلة، فلا يوجد سوى المطالبة بالدولة الواحدة، وهذا طريق طويل من المواجهة لنظام التمييز العنصري، وفي الغالب فإن هذا ما يحدث، ولكن يجب ألا نعطي إسرائيل ذريعة ومسؤولية تدمير خيار الدولة المستقلة.

وأضاف في سياق رده على تساؤلات المشاركين في المؤتمر: بعض الفلسطينيين في الخارج يعتقدون أن طرح الشعار المتمثل بإقامة دولة فلسطينية يكفي، ولكن نحن بحاجة إلى إستراتيجية لتحقيق خيار الدولة المستقلة، وأهم شيء في ذلك عدم إحداث انقسام جديد حول الدولة الواحدة أو خيار الدولة المستقلة، وهنا يجب التوحد لمقاومة نظام الفصل.

ورداً على ما طرح بشأن حل السلطة، قال البرغوثي: إن مفهوم حل السلطة يمكن في حال وصلنا إلى نقطة نكون غير قادرين فيها على مواصلة مهماتنا، وأهم شيء يجب فعله بداية، وقف التنسيق الأمني، ويجب أن نكون خلاّقين في المقاومة. والسؤال المطروح حالياً يكمن في كيفية معالجة الوضع، بحيث تتحول السلطة الفلسطينية إلى منظومة مقاومة.

وتحدث عن دعم صمود المواطنين، وضرورة إيجاد مراكز عمل للعاطلين، حتى لا يضطروا للعمل في إسرائيل، وقال: المسؤولية هنا تقع على المسؤولين في السلطة الوطنية.

ونوه إلى أن "حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني الدولية خرجت من الارتباك وهي تتطور، وموضوع المقاومة يجب أن يركز على شكل معيّن منها، والسؤال: ما هي المقاومة؟ وهنا أقول إنها رفض للأمر الواقع السيئ وإيجاد بدائل له، والخلاف الآن ليس على الأشكال، فشكل المقاومة الشعبية هو الذي يطغى في هذه المرحلة".

وتحدث محارب حول المجتمع الإسرائيلي، وقال: هناك ما يسمى الظاهرة العامة وما هو خارج عنها، والظاهرة العامة أن المجتمع الإسرائيلي قائم على حساب الشعب الفلسطيني، ولا يكتفي بما احتله من الأرض، ويريد أن يتوسع، في ظل قيمه العنصرية، وهناك دراسات لدى المجتمع الإسرائيلي، تظهر أنهم يقرّون أن هذا المجتمع يتبنى قيماً بأن الحياة هي صراع مع الفلسطينيين والعرب، وبالطبع يوجد الجزء القليل الذي يحارب ويعارض الصهيونية.

وتابع: من مصلحة الفلسطينيين أن يكثر عدد هؤلاء، ويجب علينا أن نرى المجتمع الإسرائيلي كما هو، ويجب أن لا نخدع أنفسنا كون المجتمع الإسرائيلي مؤدلجاً، ويريد فرض حل على الفلسطينيين، بالتفاوض مع نفسه، وأن يملي ما يريد على القيادة الفلسطينية، وفي ظل الاستمرار في بناء المستوطنات.

وأضاف: أرى أن الحل يكمن في التالي: إن إزالة الاحتلال والاستيطان تتطلب أن تؤذيه، فالاحتلال يتواصل دون أن يُزال، وهناك من يقول للشعب الفلسطيني لا تقاوم، وعلينا أن نركز فقط على خيار المفاوضات. ويجب أن تكون هناك عقبات مفروضة ضد الاحتلال، وهناك أشكال من النضال، وتوجد فئة فلسطينية ترفض المقاومة وتقوم بتشويهها ومحاربتها.

وقال: كل الدول العربية تنازلت عن حقها في المقاومة، فالمجتمع الإسرائيلي يعتقد أن بإمكانه كسر إرادة الشعب الفلسطيني، والاستمرار في الاستيطان، وأن المجتمع الإسرائيلي يعمل كي ينهي الوجود الفلسطيني، وهذا يتطلب أن تقاومه بوسائل النظام الذي تؤذيه، وتعود عليك بأقل أذى. وهنا يجب أن ننظر إلى تجربة حزب الله في المقاومة، التي اضطرت إسرائيل للانسحاب من جنوب لبنان.

وأكد أن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى إستراتيجية واحدة وتحديد أشكال النضال بشكل موحد لإحراج إسرائيل والعمل على إيذائها. وفي النهاية، يجب أن نقنع عدونا أنه لا يستطيع أن يكسر إرادتنا وأن الصراع قائم.

الجلسة الثالثة

مديرة الجلسة: خليل شاهين

كاتب وباحث

خطاب الحق وإعادة تعريف الواقع الفلسطيني

أمير مخول

المدير العام لاتحاد الجمعيات العربية (اتجاه)، رئيس اللجنة الشعبية للدفاع عن الحريات السياسية في مناطق ٤٨

سأتحدث عما يحمله عنوان المؤتمر في تعريف الحالة الفلسطينية، وما يجري التداول به بشأن الحاضر الفلسطيني.

الواقع الفلسطيني يعتبر قائماً الآن في الضفة فقط، وقبل سنين كان في قطاع غزة، وأعتقد أن هناك حاجة لإعادة تعريف الواقع الفلسطيني الذي يعني «أينما يوجد الفلسطيني»، هذا هو الحاضر الفلسطيني ببعده العربي والإسلامي والدولي. فلا نستطيع أن نفك ارتباطنا مع الأمة العربية، وهي قضايا مهمة لإعادة تعريف الواقع الفلسطيني.

الوضع في الداخل ليس وضع تشاؤم، وليس وضع تراجع في المناعة، وإنما ازدياد في المناعة، وهناك حملة في الداخل لمواجهة ثلاث قضايا إستراتيجية أولها: هدم المنازل، وتهويد الوطن، ونهب الأرض، وثانيها نزع الشرعية السياسية لدى المواطنين، لاسيما التي تعززت في أعقاب إعادة تعريف الأمن القومي الإسرائيلي باعتبار دور فلسطينيي الداخل هو خطر إستراتيجي، وثالثها قضية القدس والمسجد الأقصى، في إطار حملة لاستنهاض الهمم كون الركيزة الشعبية هي الأساس، وكوننا لا ننحصر في حدود جغرافيتنا، ونحن بصدد حملة لاستنهاض الهمم والبعد الشعبي كون الركيزة الأساسية تتأثر بالوحدة القيادية، وبوضوح المطلب والموقف والاستعداد للمواجهة.

باعتقادي أنه من نقاط قوة الشعب الفلسطيني أن أية نقطة قوة لدى أي طرف فلسطيني هي قوة لكل الفلسطينيين، وعندما كان هناك حصار وصمود في غزة كان أهالي الداخل ينظمون التظاهرات الكبيرة للتضامن مع غزة، وكجزء من التفاعل وتقاسم الهم الفلسطيني. وفي مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، فإن الجبهة الداخلية هي الأساس، والجبهة وليست أراضي العدو، وليست ما وراء الحدود، وإنما المدن الإسرائيلية، وهذا مركب مهم في إعادة تعريف الشعب الفلسطيني بما هو في كل فلسطين، وليس فقط في أراضي العام ١٩٦٧.

وإحدى نقاط القوة التي يجب أن نتعامل معها هي: ماذا يوجع إسرائيل؟ وماذا يؤلمها؟ إن أكثر ما أوجع إسرائيل ما حدث خلال الأشهر الماضية فيما يتعلق بتقرير غولدستون الذي تحدث عن ملاحقة العالم لقادة إسرائيل، كخطر إستراتيجي، فنزع شرعية إسرائيل هو خطر إستراتيجي أيضاً، وسؤال الشرعية أصبح سؤالاً مركزياً جداً وفرضته إسرائيل، وهو ليس ناجماً عما يجري فقط بالضفة، ولكن بالأساس طرحته إسرائيل من أجل ما يسمى بـ «الدولة اليهودية». وهذه الدولة تسعى إلى تبييض كل الجرائم التاريخية وابتزاز اعتراف عربي باستغلال حالة الضعف العربي والبؤس الفلسطيني من أجل ابتزاز إضافي يوفر لإسرائيل المخرج في التحلل من مسؤوليتها عما جرى في الماضي، لاسيما في قضية اللاجئين والتهجير وقضية العدوان ونهب الأرض والوطن، وهذه القضايا عندما نتراجع عنها أو نجزئ القضية الفلسطينية يضيع جزء من الحق، وعندما نتعامل مع القضية الفلسطينية ككل باعتقادي نستعيد الحق ونستعيد شرعية العمل أكثر.

موضوع نزع الشرعية بالنسبة لإسرائيل يعد موضوعاً حساساً جداً، ويجب أن نعمل عليه، وهناك حاجة فيما يتعلق بالدور العربي لمنع التطبيع مع إسرائيل، وهذا الأمر أبعد من حدود المقاطعة، وهو دور يجب ألا نتراجع عنه، لأنه يجب أن ندرك أننا يجب أن نطرح سؤالاً أمام العالم حول مدى شرعية إسرائيل، وشرعية هذا الكيان القائم على الاستعمار ونهب الوطن وتشريد سكانه وخلق مشكلة اللاجئين ومنعهم من العودة، وعلى تهويد المكان وتغيير اسمه، وتهويد المقدسات، فالدولة التي تقوم بهذا تضع تساؤلاً كبيراً حول شرعيتها.

أعتقد أننا نملك قواعد لعبة أقوى عندما نفتح سؤال الشرعية، ومن غباء الإسرائيليين أنهم هم من يفتحون سؤال الشرعية حول أراضي الـ ٤٨، أو شرعية التواصل السياسي بين الشعب الفلسطيني، أو التواصل الإنساني والتواصل العربي، الذي يعتبر حسب القانون الإسرائيلي جريمة، وهذا واضح من خلال ما يتعرض له الشيخ رائد صلاح بسبب دفاعه عن الأقصى والمقدسات، وقضية د. عزمي بشارة وسعيد نفاع ومحمد بركة.

وأرى أننا مقبلون على مرحلة صدامية أقوى مما هي عليه الآن، كون إسرائيل تحاول أن تفرض واقعاً جديداً مختلفاً عما عليه الآن، وكل مؤسسات إسرائيل تتقاسم الدور في نزع الشرعية عن الفلسطيني في أرضه ووطنه.

وبرأيي هناك قوة لدى الشعب الفلسطيني تجبر إسرائيل على أن تتوانى عن ارتكاب الكثير من الجرائم، لاسيما أنه يجب علينا كفلسطينيين التوحد وتحقيق تكامل الأدوار فيما بيننا.

والقضية هي كيف نتعامل مع الحق الفلسطيني؛ مع وجود التجزئة في ذلك الحق، بحيث يجب هنا أن نتحدث عن دورنا حيال غزة والقدس والضفة والداخل وحيال اللاجئين، وهي قضايا متكاملة وليست مختلفة. وتبني إسرائيل دائماً إستراتيجيتها ومناعتها على استدامة الضعف الفلسطيني وتجزيء الفلسطيني وفصله عن العالم العربي، وهذه قضايا نستطيع أن نتعامل معها بنقاط القوة التي نملكها وغير المستغلة أو نتخلى عنها طوعاً، لاسيما في الوضع الفلسطيني الحالي، وفي ظل انتقال مركز القوى إلى السلطة بدل منظمة التحرير كحركة تحرر وطني، وأيضاً فيما يتعلق بإعادة تطوير منظمة التحرير الذي أصبح إعادة نسخ لما كان، وليس تطويراً لما كان أو للحق الفلسطيني وكل ثوابته.

هذا الدور يجب ألا نتراجع عنه، لمواجهة الكيان الإسرائيلي الذي يسعى إلى نهب الوطن وتشريد السكان ومنع اللاجئين من العودة وتهويد المقدسات، وأعتقد أننا نملك قواعد لعبة أقوى عندما نفتح سؤال الشرعية.

أتحدث هنا عن المركز السياسي الإسرائيلي، بمعنى دولة بكامل مؤسساتها الاقتصادية والقضائية والأكاديمية والإعلامية، هذه المؤسسات تتقاسم الأدوار في نزع شرعية الفلسطيني في أرضه ووطنه، وهناك أيضاً العمل بعدة قوانين عنصرية لتطبيق ذلك، لاسيما سياسة هدم المنازل.

وتخطط إسرائيل لكيفية تهويد القدس والجليل والنقب وتعزيز الكتل الإسرائيلية، وهنا يبرز تساؤل حول كيفية مقاومة المشروع الإسرائيلي، وأعتقد أن العودة إلى تعريف الحق الفلسطيني بكامل تجلياته قضية مركزية في الخطاب الفلسطيني.

ويجب أن نبني المناعة الوطنية، فهذه قضية جوهرية، وأن نتحقق من قوة الشعب، ونسعى إلى نزع شرعية إسرائيل كنظام وليس كسياسة حكومة معينة، وأقول إن المعتدلين في إسرائيل ارتكبوا أكبر الجرائم.

وهناك حركة مهمة كشريك لنا، هي حركة التضامن العالمية، فهي جديرة بالاهتمام على الرغم من غياب الموقف الفلسطيني الموحد، حيث تقوم بدعم الشعب في كسر الحصار عن قطاع غزة، إضافة إلى حركة مقاومة التطبيع في العالم العربي وهي حركة كبيرة، ولكن أرى أن نزع الشرعية قضية أساسية، كما أن عدم التطبيع يعتبر قضية أساسية، وهذا يتطلب التفكير في كيفية بناء جبهة دولية يقع في مركزها الدور العربي والفلسطيني.

في المقابل، تقوم الدبلوماسية الإسرائيلية بحملات عدة في العالم للترويج لإسرائيل، وأعتقد أن الفلسطيني لديه حجج، وبحاجة إلى توجيه مشروعه، لاسيما أن يكون متكاملاً على مستوى الحاضر الفلسطيني في الضفة والقطاع واللجوء والجليل والداخل والشتات والقدس، وفي العالم العربي والعالم أجمع، فنحن شعب لا تنقصه إرادة، ولكننا بحاجة إلى تنظيم هذه الإرادة.

الجلسة الثالثة

تأطير القضية الفلسطينية وأشكلتها: الحاجة إلى إعادة صياغة الخطاب النضالي الفلسطيني

د. مضر قسيس

عضو هيئة تدريسية في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية، وبرنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت

بعد مرور عقود على القضية الفلسطينية، وتتابع الفشل في حلها، وحتى في وقف اضطراد حدة مأساويتها، بات من الضروري مراجعة أطر مقاربتها: فهمها وشعاراتها، وأشكال النضال التي اتبعتها، والأحلاف التي أقامتها، وما إلى ذلك من عوامل مُمَكّنة للنجاح والفشل.

إن البحث عن القواسم المشتركة في الخطاب السياسي الفلسطيني الراهن ربما لن يتمخض عن أكثر من الإحباط، ولست أعني بالإحباط هنا ما ينجم عن عدم الوصول إلى نتيجة، بل على العكس، سرعة الوصول إلى نتيجة حول ماهية القاسم المشترك، ألا وهي الإحباط. ويتمظهر الإحباط على صعيد الأحزاب السياسية، وقياداتها، وعلى صعيد النخب، في غياب البرامج، والانغماس في صغائر الأمور.

كما يتمظهر شعبياً في اللامبالاة السياسية التي تُنتج وعياً زائفاً يغلف غياب البرامج هذا وكأنه يشكل تراجعاً عاماً، أخلاقياً، لهذا الشعب، ويسهم في زيادة الإحباط وصولاً إلى السؤال حول إذا ما كان للشعب الفلسطيني مستحقات؟!

نرى أن المحللين غالباً ما يخلصون إلى الاتفاق مع الاستنتاجات التي تتلخص في أن الظرف يفرض على الفلسطينيين تطوير نظامهم السياسي قبل نشوئه الفعلي كشرط لنشوئه، كما يخلصون إلى أن نشوء هذا النظام مرهون في كل الأحوال بعوامل خارجية غير منتهية لا تنطلق من إرادة المجتمع الفلسطيني بأي حال.

ويسعى المتفائلون إلى البحث عن مخرج من هذه الأزمة الخانقة، التي يعبر عنوان هذا المؤتمر عنها بأكثر الأشكال تفاؤلاً، فيتساءل عن إمكانية صياغة خطة منطقية تعبر عن إرادة فلسطينية تحررية غير محبطة أو «متفائلة»؛ أو بكلمات د. جورج جقمان: كيف يمكن استخراج النجاح من براثن الفشل؟

استمعنا إلى تحليلين مبنيين على تفحص موازين القوى ودراستها، وما أغفله، من وجهة نظري، التحليلان، على الرغم من إقدامهما على ذكره، هو العناصر المكونة لكفتي الميزان – الموازين. وقد أدى ذلك إلى إغفال ديناميكيات الصراع، التي تكمن فيها الإجابة عن السؤال الذي يؤرق الفلسطينيين، ويقض مضاجعهم، ألا وهو السؤال عمن يقف في أي كفة من كفتي الميزان من بين الفلسطينيين.

فالقول إن الانقسام، على سبيل المثال، يصب في مصلحة الاحتلال، يعني بشكل أكيد أن هناك عناصر فلسطينية في كفة العدو، كما أن هناك بالطبع عناصر إسرائيلية في الكفة الفلسطينية.

لقد أتى د. كميل منصور على ذكر التباين بين ما هو دولي وبين ما هو رأي عام دولي أو شعبي دولي، لكن الغموض بقي يكتنف الأسباب التي تدفع إلى تفوق مكانة الرأي الرسمي على الرأي الشعبي فيما يتعلق بموازين القوى الفاعلة في سياق معالجة القضية الفلسطينية. وأعتقد أننا أمام مؤشرات على خلل في صياغة الإشكالية الفلسطينية.

ولا شك في أنه بالإمكان الحديث عن المصلحة الفلسطينية، والموقف الفلسطيني في سياق معالجة القضية الفلسطينية، بيد أنه يجدر، ليكون هذا الخطاب صائباً، تعريف القضية بحيث تتوافق مع مكامن المصلحة والموقف اللذين بالإمكان اشتراك الفلسطينيين، كل الفلسطينيين، فيهما، فقضية «حماس» وقضية «فتح» ليست واحدة، وقضية اليسار الفلسطيني، لو أنها وجدت، لكانت أيضاً مختلفة. كما أن قضية الداخل تختلف عن قضية «داخل الداخل»، والاثنتان تختلفان عن قضايا الشتات. ثم ما هو تعريف القضية الذي يجعلها قضية كاسبة، أو ما هو التكييف الذي يسحب البساط من تحت أقدام العدو؟ وما هو التكييف الذي يجعل أولاً كل الفلسطينيين في كفة واحدة من كفتي الميزان؟ وما هو التكييف الذي يمكّن من طغيان الرأي العام الشعبي على الرأي العام الرسمي؟ وسؤالي الأخير في هذا السياق: ما هو التكييف الذي يجعل من القضية الفلسطينية قضية حق لا يقبل المساومة، تلك التي سئم الجميع منها، والتي تضطرنا إلى الإذعان في مواجهة الأمر الواقع؟

التشخيص الذي أقترح اليوم هو أن هناك تناقضاً بين طبيعة الخطاب السياسي الفلسطيني السائد وطبيعة المشكلات التي يجدر حلها، ويتلخص هذا الخطاب في شعار الدولة.

ما أريد قوله هو أن الدولة ليست هدفاً نضالياً، بل هي أداة لتجسيد النجاح (حين تحققه)، ويجب ألا تشكل هدفاً نضالياً أبداً، حيث أنها تهدد حياة النضال عن طريق تزييف النجاح المتمثل في الاقتراب من الدولة، كما أوضح كميل منصور، وإلا لما كان ما شخّصه جورج جقمان من إجماع الأعداء والأصدقاء على ضرورة قيام الدولة واقعاً لو أنها كانت بالضرورة تجسيداً لنجاح النضال التحرري الفلسطيني، ولست أعني هنا أن قبول العالم، من حيث المبدأ، بالدولة الفلسطينية لا يشكل نجاحاً نضالياً، بل إني أقول إن قصر النجاح على الدولة (وهو قصر للقضية على الدولة) يشكل مسخاً للنضال ولنجاحاته، فلا يجدر أن نقبل بما يريده العدو لنا، على أنه هدفنا!

لننظر إلى مقومات شعار الدولة كشعار مركزي في الخطاب السياسي الفلسطيني، بدءا بالمنظار التاريخي:

إقليميا، اعتمد الخطاب الوطني الفلسطيني على تاريخية منظمة التحرير ونشأتها في أحضان الجامعة العربية، ويعني ذلك أن سقف المكون العربي لخطاب الدولة هو سقف الأنظمة العربية، التي تعبر عن نمط معروف من أنماط السيادة لا يتوافق مع إرادة الشعب، لكنه كاف من أجل إنشاء الدولة، وقاصر عن التعبير عن الإرادة الشعبية. أي أن الدولة، بهذا المعنى، تشكل تجسيداً للهيمنة (في إطار وطني)، ولا تشكل تجسيداً للتحرر. فهل يصلح هذا هدفاً للنضال الفلسطيني؟

على المستوى الدولي الشعبي: انغمس الخطاب الوطني الفلسطيني موضوعياً، في مجمل خطاب حركات التحرر الوطني العالمية ذات الطابع القومي، الساعية إلى «الدولة»، بيد أن هذه التجربة هي ذاتها في الواقع تجربة لم تخرج، في مجملها –على الرغم من وجود استثناءات– من براثن الهيمنة الكولونيالية. فهي بضع في مواجهة الكولونيالية الكلاسيكية، توأمها: الدولة. فالدولة الحديثة والكولونيالية الكلاسيكية هما النتاج المشترك للحداثة الأوروبية، يشتركان في المحرك والدافع الرئيس لكليهما: السوق. فهناك سببان رئيسان لعدم نجاح حركات التحرر في الجنوب في تحقيق تطلعات شعوب الجنوب في التقدم والتحرر: تلك التي نحت منحى السوق باتت فريسة الاستعمار الجديد، وهيمنة الاحتكارات، وما إلى ذلك من آليات معروفة للهيمنة الإمبريالية؛ أما تلك التي نحت منحى الاشتراكية، فقد انقصم ظهرها تحت وطأة هيمنة الدولة (السلطة)، التي انتهت بالتحالف مع الاحتكارات في الغالب! هل نعيد الكرّة في فلسطين؟

أما على المستوى الدولي الرسمي، فقد ترسخ في الخطاب السياسي الفلسطيني، ذلك الخطاب الأممي الذي صاغ بلغة القانون الدولي رؤية استعمارية لمعالجة القضية الفلسطينية، منتجاً، في نهاية الأمر تجزيئاً للقضية (إلى حدود، وعاصمة، وعودة، وموارد، وسيادة، وأمن، وما إلى ذلك)، لا يعبر حل أي جزء منها، أو كلها مجتمعة، عن تحرير الشعب الفلسطيني، ولكن كل واحد من هذه الأجزاء فرض على الفلسطينيين قيوداً، وأثماناً لحقوق طبيعية لا يجدر أن يكون لها ثمن: من مثل ضمان أمن إسرائيل، كشرط للأمن الفلسطيني، وضمان المصالح الاقتصادية لإسرائيل كشرط للتطوير المحدود للاقتصاد الفلسطيني، وصولاً إلى اشتراط قصر التنوع السياسي الفلسطيني كشرط للقبول بالديمقراطية السياسية الفلسطينية! ناهيك عن اشتراط الموافقة على الدولة بموافقة الفلسطينيين على دولتين! فهل هذا ما ناضلنا من أجله؟

وعلى صعيد فلسطين التاريخية، فإن السعي لإقامة الدولة يضع الفلسطينيين أمام معضلة الاختيار بين الوقوف في مواجهة القانون الدولي ذاته الذي يستندون إليه في إثبات عدالة قضيتهم عبر إنكار حق جماعة سكانية «يهود إسرائيل» في تقرير المصير، أو التخلي عن الجغرافيا التاريخية لفلسطين والتضحية بغالبيتها، والقبول بقسمة الشعب الفلسطيني بين دولتين (وشتات)، وكأنها قسمة الشعب الفلسطيني بالمعنى الشعبي لتعبير «قسمة» الذي يرد في عبارة «القسمة والنصيب». ومن جهة أخرى، تتضح هذه المعضلة عند فحص الآليات العملية لتحقيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين: فالاعتراف بدولة إسرائيل (أحد شروط إقامة الدولة) يعني عملياً الدعوة إلى عودة مواطني فلسطين إلى دولة أخرى. وعلى الرغم من أن ذلك لا يشكل انتقاصاً من حقهم في العودة إلى حيث يشاؤون: إلى دولة فلسطينية؛ أو إلى مدينتهم/قريتهم حيثما وقعت؛ أو الاكتفاء بالتعويض، وقبول الاستمرار في الحياة، حيث بنوا حياتهم في العقود الستة الماضية؛ أو قبول التعويض مع الانتقال إلى بيئة أخرى يرون أنها قد تعوضهم بعض الشيء عن مأساة اللجوء، غلا أنه يبقى خياراً غير طبيعي أن يتمخض النضال الفلسطيني، حين ينجح، عن التخلص من بضعة ملايين من الفلسطينيين ليصبحوا مواطنين في دولة (أو دول) أجنبية! وقد انتبه دعاة الدولة الواحدة إلى هذه المعضلة، فاتجهوا نحو التضحية بمواطنة كل الفلسطينيين، لكي يخوضوا نضالاً جديداً ضد «الأبارتهايد» بعد ترسيخه في الكيان الإسرائيلي وتعميق طابعه الصهيوني، والقبول بمقدماته حول الطبيعة الديموغرافية للصراع! أعتقد أن هذا الطريق كثير الالتواء!

ما هو البديل إذاً؟ أعتقد أن الإجابة تكمن فيما جرى تغييبه من مركزية الخطاب الفلسطيني، وهو تقرير المصير، فحق تقرير المصير، لا إقامة الدولة، يجب أن يشكل محور الخطاب التحرري الفلسطيني، فمنبع الحق الفلسطيني الذي يخص كل الفلسطينيين هو حق الشعب في تقرير المصير وليس الحق في الأرض (التي تعود إلى مالكيها في نهاية الأمر، والتي تتحكم فيها مراكز القوى المختلفة: السلطة، ورأس المال)، وحق تقرير المصير هو القضية التي تشكل القاسم المشترك بين الداخل وداخل الداخل والشتات، وحق تقرير المصير هو الأمر الذي يجعل من إحلال السلطة الوطنية محل سلطة الاحتلال تغييراً جوهرياً، وليس استبدال هيمنة أجنبية بهيمنة وطنية، وحق تقرير المصير هو القادر على الموازنة بين الحقوق الجماعية والحقوق الفردية، فالتوازن بين وجهي الحقوق هو ضمان الحفاظ على الهوية الوطنية دون المساس بحقوق الأفراد أو جعلها ثمناً للهوية الجمعية، بل التأكد من أنها تشكل رصيداً لهذه الهوية الجمعية.

باختصار، فإن ممارسة الحق في تقرير المصير، وليس إقامة الدولة، هو الطريق إلى صون الكرامة الفلسطينية، هذا الصون الذي يشكل، بلا شك، هدفاً مشتركاً للفلسطينيين على شتى مشاربهم الأيديولوجية والجغرافية!

الجلسة الثالثة

أن تكون مجرم حرب:

فلسطين، ودليل الوجود السياسي في «عائلة الإنسان الكبرى»

د. سامرة إسمير

أستاذة مساعدة في قسم البلاغة في جامعة كاليفورنيا في بيركلي / أستاذة زائرة في جامعة بيرزيت

استهلال: زمن يهوشواع دون حكمة يهوشواع!

بما أن الحاضر الفلسطيني هو عنوان هذا المؤتمر، ومحور اهتمامه، فإن بودي الحديث باختصار عن العنوان. إنني أقرأ العنوان كدعوة للتأمل في المغزى السياسي (أو الوظيفة السياسية) للتفكير عبر الحاضر والتصرف استناداً إليه. وإذا أخذت هذه الدعوة بعين الاعتبار، فإن ما يحيل إليه العنوان يلزمني بتناول سمات حاضرنا الفلسطيني الخاصة: كيف يمكن أن نتحرك سياسياً انطلاقاً من الحاضر، الزمن الراهن، حين يأسنُ الحاضر (أعني حين يجمد الراهن، ولا يبارح مكانه، فيصير ساكناً، أو آسناً بكل ما تحيل إليه فكرة «الآسن» من ركود، وإمكانية للفساد، واللا–حركة)، وحين يُعَمِّرُ هذا الحاضر أكثر منا، وحين يصير هذا الحاضر الآسنُ هو الحقيقة التاريخية الوحيدة المعروفة للجيل الجديد من الفلسطينيين. وحين يزداد الطين بلةً بانفصال هذا الحاضر الآسن عن (تاريخية) الماضي والمستقبل في آن معاً؟ وما هو الفضاء السياسي المفروض علينا حين تُربِكُ آفاق المستقبل (لهذا الحاضر الآسن) رؤيَتَنا، وحين يتمطّى الحاضرُ، والماضي الذي أنتجهُ، ليكونَ أكثر دائميةً، وحين يستطيل الحاضرُ نحو المستقبل، ويصيرهُ، لينهار المستقبل (صريعاً) في لحظة الحاضر؟

ولطرح السؤال على نحو أكثر مباشرةً، أقول: ما هي عمليات القوة في هذا الحاضر الآسن التي تستطيع إرجاء المستقبل (وتجميده)؟ وإلى أي مدى يشكل هذا الحاضر الآسن قوةً بنائية لحالنا السياسي، أو إستراتيجية لحكم سياسي؛ أي أنه ليس ببساطة نتيجةً لإستراتيجيات وقوى سياسية أخرى، وتحصيلاً حاصلاً لها؟ وأخيراً، كيف يمكن لنا أن نمارس فاعليتنا السياسية على نحو نقدي في زمن مسيطَرٍ عليه من قبل إستراتيجية الحكم السياسي للحاضر الآسن؟

عنف الانتماء إلى «عائلة الإنسان الكبرى»

سوف أعود لتطوير هذه الأسئلة، ولكن عليّ أن أكون أكثر تحديداً وعينيّةً في تناول الحاضر موضع الاهتمام هنا: إنه حاضرُ مشروع بناء–الدولة، الذي لا ينتهي، حسب اتفاقيات أوسلو، المشروعُ الذي يعدنا بأن نتمكن، في نهاية المطاف، من الانضمام إلى عائلة الأمم المتحضرة، وذلك عبر تنمية مهارات صنع السلام واللا–عنف فينا أولاً.

ولكن، عليّ أن أكون أكثر دقةً: فكما كان الحال مع عائلة الأمم المتحضرة التي لم تُبارح العنف كُلّيةً، بل تعلّمت كيف تنظمه وتقيسه، وكيف تجعله تناسبياً، وكيف تقتل الآخرين بسلام، إن شئتم ... فإنه ليس من المتوقع منا نحن أن نبارحَ العنف كليّةً. وإضافة إلى ذلك، فإن الوظيفة التحضيرية للقرن العشرين، والعاملة تحت شعار «الأمن والسلام العالمي»، والتي أصبحنا موضوعاً لها منذ أوسلو ... إن هذه الوظيفة تمارس وحشيتها الضرورية الخاصة. وعليه، فإن الوعد بالانضمام إلى عائلة الأمم، إن، وفقط إن، نجحنا في اجتياز امتحانات المهمة التحضيرية للسلام، وإذا، وفقط إذا، تمكنّا من مغادرة حاضرنا الآسن ... إن هذا الوعد يعني، من جملة ما يعنيه، أننا، كباقي الدول، يجب أن نتعلم التفريق بين العنف الجيد (وهو عنف السلام والحروب العادلة)، والعنف الرديء (وهو عنف الإرهاب وإجرام الحرب).

إننا مدعوون لإتقان هذا التمييز حتى نتمكن، أيضاً، من التدرُّب على اقتراف الوحشية ونحن نمارس الشفقة. وبذا، فإن الحاضر سيواصل أسونته، (ويتحول ركودُه من صفةٍ عابرة إلى خاصية دائمة)، حتى نتقن هذه المهارات. ولكن الدولة، بعد كل ذلك، ليست مضمونةً لأنها مبنيةٌ على اشتراطات إضافية.

ولكن، قبل أن أواصل هذه الفكرة، دعوني أوجز ملاحظاتي الافتتاحية. إنني أتحدث عن فكرتين اثنتين وأحاول المقاربة بينهما: أما الفكرة الأولى، فهي حقيقة هذا الحاضر الآسن المتمطّي نحو المستقبل (والممتد فيه)، إنما يعمل على جعل وسائل الحاضر تختلط في غايات المستقبل، وتندغم بها. وأما الفكرة الأخرى، فإنها العملية التأديبية التي تنتج عن مشروع بناء الدولة: وبشكل أساسي تأديب منظومة حواسنا تجاه العنف، وضبطها. إن ترابط هذين الموضوعين يعزى إلى سببين: الأول، هو أن عَرَضيّةَ بناء الدولة في فلسطين مردُها الحاضر الآسن؛ والآخر، أن العمليات التأديبية لمشروع بناء الدولة الذي لا ينتهي، والذي يعدنا بالدولة وهو يطالبنا بأن نسلك وكأنما صارت لنا دولة بالفعل، حتى نثبت جدارتنا بهذه الدولة المفترض قيامها قبل أن تقوم فعلاً ... إن هذه العمليات تؤدي إلى دمج الغايات بالوسائل (أي إن غاية الدولة تصير هي نفسُها وسيلة بناء الدولة)، ولذا يُستدعى المستقبل ليحل في الحاضر، ويأسن فيه.

إن البدء بهذه الملاحظات ليس إعادة لبعض الحقائق الواضحة للجميع، بل إن هدفي، كما حددتُ في أسئلتي، هو التأمل في الفضاء السياسي، (في انفراجاته وفي انغلاقاته)، الذي تولّد في هذا الحاضر الآسن. وعلى وجه خاص، أود أن أرصد الطرقَ التي تمكّن الحاضرُ الآسنُ، وعملياتُ التأديب المرافقةُ لهُ من تحويلنا إلى مجرمي حرب. إن ثمة هوية سياسية–قانونية، هي هوية «مجرم الحرب»، بدأت تُعرّف بعض الفلسطينيين، وعلى ما يبدو أننا قد تبنيناها دون مساءلة نقدية، على عِلاّتها. ومداخلتي هي: أن الظروف السياسية التي جعلت هذه الهوية ممكنة تنتمي إلى الإستراتيجية السياسية للحاضر الآسن، وعمليات التأديب المصاحبة له، حيث تكون الدولة وعداً ومشروعاً، وحين تصير الدولة غاية ووسيلة في آن معاً. ولأضع هذه المقولة بصورة أكثر بساطة، لاحظوا التشابه في المنطق بين الوصفين التاليين: لسنا دولة في المستقبل بعد، ولكننا نتصرف، ومتوقّع منا أن نتصرف، كمن لهم دولة في الحاضر؛ ليس بإمكاننا شن حروب، ولكننا نُحاكَمُ، ونُحاكِمُ أنفسنا، كمجرمي حرب. ولكن، إذا ما ذهبنا وراء التشابه في هذا المنطق العَرَضي، فقد يتطلب الأمر مزيداً من التساؤل حول ما يجعل هاتين المقولتين متقاربتين، وما يجعلهما جزءاً من الفضاء السياسي ذاته؟

فيما يلي سوف أتتبع الظروف التي أتاحت الإمكانية لظهور هذه الهوية السياسية–القانونية الجديدة للفلسطينيين، مجرمي الحرب، حتى أتمكن من نقاشها. أي أنني سأعمل على طرح نقد لنص تقرير غولدستون المقدس، وللقانون الدولي كذلك. إن هدفي هنا، كما يمكن لكم أن تتوقعوا، ليس محض نقد القانون الدولي في ذاته، بل نقد الأريحية التي أصبحنا نتعامل بها في ممارستنا السياسية لمفاهيم هذا القانون. تقوم مداخلتي على الابتعاد عن معاينة القانون الدولي، والقانون الحديث بشكل عام، كمجموعة من الأعراف التي تمت أَمثَلَتُها، بل دراستُها كمجموعة من إستراتيجيات الحكم وصناعة–الحرب وتقنياتها، أسهمت بعضها في مراحل مختلفة من استعمار فلسطين. إن هذا المنهج قد يمكننا من التفكير بشكل أكثر جديةً: إستراتيجياً، وتاريخياً، وسياسياً، بدلاً من التفكير مثالياً، وقانونياً، وفلسفياً.

إنكم تعرفون جيداً أن الأوصاف التي كانت تستخدم لوصف الأفراد والجماعات التي استخدمت العنف ضد الاستعمار الصهيوني والاحتلال الإسرائيلي كانت: «الفدائيون»، و«مقاتلو الحرية»، و«الثوّار». لقد كان الإصرار على هذه الأوصاف موجهاً ضد التهمة بالإرهاب. أما اليوم، فإن هذه الممارسات العُنفية ذاتها تمارس من قبل مجموعات المقاومة، غير أن بعضَها يوصف بأنه «جرائم حرب». لقد بدا بعضُنا غير آبهٍ كثيراً بمسألة الأوصاف، معتقداً أنها أوصاف أداتية تُمكّنُ من الامتثال لمطلب التحقيق الذي دعا إليه تقرير غولدستون وقرارات الأمم المتحدة الأخيرة. غير أن الاستخدام الذي أخذ طريقه في التداول على نحو أداتي قد بدأ يستجمع قوة بنائية، وإن كانت جزئية، بسبب غياب التقييم النقدي لهذا الاستخدام.

وعليه، فإنه بدلاً من تبني التقرير على نحو غير نقدي، فإنه بودي أن أتساءل: كيف يمكننا تفسير هذا التحوّل في التعريف؟ وهل تكمن الإجابة في حقيقة أن وصف «إرهابي» أكثر سوءاً من وصف «مجرم حرب»؟ أم أن التحوّل إلى مجرم حرب، كما سأطرح لاحقاً، هو طريق الانضمام إلى عائلة الأمم (المتحضرة)، والتقدم خطوةً إضافية نحو وعد الدولة؟ وهل من الممكن أن تكون هذه المحاولة محاولة لا طائل وراءها؟ وهل من الممكن أن التحوّل إلى مجرمي حرب في ظل عدم القدرة على شن الحروب هو، في حقيقة الأمر، انضمام إلى الفرع الخارج على القانون في عائلة الأمم، هؤلاء الذين «يحيون» فترة ما بعد استقلالهم، لكنهم لا زالوا منقوصي السيادة، إن لم تكن سيادتهم معدومة كليّةً، كما أنهم ما زالوا في عتاد الأقل تحضراً، والأقل انفتاحاً، وبالتالي فهم موضع تدخلات إنسانية، واحتلالات، وإصلاحات استعمارية جديدة؟

١٩٧٤: لجوء الثورة، أم ثورة اللجوء؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، دعوني أعود في الماضي إلى خطاب عرفات الشهر في الأمم المتحدة في العام ١٩٧٤، الخطاب الذي ألقاه بعد أن حازت منظمة التحرير الفلسطينية على لقب مراقب رسمي في الأمم المتحدة بوصف المنظمة حركة تحرر وطني. لقد كان الخطاب لحظة تاريخية للفلسطينيين، ولحركات التحرر الوطني في العالم على حد السواء: فقد تم الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، على الرغم من أن تفاصيل هذا «الحق» لا تزال موضع سجال الحقوقيين الدوليين حتى اللحظة؛ كما أن قبول منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة أعطى دعماً منقطع النظير للاعتراف بها. غير أن الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين ربما كان، كما قد يجادل البعض، على حساب قضية اللاجئين التي كانت القضية الفلسطينية لا تُعرّف قانونياً إلا من خلالها حتى العام ١٩٦٩. وهنا، أقتبس عرفات:

«وإذا كنا، ونحن نتحدث عن الحاضر نعود إلى الماضي، فلأننا نريد أن نوضح بداية الطريق الذي نشقه إلى المستقبل المشرق مع كل شعوب العالم عامة، وحركات التحرير خاصة. وإذا كنا نعود إلى جذور قضيتنا، فإنه ما زال بين الحاضرين هنا من يحتل بيوتنا ويرتع في حقولنا ويقطف ثمار أشجارنا،

يتبع ←

ويدعي أننا أشباح لا وجود لها ولا تراث ولا مستقبل. وأن هناك من كان يتصور، وإلى وقت قريب، وربما حتى الآن، أن مشكلتنا هي مجرد مشكلة لاجئين».

إن التركيز هنا ينبغي أن ينصب على كلمة «مجرد» المتضمنة في النص. إن ما يقوله عرفات هنا هو أن قضية فلسطين ليست «مجرد» قضية لاجئين، إنها قضية تحرر وطني، وتقرير مصير. ليس ثمة من إقصاء للاجئين هنا، بل إعادة تركيز على قضية الكيانية أو الدولانية، ولكن إعادة التركيز هذه مهدت الطريق لاستثناء اللاجئين وإقصائهم المستقبلي من حيثيات القضية الفلسطينية. ومن جهة أخرى، فإن أعضاء منظمة التحرير كانوا هم أنفسهم لاجئين. وبهذا المعنى، فإنهم، كلاجئين، قد جسّدوا معنى آخر لحق تقرير المصير، المعنى الذي كان عليه أن يأخذ بالحسبان الذات الفلسطينية المتشظية، والشعب المتذر.

وتكشف هذه الفقرة أيضاً عن فهم منظمة التحرير بأنه بغية الانضمام إلى عائلة الأمم، ونيل حق تقرير المصير، يتوجب علينا أن نسلك سلوك الدولة. أما اللاجئون، كما تؤسس حنه أرنت، فيكشفون عن المشكلة في نظام الدول القومية، وعن عنف الترحيل المؤسس لهذا النظام. وبهذا المعنى، فإن استدعاء هويتنا كلاجئين لا «يضيء رحلتنا في المستقبل إلى جانب حركات التحرر الوطني». وفي حقيقة الأمر، فإن ياسر عرفات لم يكن بحاجة إلى اختراع هذا التحوّل في الخطاب، إذ إن التحوّل قد تم استدخاله قبلاً في العام ١٩٦٩، حين أشارت الأمم المتحدة إلى الفلسطينيين بوصفهم شعباً لا بوصفهم لاجئين. كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أخذت خطوة مهمة في العام ١٩٧١، حين شملت الشعب الفلسطيني في قرار حول تفكيك–الاستعمار (وهو القرار رقم ٢٧٢٨، الصادر بتاريخ ١٢/٦/١٩٧١)، الذي تم من خلاله التأكيد على «شرعية نضال الشعوب لنيل حق تقرير المصير والتحرر من الاستعمار والسيطرة الأجنبية والاستهداف الخارجي ... باستخدام كافة الوسائل المتاحة والمتوافقة مع ميثاق الأمم المتحدة».

وبالتالي، فإن العام ١٩٧٤ قد شهد قبول منظمة التحرير الفلسطينية، كحركة تحرر وطني، في الأمم المتحدة. لقد حظيت المنظمة بموقع إلى جانب الدول دون أن تكون دولة. لم تكن منظمة التحرير «دولة شبحاً»، أو «دولة ظل»، بل ما يمكن أن أسميه دولة غير محددة، بما يحمله هذا الوصف من ازدواج في المعنى: إنها دولة لا تزال بحاجة إلى تحديد أو حدود، كما أنها واقعة في مصيدة الزمنية المفتوحة على الدوام، مصيدة الراهن الآسن. إن الإرباك الحاصل اليوم في العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ينتمي، حصرياً، إلى منطق لحظة–١٩٧٤: حيث انضم الجسمان إلى المجتمع الدولي، وأصبحا موضوعاً للقانون الدولي، كدولة غير محددة: الأولى كحركة تحرر وطني، والأخرى كسلطة وطنية.

ولكن التساؤل حول إذا ما كان من المسموح لحركات التحرر أن تستخدم العنف في نضالها، لم يكن موضعاً للسجال في خطاب عرفات (علماً بأن ثمة آراء متضاربة في أوساط العاملين في القانون الدولي حول التفسيرات المتباينة لممارسات الدول، وقرارات الأمم المتحدة ومواثيقها). وفي إشارة إلى حركات تحرر وطني أخرى، يقول عرفات:

«ما زالت شعوب كثيرة، منها زمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقا وفلسطين وغيرها، ضحية للعدوان والقهر والبطش، وتشهد تلك المناطق من العالم صراعاً مسلحاً فرضته قوى الاستعمار والتمييز العنصري ظلماً وإرهاباً، فاضطرت الشعوب المضطهدة إلى التصدي له، وكان تصديها عادلاً ومشروعاً».

وفي إشارة إلى أن النظام والسلام، اللذين ينظمان العلاقات بين أعضاء عائلة الأمم، هما شفرة الحرب والعنف، أضاف:

«إنني ثائر من أجل الحرية. وأعرف أن كثيرين من الجالسين في هذه القاعة كانوا في مثل المواقع النضالية التي أقاتل منها الآن. واستطاعوا من خلال نضالهم أن يحولوا أحلامهم إلى حقائق. إنهم شركائي في الحلم إذن، من هنا أسألهم أن نمضي في تحويل الحلم المشترك.

وفي ندائه لمشاركة حلمه، مع بقية الأمم، يشير عرفات إلى أنه يفهم لا–مناصيّة تحوُّل حركات التحرر الوطني إلى دول، ويفهم أيضاً أن الأمم المتحدة هي المؤسسة التي على يدها يجري تحويل الحركات إلى دول. وعليه، فإنه سيتم تأديب منظمة التحرير وضبطها عبر عملية التحويل إلى دولة من خلال مشاركتها في الأمم المتحدة. غير أن لدينا، في هذه الفقرة أيضاً، دعوة للاعتراف بشرعية العنف في النضال لنيل حق تقرير المصير.

ويقول عرفات في مكان آخر من الخطاب:

«إن الذين ينعتون ثورتنا بالإرهاب، إنما يفعلون ذلك لكي يضللوا الرأي العام العالمي عن رؤية الحقائق، من رؤية وجهنا الذي يمثل جانب العدل والدفاع عن النفس ووجههم الذي يمثل جانب الظلم والإرهاب. إن الجانب الذي يقف فيه حامل السلاح هو الذي يميز بين الثائر والإرهابي، فمن يقف في جانب قضية عادلة، ومن يقاتل من أجل حرية وطنه واستقلاله ضد الغزو والاحتلال والاستعمار، لا يمكن أن تنطبق عليه بأي شكل من الأشكال صفة إرهابي. ... الذي يشن الحرب لاحتلال أوطان الآخرين ونهبها واستغلالها واستعمارها، فذلك هو الإرهابي، وأعماله هي التي يجب أن تدان، وينسحب عليه لقب مجرم حرب، ذلك أن عدالة القضية هي التي تقرر عدالة السلاح».

إن ما لم يتنبأ به عرفات أن السؤال في المستقبل لن يعد يتعلق بمسألة شرعية العنف، إذ إن ممارسات الدول في الأمم المتحدة، سوف تتهاون في تقبل استخدام العنف من قبل حركات التحرر الوطني. السؤال سيكون حول كيفية استخدام العنف على وجه التحديد. هنا، لن يتواصل طرح التساؤل ببساطة حول مقارنة الإرهابيين بالثوار، أو الإرهابي بمجرم الحرب، بل بمقارنة الثوار بمجرمي الحرب. وإن معايير العدالة، التي دشنها عرفات في خطابه، للتمييز بين العنف الثوري والإرهاب، لن تكون فاعلة في زمن أعيد فيه إحياء فكرة «الحروب العادلة». وإضافة إلى ذلك، فإن قانونية العنف لن يتم الحكم عليها بالاستناد إلى اللا–عنف، بل سيتمحور التساؤل حول قانونية العنف من خلال تفريقات داخلية في العنف ذاته.

أود التحوّل الآن إلى هذه الأسئلة الجديدة حول العنف التي لم يكن باستطاعة عرفات التنبؤ بها. ولكن قبل ذلك، دعوني أوجز بعض عناصر القصة التي رويتها لكم: ففي العام ١٩٧٤ قُبلت منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة كدولة دون أن تكون دولة؛ وفي العام ١٩٩٤ تأسست السلطة الفلسطينية كسلطة مؤدية إلى دولة، وتم الاستثمار في قوى الدولة (قوى الأمن المسلط على الناس) دون أن تكون دولة. وفي العام ٢٠٠٩، الذي سأتحول إليه الآن، تم وسم حركات المقاومة بمجرمي الحرب، بينما هم تحت الحصار، وبينما هم تحت الاحتلال، وبينما هم محرومون من إمكانية شن الحرب كدولة! هناك فروقات مهمة بين هذه المحطات الثلاث على الأقل فيما يتعلق باستخدام العنف في التحرر والنضالات الثورية. ولكن على امتداد هذه المحطات الثلاث، كنا بحضرة إستراتيجية حكم سياسي ميسّرة من قبل القانون الدولي والأمم المتحدة، تميزها سمة الحاضر الآسن، الذي يسمُه اندغام المستقبل في الحاضر، وحلول الغايات في الوسائل. كما أنه وفي الحالات الثلاث كانت لدينا إستراتيجية تأديبية عرّضت حركة التحرر الوطني لمنطق الدولة، دون أن تكون دولة بعد. والمشكلة هنا تكمن في استحالة هذه المهمة. إذ أن الكيان الذي ليس دولةً، ببساطة لا يمتلك تقنيات الدولة ليسلك، سياسياً، سلوك الدولة.

٢٠٠٩: صبرنا ونلنا (كيف تصبح مجرم حرب في ٢٨ يوماً دون معلم؟!)

آمل أن أكون واضحةً: إن ما نحن بصدده، هنا، ليس ببساطة فشلاً في السياسة الفلسطينية، بل هو نتيجة لإستراتيجيات دولية لحكم تم وضعه من قبل الأمم المتحدة والقانون الدولي. وللتفكير إستراتيجياً وسياسياً، ينبغي بالضرورة التفكير باتجاه مضاد لهذه الإستراتيجية، وذلك بالإصرار على كشف اللا–تماثل بين الدول والشعوب الواقعة تحت الاحتلال والحصار، وبكسر المتوالية القانونية بين حركات التحرر الوطني والدول، المتوالية التي أمّن لها خطاب العام ١٩٧٤ دخولاً رسمياً، وإن كان مشروطاً، في السياسة الفلسطينية.

سأتحول الآن إلى تقرير غولدستون، ولتفسير موجز للقوانين الدولية التي تكتنفه. لا بد لي من أن أقول إنه ليس ثمة من خطأ قانوني في التقرير. ففي الواقع ينطبق وصف جرائم الحرب على إطلاق الصواريخ من غزة على المستوطنات الإسرائيلية، كونها لا تميز (مقارنة بالاغتيالات التي تميز بشكل واضح!). أجل، إننا في طريقنا لأن نصبح مجرمي حرب. وكما قال لي أحد الأصدقاء الذي يعمل مرافعاً دولياً الأسبوع الماضي: نعم، لقد ارتكبت «حماس» جرائم حرب، ولكن الفرق بينها وبين إسرائيل، كالفرق بين مجرم يعاقب بسنة سجن واحدة، فيما تعاقب إسرائيل بمؤبد! فالخطأ، إذن، ليس خطأً قانونياً، بل إن الخطأ هو القانون عينه. ولكن، كما أن الكثير من ممارسات إسرائيل هي ممارسات قانونية، ولا يزال بوسعنا أن ننتقدها استناداً إلى معايير أخرى، فإنه يتوجب علينا أن نتساءل لماذا كان مثل هذا الرد غائباً في مثل هذه اللحظة؟

لن أقدّم هنا تحليلاً شاملاً لتقرير غولدستون، فهناك أناس أكثر كفاءة للقيام بهذه المهمة. وعوضاً عن ذلك، سأركز على مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة بكيفية التقييم القانوني الذي أجرته البعثة لمسألة إطلاق الصواريخ من غزة. فمهمة البعثة، ابتداءً، كانت فحص «وفاء الأطراف بالتزاماتهم تجاه القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني». إن القانون الدولي الإنساني، وبخاصة معاهدات جنيف، لم يتم المصادقة عليه من قبل دولة فلسطين، لأننا لا نزال بلا دولة. غير أن البند العام رقم (٣) يعتبر قانوناً عرفياً، ويمكن تطبيقه في حالات صراعات غير دولية، حيث تشترك جهات غير دولية في الصراع. ومع هذا، فإن التساؤل فيما إذا كان صراع العام ٢٠٠٩ صراعاً دولياً أم غير دولي هو تساؤل مربك لجميع الأطراف. لقد تركت إسرائيل السؤال مفتوحاً في تقريرها الأولي في حزيران ٢٠٠٩. ولو كان لها أن تسمي الصراع دولياً، لكانت عملياً قد اعترفت بغزة بوصفها دولةً، ولو وسمت المواجهة العسكرية بأنها غير دولية لخاطرت بالاعتراف أنها لا تزال السلطة الفعلية التي تحتل غزة. وهذا، بطبيعة الحال، تجلٍ آخر للحاضر الآسن، المفسّر إسرائيلياً هذه المرة. وقد صاغت البعثة في تقريرها منطقاً مشابهاً:

«إن السلطة المطلقة على الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تزال بيد إسرائيل. وتحت قانون الاحتلال وممارسته، فإن تأسيس سلطة الاحتلال لإدارة مؤقتة (تسيطر) على الأراضي المحتلة ليس متطلباً أساسياً للاحتلال، غير أن ذلك يمكن أن يكون واحداً من العناصر التي تدل على احتلال كهذا ... عندما أخلت إسرائيل قواتها ومستوطناتها في قطاع غزة، فقد تركت مكانها سلطة فلسطينية محلية. (ولكن) لا يوجد جسم محلي حاكم تم نقل السلطة إليه بشكل كامل».

وعليه، فإن السلطة الفلسطينية هي مؤشر على الاحتلال، وليست نفياً له، إذ أنه قد تتشارك في الوجود بعض مؤسسات الدولة مع وجود الاحتلال. ففي القانون الدولي ليس من تناقض (جزئياً بسبب التاريخ الاستعماري) بين الاثنتين (كتجلٍ آخر للحاضر الآسن). ولكن التقرير يواصل:

«وعلى الرغم من أن عناصر الاحتلال الأساسية لا تزال موجودة في غزة، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار سلطة الأمر الواقع القائمة هناك كإدارة محلية، التي تقوم بالمهمات والمسؤوليات في مجالات متنوعة كان قد تم تحويلها إلى السلطة الفلسطينية حسب اتفاقات أوسلو، إلى درجة أنه يمكنها القيام (بتلك المسؤوليات والمهام) في ظل الإغلاقات والحواجز المفروضة من قبل إسرائيل».

أي إنه صراع دولي، أليس كذلك؟ فهل المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧ دولة أم لا؟ إنها دولة وليست دولةً في آن معاً، ففي حقيقة الأمر يتسع القانون الدولي تحديداً لمثل هذا الوضع، وقد ترك مجالاً على نحو خاص لشعوب مثلنا:

«إن التطورات الجارية في العقدين الأخيرين، وبخاصة في فلسفة التشريع القضائي الدولي، قادت إلى الاستنتاج بأن القواعد الأساسية القابلة للتطبيق على كل من الصراعات المسلحة، الدولية وغير الدولية، هي قواعد متقاربة. غير أن البعثة تعترف بوجود فروق معينة فيما يتعلق بالنظام التنفيذي المؤسس بمقتضى قانون المعاهدة، وبخاصة نظام «الانتهاكات الكبرى» المشمول في معاهدات جنيف».

إن هذا الحيز أو المجال يمكّننا من المجادلة بأن أولئك الذين تم أسرهم أثناء الحرب في غزة كانوا أسرى حرب، وعلى ذلك يتوجب عدم محاكمتهم في محاكم جنائية إسرائيلية. ولكن الجانب المظلم في هذا الحيز يتيح تقييم الممارسات العنفية التي تقوم بها الجماعات الفلسطينية المسلحة، من الآن فصاعداً، من خلال منظومة جرائم الحرب. وهذا ما استنتجته البعثة:

«لقد توصلت البعثة إلى أن الصواريخ، والقذائف بصورة أقل، التي أطلقت من قبل الجماعات الفلسطينية المسلحة لم يكن بالمقدور توجيهها نحو أهداف عسكرية محددة، وقد كانت تطلق على مناطق يتواجد فيها سكان مدنيون. وقد توصلت البعثة، بأكثر من ذلك، إلى أن هذه الهجمات تشكّل هجمات غير تمييزية على التجمعات السكانية المدنية في جنوب إسرائيل، وإنّه في حال عدم وجود هدف عسكري مقصود، وفي حال توجيه الصواريخ والقذائف نحو تجمعات سكانية مدنية، فإنها تشكل هجمات مقصودة على التجمعات السكانية المدنية. إن هذه الأعمال تشكّل جرائم حرب وقد تبلغ حد الجرائم ضد الإنسانية. وأخذاً بعين الاعتبار عدم إمكانية الرؤية من قبل الجماعات الفلسطينية المسلحة لتوجيه الصواريخ والقذائف نحو أهداف محددة، علماً بأن هذه الهجمات لم تحدث إلا ضرراً طفيفاً لمقدرات الجيش الإسرائيلي، فقد وجدت البعثة أن ثمة دلائل واضحة تشير إلى أن واحداً من الأهداف الرئيسية للهجمات الصاروخية والقذائف كان لنشر الرعب بين التجمعات السكانية المدنية الإسرائيلية، ما شكل خرقاً للقانون الدولي».

وفضلاً عن ذلك، فقد أردف التقرير: «لقد لاحظت البعثة أن عدد القتلى المدنيين الأقل نسبياً في إسرائيل كان، بصورة كبيرة، نتيجةً للتحرزات التي اتخذتها إسرائيل».

إذن، فما هو الأمر الإشكالي هنا؟ لفهم المشكلة لا بد من كلمات قليلة حول التقييم القانوني للعنف الممارس في الحرب. إن الحروب، أو الصراعات المسلحة كما يشيع في التعبير القانوني المقعّر، تتضمن استخدام العنف. وهل من الممكن تصور صراع مسلح بلا عنف؟ فالسؤال، إذن، لم يعد سؤالاً حول استخدام العنف، كما ظنّه ياسر عرفات من قبل، بل إن السؤال هو حول وسائل العنف، وأهدافه، وتناسبيته، وأداتيته، وفاعليته. فالسؤال، إذن، هو حول كيف يمكنك أن تشن ما يمكن أن يسمى حرباً إنسانية، وأن تمارس الوحشية وأنت تتحلى بأعلى درجات الشفقة، وأنت تشترك في صنع الدمار، وأنت تستبطن طرق التوبة وكفارات الخلاص! إن على الفلسطينيين، إن أرادوا أن يكونوا عضواً في عائلة الأمم، أن يتقنوا هذه التفريقات التي تقتل دون أن تَحْقِنَ عائلة الأمم بالهول والرعب!

إن امتلاك الدول للتكنولوجيات وللبنى المادية التي تمكنها من تطوير أسلحة دمار مختلفة، يجعل من الممكن تعريف الفروقات بين وسائل العنف المختلفة. فمصادر الدولة المادية تجعل هذه التمايزات ممكنة، لأن الدول تعتمد العديد من وسائل العنف. وللتذكير، فلم يقض على التعذيب، كوسيلة، حتى تم اعتماد البينات الحيثية أو الظرفية لاستكناه الحقيقة (التي لم تكن معتمدة فيما قبل). إن هذا التاريخ المؤسسي والقانوني لإلغاء التعذيب غالباً ما ينسى، وفي المقابل غالباً ما ينسب إنهاء التعذيب إلى ما يسمى بالحساسيات الإنسانية. ولعلها الحالة ذاتها في توسُّل العنف في الحرب. ذلك أنه بسبب توفر الكثير من الوسائل التي يمكن تحقيق الدمار من خلالها، فإن التفريق بين هذه الوسائل يغدو ممكناً. ولكن، في نهاية المطاف، فإن استشهاد أختك لأنها كانت تقف إلى جانب «هدف عسكري»، أو استشهادها وهي في بيتها، لا يمنح فرقاً كبيراً حين ينظر إلى حياتها التي فقدتها. ففي الحالة الأولى، تكون أختك ضحية تدمير موازٍ، أما في الحالة الأخرى فتكون ضحية استهداف غير تمييزي. وعليه، فإن استُشهادها في الحالة الأولى لا يكون جريمة حرب، فيما تعد الأخرى جريمة حرب بامتياز.

ما أود قوله هنا هو أن قواعد القانون الدولي المطبقة على جرائم الحرب ليست عمياء وحسب تجاه اللا–تماثل بين المستعمِرين والمستعمَرين، ولكنها كذلك تدفع قوى المقاومة أو حركات التحرر الوطني، إلى أن تتصرف كدول وهي ليست كذلك بعد. وبذا، فإن هذه القواعد تسهم في تعميق اللا–تماثل. وهي، كذلك، جزء لا يتجزأ من إستراتيجية الحاضر الآسن في الحكم.

وختاماً، أود أن أؤكد أنه لا ينبغي أن يفسر أي مما قلته كدعوة للعنف أو ضد العنف. وهذا ليس لأنني أخشى السؤال، بل، بأكثر من ذلك، لأنني آمل أن يكون تحليلي قد أظهر أن هذا السؤال لم يعد سؤالاً ذا علاقة. ففي سياق «أن تكون مجرم حرب»، يجب أن نعدّل السؤال. فالسؤال لم يعد إن كان لدينا الحق في استخدام العنف، كما كان الحال في العام ١٩٧٤، بل فيما إذا كان سيتم تجريم العنف الذي نستخدمه أم لا. إن هذا التحوُّل من «الحق» إلى «الجريمة»، هو عينه التحوُّل من منطق «السيادة» إلى منطق «التأديب». وقد يكون عرفات، في خطابه في العام ١٩٧٤، قد عبّد الطريق للعام ٢٠٠٩ من خلال توثيقه للعرى الرابطة بين حركات التحرر الوطني وتكوينات الدولة. ولكن إصراره على الحق بإعلان الكفاح المسلح، والقيام به، كان علامة سلطة سيادية. أما اليوم، فإن التركيز على الجريمة يأخذنا أخيراً إلى عصر التأديب، حيث يتوقع منا أن نتقن المهارات العنفية للدولة على طريق تحولنا إلى دولة، وفي ظل وجودنا غير الفعال في هذا الحاضر الآسن. إنها مهمة عصية على التحقق، ولكنها وحتى وإن لم تكن مستحيلة التحقق كليّةً، فعلى الأقل يمكن فهم عملياتها على نحو يمكّننا من مناهضة إستراتيجية الحكم التي دعوتها الحاضر الآسن. ربما يمكننا البدء بالخروج من مشروع الدولة غير المحددة، وأن نحدث قطيعةً بين العنف الثوري وعنف الدولة، وبين تفكيك الاستعمار وبناء الدولة. لقد صنعت منظمة التحرير تاريخاً في العام ١٩٧٤ عندما حصلت على مكانة مراقب رسمي. إن كتب القانون الدولي تحيل إلى هذه السنة وإلى التغيير الذي يسّرت في إحداثه في القانون الدولي. غير أن السؤال: هل نصنع التاريخ مرةً أخرى بقبول صفة مجرمي الحرب، أم أن هذه ليست المناسبة التي يتوجب علينا أن نتبارى فيها مع القانون الدولي وإستراتيجيات الحكم الخاصة به؟

نقاش الجلسة الثالثة

تركز النقاش في الجلسة الثالثة على الخطاب السياسي الفلسطيني في إطار السعي للوصول إلى الدولة، وما يمكن أن يتم التركيز عليه لتحقيق ذلك الهدف، في ضوء مواقف المجتمع الدولي خارجياً، والوضع الفلسطيني الراهن. كما شمل النقاش جملة من التساؤلات حول القانون الدولي، ومدى التقيّد به، ومخاطر التعامل مع النضال الفلسطيني بوصفه «جريمة حرب» يحاسب عليها القانون، إضافة إلى ضرورة العمل من أجل تجاوز تلك المسألة وصولاً لاستقطاب التأييد الدولي والقانوني الكامل للقضية الفلسطينية. كما تم التشديد على أهمية إعادة صياغة خطاب نضالي فلسطيني يتماشى مع ظروف المرحلة الراهنة وتحديات المستقبل.

وفي هذا السياق، تساءل عبد الله البياع: هل إقامة السلطة الفلسطينية كانت مكافأة مجزية لتضحيات الشعب الفلسطيني؟

كما طرح سائد داود تساؤلاً موجهاً إلى أمير مخول، حول مدى وجود خطاب فلسطيني يتحدث عن حق الشعب الفلسطيني، وقال: هل نملك خطاباً عقلانياً، هل هو عاطفي، هل هو خطاب فعل أم رد فعل؟

وعقب على ورقة سامرة إسمير، قائلاً: إن ما جرى في غزة هو جرائم حرب همجية، وفيما يتعلق بالشعب الفلسطيني فهو يتعرض لاعتداء ويدافع عن حقه، كما أن الصواريخ التي تطلق من قطاع غزة هي أعمال مقاومة، وليست عنفاً، كون الاحتلال لا يزال موجوداً، وبالتالي يجب أن يكون خطابنا رد فعل على الجرائم الإسرائيلية.

وطرح علاء العزة السؤال التالي: أين يمكن أن نجد ونبني إستراتيجية فلسطينية ذات خطاب نضالي فعال، لاسيما فيما يتعلق بموضوع القانون الدولي؟

وفي تعقيب على ورقة مضر قسيس، وجّه سائد أبو حجلة، محاضر في الجغرافيا السياسية في جامعة النجاح، سؤالاً حول آليات تحقيق تقرير المصير، بمعنى تحويل حق تقرير المصير إلى واقع على الأرض في عالم اليوم، وقال: ما هو المعنى العملي لحق تقرير المصير؟ وكيف يمكن أن يتحول ذلك إلى برنامج نضالي، وهل الدولة جزء من حق تقرير المصير، أم ينظر إليها باعتبارها تستبدل حق تقرير المصير؟

كما تساءل عن المعنى المقصود بممارسة حق تقرير المصير جغرافياً في السياق الفلسطيني، وفي ظل تشتت الشعب الفلسطيني، مطالباً بأن يكون الخطاب أيضاً ذا بعد إنساني.

أما سمير حجازي، فتساءل عما إذا كان هناك تصور محدد لبرنامج بديل مقبول دولياً وعربياً يشكل ركيزة للحق الفلسطيني؟ وما هي الأسس التي يجب أن يقوم عليها؟ وأضاف: فيما يتعلق بما قدمته سامرة إسمير، لاسيما بخصوص تقرير غولدستون؛ ما هو المقصود بعبارة «الأمن المسلط على الناس» كما وردت في المداخلة؟ كذلك، أرى إنه فيما

يتعلق بالأسلحة المحرمة دولياً، لم يقتصر الأمر على استخدام إسرائيل لقذائف الفسفور، بل تم كذلك استخدام سلاح «الدايم» وهو محرم دولياً، وهنا أطلب ضرورة التعريف بكامل الأسلحة الإسرائيلية التي تستخدم ضد الشعب الفلسطيني.

وفي مداخلة حول حق تقرير المصير تعقيباً على ورقة قسيس، قال كميل منصور: إن العلاقات الدولية جعلت أي شعب يريد تقرير مصيره يناضل من أجل إقامة دولة، وهناك تجارب تتعلق بنضال الشعوب من أجل تقرير المصير، ففي واقع العلاقات الدولية يمكن لمجموعة من الناس أن يقرروا أن ينضموا إلى دولة ما، أو أن ينفصلوا عن دولة ما. والسؤال المطروح في ظل ذلك هو: كيف يمكن أن تقرر مصيرك؟ وما هو معنى حق تقرير المصير؟ وكيف يمكن أن تعبئ الناس لذلك في ظل الوضع الراهن؟

وفي رده على ما طرح من تساؤلات من قبل الحاضرين، لاسيما بشأن «خطاب الحق»، قال مخول: لا تناقض بين الخطاب العقلاني والخطاب العاطفي، والمقاومة ليست خارج العاطفي، المشكلة تكمن في المؤسسة السياسية الفلسطينية، وغياب المشروع العام، وأعتقد أن الشعب الفلسطيني لديه طاقة كبيرة، ولكن لا يملك مقومات لتوظيفها بما يخدم كفاحه، وهنا أتحدث عن الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة، وليس في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط.

وفي تعقيبها على مداخلات الحاضرين وتساؤلاتهم، قالت إسمير: إن المصطلحات المستخدمة اليوم ليست مصطلحات حروب، كون إمكانية شن حروب كبيرة أصبحت مستبعدة، والمصطلح المستخدم هو «الصراع المسلح»، وهذا له علاقة بكون الحروب التي تقع في العالم تصنف ضمن ما يسمى بالحروب الصغيرة، وباتت تشارك فيها مجموعات أيضاً وليس مجرد دول، وهنا أقول إن ما ترتكبه إسرائيل هو جرائم حرب، لكن فيما يتعلق بإطلاق الصواريخ من قطاع غزة، واعتبار ذلك «جريمة حرب»، فأرى أن عدم الدقة في توجيه الصواريخ هو السبب الذي من أجله قررت بعثة غولدستون تصنيفه كجريمة حرب، ولو كان بالإمكان توجيهها فيمكن أن لا تشكل جريمة حرب، كونها يمكن أن تميز بين الأهداف المختلفة. وبالتالي، يمكن أن لا تشكل جريمة حرب، المشكلة أن هذه الأسلحة لا تميز، وهذا حسب القانون الدولي يشكل جريمة حرب. واعتبرت أن ذلك يوضح قضية المساواة وعدم المساواة بين الدول واللادول، وما بين المستعمِر والمستعمَر.

وفيما يتعلق بالحرب الباردة، قالت: بعد الحرب الباردة تغيرت أنماط الحروب التي تشن، وأصبحت المشكلة متعلقة بالسلام، وبرغبة إحلال السلام العالمي الشامل، وهذا يتطلب القضاء على ممارسات عنيفة عدة في العالم، ما يؤدي إلى الدخول في حروب صغيرة في العالم، وقد أصبحت القضية الفلسطينية جزءاً من منظومة السلام والأمن العالمي. والسؤال هنا هو: كيف يمكن أن نعيد تحديد تعريفات القانون الدولي، وهو قانون عرفي، وإذا حاولنا أن نُدخل سيناريوهات أخرى فهذا يمكن أن يخدمنا، وهنا جاء تقرير ريتشارد فولك (مجلس حقوق الإنسان)، وهو حقوقي في القانون الدولي، حيث قال «إن «حماس» لا يمكن أن تكون اقترفت جرائم حرب، وهنا يجب إعادة النظر في القانون».

وأضافت: هنا أود الإشارة إلى أن هناك إستراتيجيات مختلفة بحيث تقبل حق تقرير المصير، ويمكن أن تعيد تعريفه، ولكنه ليس قيمة مطلقة، ويجب أن نعيد التفكير بشرعنة العنف الفلسطيني من باب الحق، لعدم إمكانية تجريمك في ضوء ذلك. وفيما يتعلق بمسألة «الأمن المسلط»، قصدت بذلك الأمن المسلط على الفلسطينيين داخلياً.

من جانبه، عقب قسيس على ربط قضية تقرير المصير بالدولة، مؤكداً أن الدولة شعار وليست هدفاً للنضال الفلسطيني. وأضاف: إن الدولة هي تجسيد لما يتحقق عندما ينجح النضال، وأرى أن النضال يجب أن يخرج من إطار العلاقات الدولية، والقانون الدولي. ويجب ألا نلزم أنفسنا به، ونصر بأننا لسنا دولة. كما أرى أن النضال ليس بحاجة إلى أهداف ملموسة، فأنا لا أعتبر هدف إقامة الدولة أو العودة هدفاً ملموساً، ولا يوجد في ذلك أكثر من هدف تقرير المصير. لذلك، فإن الموضوع النضالي أبعد من الملموس، لاسيما بما ينتجه من نضال في سبيل تأمين صحي، وضمان اجتماعي، وتقاعد، وتعليم جيد، ومشاركة في صنع القرار في المستقبل.

وفيما يتعلق بمدى إمكانية تحويل مطلب تقرير المصير إلى برنامج ملموس، قال قسيس: في بعض الحالات، فإن الدول يمكن أن تكون الإطار الأفضل لتقرير المصير. وهنا سؤالي المحدد هو التالي: ما هو الشكل النهائي للانتصار في الصراع؟ يمكن للأحزاب السياسية أن تتبنى برنامجاً سياسياً نضالياً اليوم، غير أنه كون الهدف هو الدولة، فسيبقى ذلك يختزل في السلطة التي تحكم الأوضاع وتضبطها. كما أن وجود دولة دون سيادة يعني وجود السلطة، فهل هذا هو الشعار النضالي؟ وأقول إنه ليس ذلك.

وأضاف: الدولة ليست هي الحل السحري، لكنها يمكن أن تكون الشكل الخارجي لهذا الحل، وستكون هناك نتائج ضارة إذا كان الاهتمام فقط بالشكل وليس المضمون، والدولة بحاجة لمضمون ومحتوى، وأرى أن تغييب حق تقرير المصير تم بسبب محاولاتنا للقفز بمراحل في سلم النضال، أي القفز إلى الدولة قبل التحرر.

الجلسة الرابعة

مديرة الجلسة: عصام العاروري

مدير مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

الانقسام في الساحة الفلسطينية بين التكريس والإنهاء

عزّام الأحمد

عضو المجلس التشريعي، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»

إن القضية التي تؤرق كل فلسطيني هي ترتيب الوضع الفلسطيني الداخلي، كي نقوم بمسؤولياتنا اتجاه البرنامج الوطني، وأعتقد أن التمهيد للانقسام بدأ بمشروع أرئيل شارون أحادي الجانب الذي استشهد الرئيس ياسر عرفات وهو يرفض التعامل معه، وعندها اختلفنا حول ما إذا كنا قد حررنا قطاع غزة أم لا؟!

بتقديري كل من احتفل بتحرير غزة كان مخطئاً، وأود أن أشير إلى أنه عندما جاء المبعوث الأميركي دينس روس إلى رام الله خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية، كتب مقالاً حول الانقسام، ولماذا لا تبقى «دولة حماس» في غزة؟! وحسب تعبيره يوجد هناك «فقر وجوع وتخلف، وتردٍّ اقتصادي»، ومن ثم من الأفضل أن يدعم العالم بناء سلطة في الضفة ديمقراطية وتستند إلى بناء اقتصاد قوي، وتبرز أهمية ذلك المقال كونه جاء قبل الانقسام، وأن مشروع شارون كان الأرضية الموضوعية لتسريع الانقسام.

اتفاق مكة

أذكر أننا عندما وقعنا اتفاق مكة، وأنا كنت موجوداً، فإن بعض الناطقين باسم «حماس» قالوا في يوم التوقيع نفسه إن هذا التوقيع هو «صلح الحديبية»، بمعنى «صلح مؤقت»، وأنه لا يمكن تحقيق الشراكة، ولذلك فإن حكومة الوحدة الوطنية استمرت أقل من ١٠٠ يوم، حيث كان التحضير للانقضاض على السلطة يسير بشكل مبرمج، لأنهم اعتقدوا –كما يقولون– أن هذه الحكومة «ربانية»، ولا يجوز تجاوزها أو توجيه النقد إليها.

كما أذكر أنه ليلة وقوع الانقلاب كنت قد أجريت اتصالاً مع رئيس الحكومة آنذاك إسماعيل هنية، وقلت له «حتى الآن لم تقم حكومة الوحدة بعقد جلسة لها في ظل الأوضاع الراهنة وما يحدث في القطاع».

وأرى إنه ربما تكون توقعات وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان عندما قال ليبقى الوضع كما هو في غزة والضفة، أي «قبرصة» الوضع، محقة ويجري العمل على تحقيقها.

هنا أقول: هل تبقى غزة والضفة كما هي؟ بتقديري إن الهدف من ذلك هو الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة وكاملة السيادة، وذلك تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية.

حالة الانقسام

أعتقد أن جزءاً من العقلية التي سادت؛ سواء في الإعلام أو لدى الفصائل الفلسطينية، أنه يوجد حكومتان، حكومة مقالة في قطاع غزة، وحكومة تسيير أعمال في الضفة الغربية. كما أننا نتحدث تارة عن محاصصة، وتارة أخرى عن حكومة مقالة وحكومة تسيير أعمال، وعلى الرغم من ذلك لا مجال للتردد فيما يتعلق بمسألة الوحدة الوطنية، فإذا كانت حركة «فتح» مخطئة فلتدن، وإذا كانت «حماس» كذلك مخطئة فلتدن، لكن يجب أن تتجمع القوى للتصدي كافة لمن يسعى لاستمرار الانقسام.

وبرأيي أن حالة الترهل التي سادت في الساحة الفلسطينية ساعدت على تعميق الانقسام، والجميع يتحمل المسؤولية.

وفيما يتعلق بالورقة المصرية للمصالحة، أرى أن ٩٠٪ مما ورد فيها تم إقراره بإجماع في القاهرة، وذلك بحضور الفصائل كافة، وبعدها تم إجراء ٧ جولات من الحوار الثنائي، ولم يجرِ فيها الحديث عن أمور جديدة، كما كان سائداً في أول ٣ جولات، بحيث جرى التوصل لشيء جزئي، وجرى في الجولات الأربع الأخرى حوار نكرر فيه أنفسنا، بمعنى «حوار الطرشان»، كوننا لا نأتي بجديد، إلى أن جاء الوفد المصري إلى رام الله لبلورة حل.

ومن نقاط الخلاف في الورقة موضوع الانتخابات، وهذا يتضح في اللجنة الفصائلية المقترحة، ونقطة أخرى متعلقة بالأمن، وأقول أنه في ٢٨/٩/٢٠٠٩، زار خالد مشعل (رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس») القاهرة، وصدرت عنه تصريحات تفاءل الجميع بها، ولكن أنا قلت أنه بين السطور في كلمات مشعل «لا اتفاق»، وقامت مصر بإعداد الورقة وطرحتها، وفي الفترة نفسها جاءت قضية تقرير غولدستون، وعندها رفضت «حماس» التوقيع عليها، ومن ثم جرى التصويت على تقرير غولدستون، وهنا أصبحت «حماس» تبحث عن تبرير آخر لعدم التوقيع، فإما أن توقع أو لا.

وأقول إن «فتح» تعرضت لضغوط هائلة من قبل الولايات المتحدة، وذلك تمثل في اتصال المبعوث الأميركي جورج ميتشل مع الرئيس «أبو مازن»، حيث قال له «لا يوجد داعٍ لأن توقع «فتح» على الاتفاق»، وقال لنا «إن الكونغرس سيعاقبكم»، وأنا هنا أقول نعم تعرضنا لضغوطات، لكننا رفضناها وقمنا بالتوقيع على الورقة المصرية، وقلنا إذا كان الثمن الوحدة الوطنية فلتقطع الأموال.

هناك نقاط أساسية قامت مصر بتعديلها بالاتفاق مع حركة «حماس»، وأهمها: موعد الانتخابات، حيث عدل من ١/٢٤ إلى ٦/٢٨، ونظام الانتخابات وفق صيغة ٧٥٪ نسبي و٢٥٪ دوائر، ونسبة حسم ٢٪، وأيضاً جرى التطرق إلى اللجنة الفصائلية، حيث عادت مصر للصيغة الغامضة التي تريدها «حماس»، والتي تعني لجنة تنسيق بين حكومتين، إضافة إلى قضية الأجهزة الأمنية، حيث أننا اتفقنا على إعادة تشكيلها في غزة وإعادة هيكلتها في الضفة والقطاع، وهنا قامت مصر بتعديل هذه النقاط دون علمنا وبالاتفاق مع «حماس».

كما أقول أن قطر نصحت «حماس» بالتوقيع وعدم التنفيذ، وطهران قالت لخالد مشعل لا توقع، ونحن في حركة «فتح» لا نقبل بعقد أي لقاء مع «حماس» قبل التوقيع على ورقة المصالحة، ولن نخضع لأحد في ذلك، وهنا أشير إلى زيارتنا مع الرئيس «أبو مازن» إلى ليبيا، وبعد أن طرحنا وجهة نظرنا هذه أصبح الرئيس الليبي لا يريد لقاءنا، ونحن نؤكد أن مصر مخولة بملف المصالحة.

الحلول

أرى أنه آن الأوان للجميع كي يتحمل المسؤولية، وفي هذا الموضوع يكفي مجاملات، كون المستفيد الوحيد من حالة الانقسام هي إسرائيل. وكما قال المسؤولون الروس للرئيس «أبو مازن» في الزيارة الأخيرة إلى موسكو، أصبح الانقسام قنبلة موقوتة تحت برنامج إقامة الدولة. وأعتقد أن الانتخابات حل للمشاكل كافة، وإذا عاد المجلس التشريعي للعمل لا قيمة لأي اتفاق من قبل الفصائل، فسلطة القانون هي المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية.

كنا متفقين على أن لجنة الانتخابات يشكلها الرئيس بعد التشاور ووفق القانون، وضمن القانون الرئيس يشكل هذه اللجنة ومحكمة الانتخابات، وأشير إلى أنه جرت مساومات لتأجيل الانتخابات، وقد بدأت في بعض لقاءات القاهرة. وأيضاً، طلب أمير قطر من السلطة بشكل رسمي تأجيل الانتخابات إلى إشعار آخر، وعلى الجميع تحمل المسؤولية ويجب التصدي لأية قوة تحاول تكريس الانقسام وبقوة، ويجب أن يتحرك الشعب للضغط من أجل إنهاء الانقسام.

فيما يتعلق بما يجري حالياً من خطوات تساعد على تكريس الانقسام، أشير إلى أن «حماس» قامت بتوجيه رسالة إلى الإعلام لتغيير استخدام مصطلح «الحكومة المقالة»، واستبداله بمصطلح «حكومة إسماعيل هنية»، أو «الحكومة الفلسطينية في غزة»، وهذا تكريس للانقسام، وأرى أن كل ما وصلنا إليه يجب أن يضعنا أمام نقطة نوافق فيها على إجراء الانتخابات بإشراف تركيا والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكل من يريد، لكن المهم أن نقوم بسحب ورقة الانقسام من ليبرمان، وأن لا ننفذ مشروع إقامة الدولة المؤقتة.

الجلسة الرابعة

العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية

د. عزمي الشعيبي

عضو مجلس تشريعي سابق، مفوض «ائتلاف أمان لمكافحة الفساد» في الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان

بدأ الحوار الرسمي فور توقيع اتفاق أوسلو بين من كانوا على معرفة بما دار في أوسلو وخباياه وأهدافه، وبين من اطلعوا على نتائجه للتو من أعضاء وقيادات الصف الأول في منظمة التحرير، وذلك في الإجتماع الخاص الذي عقد في تونس للمجلس المركزي الفلسطيني، ولم يكن واضحاً لدى القيادة المتنفذة التي تقف وراء الاتفاق، ماذا تريد منظمة التحرير من السلطة الوطنية الفلسطينية عندما أنشئت هذه السلطة، باستثناء ما أعلنه السيد محمود عباس في حينه من أن هذا المشروع قد يؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية أو قد يفشل، وكان موضوع إعلان الدولة قد سبق ذلك العام ١٩٨٨ في الجزائر ومضمونها حدود العام ١٩٦٧.

وعليه، ضمنياً كان المتوقع أن تتحول السلطة بالتفاوض التدريجي إلى دولة كاملة السيادة، وتم تشكيل أول سلطة لتتولى المسؤوليات المنقولة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية، التي كان من المتوقع أن تزداد وتتواصل بفعل عملية السلام المتدرجة، ولم يتم وضع أي أهداف للسلطة باستثناء إدارة هذه المسؤوليات والصلاحيات. ولم تتم مراجعة هذا الدور في المنظمة لأسباب واضحة، أهمها عدم عقد مجالس جدية للمنظمة، وكذلك بسبب حالة الخلط التي قام بها الرئيس الراحل ياسر عرفات حينما نقل قيادة المنظمة إلى السلطة، ولم يكن واضحاً أين تقع مؤسسة السلطة في إطار بنية المنظمة؟ وما هي طبيعة العلاقات الملزمة الواضحة والشفافة، وترك الموضوع للأمر الواقع.

أنا مع الرأي القائل، بشأن موضوع دور السلطة وعلاقتها بالمنظمة، إن مصيرها لم يعد يقتصر على رغبة المنظمة أو السلطة، حيث لم تستطع وحدها أن تقرره متى تشاء، بعد أن أصبحت هناك أطراف متعددة تؤثر وترغب في تحديد شكل السلطة ومصير المنظمة.

إسرائيل كانت تريدها حكماً ذاتياً وإنهاء المنظمة، وهذا المفهوم كان موضوعاً تفاوضياً، وبعدها أصبح موضوع صراع، وأصبح أكثر تعقيداً مع دخول حركة «حماس» في السلطة من خلال الانتخابات للمنافسة على الشرعية والتمثيل، بمعنى أن تكون «حماس» البديل لمنظمة التحرير، أو أخذ الحصة الأكبر في إطار المنظمة.

لم تعد اللجنة التنفيذية للمنظمة قادرة وحدها لتحديد شكل ومستقبل حل السلطة، في حين، وللمفارقة، فإن الطرف الإسرائيلي، وحركة «حماس»، والعرب، يفضلون شكل السلطة القائم، المنسجم مع النظام العربي، كل لأسبابه، على الرغم من أن جميع الأطراف تنتقد أداء السلطة، بما فيها معظم فصائل منظمة التحرير، وآخرها انضمت قيادات بارزة من حركة «فتح».

التحول الفلسطيني حصل في إطار حركة التحرر (منظمة التحرير)، وهو تحول رسمي حصل في العام ١٩٨٨ بإعلان حدوث تغيير إستراتيجي في أهداف برنامج المنظمة وآليات عملها أو وسائل تحقيقها، حيث أعلنت الموافقة والقبول بتسوية تقوم على أساس حل الصراع باقتسام الأرض مع الإسرائيليين، والقبول بفكرة حل الدولتين، ووقف العنف، والاستعداد للقبول بمبدأ المفاوضات من أجل تحقيق مجمل المشروع الوطني، الذي يتمثل في إنهاء الاحتلال وتقرير المصير وحق العودة.

في العام ١٩٨٨، عبر عن تقرير المصير بالقبول بمبدأ إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ١٩٦٧، حيث أعلنت حينذاك «الدولة» ووثيقة إعلان الاستقلال، وفهم ضمنياً بأن الفلسطينيين قبلوا بأن تقرير المصير هو إقامة الدولة الفلسطينية، وأن المشروع الوطني هو إقامة الدولة وحل مشكلة اللاجئين.

ولدت فكرة السلطة، في إطار تفاوضي، حيث استقر الأمر على هذه الفكرة في «أوسلو»، مع ترك مصير الحل النهائي للمفاوضات، بما فيه عدم استبعاد الدولة،

وبالتأكيد كان يجري الحديث عن دور المنظمة بعد إقامة الدولة، ولكن لم يكن أحد يعتقد أن السلطة ستستمر إلى هذا الوقت، حيث كان من المفترض أن تنتهي العام ١٩٩٩.

لكن الإسرائيليين رأوا في السلطة تجربة لبناء هيكل بيروقراطي ترتبط مصالحه واستمراره بأمن إسرائيل، وهذا جرى تضمينه في مواقف ونصوص عمل الإسرائيليون على تثبيتها في الاتفاقيات المرحلية اللاحقة، بحيث يضمنون أن استقرار وبناء نفوذ وامتيازات مسؤولي السلطة أمر سيبقى مرتبطاً بالموافقة الإسرائيلية التي أساسها المصلحة الإسرائيلية الإستراتيجية الأمنية.

وقد ناقش الجانب الفلسطيني موضوع السلطة خلال اجتماع عقده المجلس المركزي في تونس، حيث تمت مناقشة الموضوع من زاوية هل تتحول إلى دولة أم لا، ولم يجلس أحد ليناقش كيف نضمن أن تؤدي السلطة إلى الدولة؟ وما هو التغيير الذي يجب أن نقوم به حتى نصل إلى الدولة؟ وكان الرئيس عرفات يعتقد أنه بالإمكان فرض سياسة الأمر الواقع بإقامة الدولة، وجرى التركيز على الجوانب الرمزية، واكتفى بكونه شخصياً صلة العلاقة بين المنظمة والسلطة بصفته رئيساً للاثنتين. وجرى تعويم برنامج كل من السلطة والمنظمة بدلاً من تحديد برنامج وآليات عمل كل منهما، وشكل العلاقة الضروري. ورفع شعار عام من قبل جميع الفصائل مضمونه مرحلة بناء الدولة واستكمال التحرير دون تحديد واضح. وشكل هذا هروباً من مواجهة متطلبات الواقع وشروط الاتفاق، بحيث نقول «إن البرنامج هو برنامج مختلط، أي لنبني الدولة ونستكمل مشروع التحرر الوطني». وجاء هذا للخلاص من الإجابة عن تساؤل: ما هو دور كل من السلطة والمنظمة؟ أو أيتهما في خدمة برنامج الأخرى، أو أيتهما تتبع الأخرى، أو من يقدم تقارير للآخر؟ ولم يحدد بشكل رسمي أن «المنظمة ستستخدم السلطة لإقامة الدولة».

انشغل الجميع بالامتيازات وأصبحت السلطة مشروعاً للخلاص من الإشكاليات الحياتية اليومية الفردية للكوادر، وتحولت السلطة بفعل الواقع إلى خشبة خلاص لمشاكل الكادر في الثورة الفلسطينية، والكادر الذي خرج من السجون، وعدد كبير من المطاردين وغيرهم، وليست خشبة مرور للمنظمة نحو دحر الاحتلال وإقامة الدولة.

المعضلة الثانية، هي أن إسرائيل نجحت في تحويل الهيكل البيروقراطي المتمثل بمصالح الأفراد إلى أداة بيدها، وذلك في إطار مشروع اعتراضي يومي من قبلها ساهمت فيه الأحزاب الإسرائيلية التي عارضت «أوسلو» لمنع السلطة من التحول إلى دولة، وجميع الأحزاب الإسرائيلية دون استثناء عملت على عدم السماح للمنظمة بأن تكون مجالاً للعمل النضالي. وأصبحت إسرائيل تتحكم بالتحويلات المالية مثلاً، لإخضاع السلطة، بحيث لا تخرج عن الإطار المحدد لها.

وبسبب الواقع الممارس على الأرض، أصبح هناك تعارض بين دور مسؤولي السلطة ودور مسؤولي المنظمة، وبرز صراع على الصلاحيات، بحيث تصادم الأفراد المسؤولون، ومن ذلك تصادم فاروق القدومي «أبو اللطف»، رئيس الدائرة السياسية في المنظمة، مع وزارة الشؤون الخارجية في السلطة، كمثال.

وحاول الرئيس عرفات وآخرون الخروج من ذلك بتحديد نطاق دور كل من المنظمة والسلطة باقتسام الصلاحيات وليس توظيف طاقات وإمكانات وفرص كل من المنظمة والسلطة في مشروع واحد باستعادة دور المنظمة، بل بالعكس -وبسبب الواقع- كانت المستفيدة هي السلطة، وهنا اختلط دور السلطة غير الواضح أو المتفق عليه وطنياً مع مصالح الأفراد وليس لخدمة برنامج المنظمة، إضافة إلى عنصر جديد تمثل في دخول «حماس» إلى بنية السلطة بدءاً بالمجلس التشريعي وانتهاء بالحكومة، واعتقادها أن الانتخابات يمكن أن تمكنها من النجاح في إمساك زمام الأمور في كل من السلطة والمنظمة.

والآن هناك سلطتان؛ سلطة في غزة وسلطة في رام الله، والطرفان فقدا المشروعية بانتهاء فترة السنوات الأربع، ويمكن القول إن كل الأطراف فقدت مشروعيتها مع أن الكل يقوم بتوظيف الأحكام القانونية وفقاً لمصلحته.

إن الحل يكمن في الحوار الوطني حول ماذا تريد السلطة وماذا تريد المنظمة، لكن الحوار الذي تم في إطار منظمة التحرير تجاهل التعارض في دور السلطة والمنظمة دون التطرق إلى مصير السلطة، وهل باستطاعتها الوصول إلى الدولة، أو يمكن أن تُحل؟

يمكن الانطلاق من القبول بتبني مبدأ إجراء الانتخابات لتقدير حجم الجميع كي يتمثلوا في منظمة التحرير، بحيث يمكن التوافق على تمثيل كل المناطق في الداخل والشتات، فكل هذا يدخل في نطاق التفاصيل، على أن تتم إعادة إصلاح وترتيب المنظمة قبل العمل على مناقشة دور السلطة. فمثلاً، كان هناك خلل في آلية اتخاذ القرار فيما يتعلق بتقرير غولدستون، وكل التوصيات التي صدرت (عن لجنة تقصي الحقائق) بشأن تلك القضية، لم تتم مناقشتها في إطار اللجنة التنفيذية للمنظمة.

برأيي أن التغيير ليس لدى اللجنة التنفيذية للمنظمة، بل يكمن في إعادة مأسسة منظمة التحرير، والانتخابات يجب أن تكون مدخلاً لذلك.

حالياً، السلطة قائمة في غزة، كما أن السلطة قائمة في الضفة، لذلك يجب أن يعاد النظر في الوضع القائم من خلال التفكير الجدي بأن مستقبل الدولة يقوم على أساس نظام فيدرالي بين قطاع غزة والضفة، على أن يكون ضمن برنامج المنظمة، ومن خلال تشكيل حكومة توافقية يكون برنامجها مشتقاً من برنامج المنظمة، وأن يقدم رئيسا السلطة والحكومة كل ما لديهما من أعمال أمام اللجنة التنفيذية للمنظمة.

إن إصلاح منظمة التحرير يكمن في الانطلاق من أن دور السلطة يجب أن يكون تنفيذ برنامج المنظمة في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة.

الجلسة الرابعة

الانتخابات: التوافق والتزامن والتداول .. الإستراتيجية المطلوبة

خالدة جرار

عضو المجلس التشريعي، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

إن الانتخابات كما هو معروف، الشكل الإجرائي للديمقراطية التي تعني «حكم الشعب»، فهل هي كذلك في حالتنا الفلسطينية؟ هذا ما سأفحصه في هذه الورقة.

بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠٠٩ أصدر رئيس السلطة محمود عباس مرسوماً رئاسياً يدعو فيه لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في ٢٤/١/٢٠١٠، في ظل حالة انقسام فلسطيني داخلي، وانسداد لأي أفق سياسي. وجاء اجتماع المجلس المركزي لاحقاً ليدعو الرئيس والمجلس التشريعي إلى الاستمرار في القيام بمهامهما لحين التوافق على الانتخابات في أسرع وقت ممكن، وذلك بعد أن تقدمت لجنة الانتخابات بتقريرها الذي يصف عدم تمكنها من إجراء الانتخابات بعد إغلاق مقر اللجنة في غزة، وعدم تلقي جواب حول إمكانية عقدها في القدس.

وفي هذا الوقت تمت الدعوة لإجراء الانتخابات المحلية بتاريخ ١٧/٧/٢٠١٠، بعد مطالبات عديدة بإجرائها، في ظل استمرار الانقسام. وعلى الرغم من الدعوة لهذه الانتخابات، لم تتضح بشكل نهائي مواقف جميع الأطراف من المشاركة

فيها، فيما لو بقي الانقسام، وهي غير متأكدة من ضمان الأجواء التي تكفل حرية المشاركة؛ سواء في الضفة أو القطاع.

في هذه الورقة، سأحاول الإجابة عن آفاق المستقبل ذات العلاقة بهذه العملية، وهل هي المدخل لمعالجة الانقسام، أم أنها مدخل لتكريسه أكثر؟ وهل يمكن لعملية ديمقراطية مجزأة ودون توافق، وتزامناً مع انتخابات للمجلس الوطني كمدخل لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية كجبهة وطنية في مرحلة التحرر الوطني والديمقراطي، أن تمكن الشعب الفلسطيني من إنجاز أهدافه الوطنية، أو على الأقل تعزيز الصمود أمام الضغوط الخارجية التي تسعى إلى تبديدها؟

وأخيراً، هل يملك الفلسطينيون خيارات أخرى؟ وكيف يمكن تفعيل هذه الخيارات الإستراتيجية بشكل يعيد الاعتبار لنضال حركة التحرر؟

بالطبع، ليست الديمقراطية وحدها هي ما يحتاجه شعب تحت الاحتلال، فهو بالأساس يسعى إلى حريته واستقلاله من الاحتلال وحقه في تقرير مصيره

وعودة لاجئيه وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة والقدس عاصمتها.

جاءت تجربة الانتخابات الفلسطينية الأخيرة، بعد الاعتقاد بأن الانسداد في النظام السياسي الفلسطيني يحتاج إلى التمسك بإجراء الانتخابات، على الرغم من صعوبة ذلك في حينه، إلا أن قرار المعارضة بالمشاركة في هذه الانتخابات بعد أن أصبحت قضية رأي عام فلسطيني، ووجود استجابة إقليمية ودولية وضغط بهذا الاتجاه، دفعت باتجاه إجرائها، لكننا ندرك اليوم تعقيدات الوضع كشعب تحت الاحتلال، وحجم التدخل الدولي والإقليمي بالطبع في موضوع الانتخابات، لأنها ليست عملية إجرائية فحسب، بل هي عملية قد تقلب الوضع الفلسطيني الذي رسم في إطار خيار وحيد هو المفاوضات، والاتفاقات، وهذا ما حصل بفوز «حماس» بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي، وتشكيل حكومة خاصة بها وما رافق ذلك، إلى أن وصلت الأمور لحسمها عسكرياً بالسيطرة على غزة، ومن هنا انقسم الحكم، والوطن، والحياة المدنية.

الوضع الآن في غاية التعقيد، ما يطرح نقاشاً جوهرياً مضمونه: هل عادت الانتخابات تشكل المدخل للعلاج أم لا؟

أعتقد أن الانتخابات أحد المداخل وليست كلها، إذا توفرت فيها شروط التوافق، والاعتراف بنتائج العملية الديمقراطية، وبشموليتها أيضاً لكافة مكونات النظام السياسي: الرئاسة، المجلس التشريعي، المجلس الوطني.

أما الشروط الأخرى الواجب توفرها، فهي: الاستعداد الفلسطيني للتغيير، والمقصود تغيير الإستراتيجية الفلسطينية السابقة، وذلك في إطار تعريفي للإستراتيجية على أنها الآلية للوصول للهدف، فالإستراتيجية السابقة لم تحقق الهدف الوطني لحركة التحرير الفلسطيني المتمثل بحق تقرير المصير، والعودة، والدولة المستقلة كاملة السيادة والقدس عاصمتها.

وعدم النجاح في تحقيق الهدف لا يعني أن المشكلة تكمن في الهدف، بل في حالتنا الفلسطينية، أي أن المشكلة في الإستراتيجية.

أنا أطالب بتغيير الإستراتيجية السابقة أولاً، وبتوحيدها ثانياً، كون تعدد الإستراتيجيات وتعارضها وانقسامها يفقدها أي أمل في النجاح، وهذا يحتاج للاتفاق على الآتي:

- إجراء مراجعة سياسية شاملة لمنهج التسوية السابق، وإعادة التعامل مع الوضع الفلسطيني في إطار وضعه الطبيعي، شعب محتل، وحركة تحرر، وجبهة وطنية عريضة يشارك فيها الجميع عبر الانتخابات الديمقراطية وإصلاح منظمة التحرير.
- إستراتيجية منسجمة تسند بعضها البعض بين المستويين الرسمي والشعبي، دون تعارض، ربما يختلف الدور، لكن لا يختلف الهدف، وأمثلة كثيرة على هذا التعارض، ومنها تقرير غولدستون، والآن التقرير الخاص لمنسق حقوق الإنسان ريتشارد فولك، وغير ذلك.
- منظمة التحرير هي مرجعية السلطة، مع ضرورة الاستمرار في دمقرطتها وإصلاحها وفق اتفاق القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني.

فإذا تم الاتفاق على ذلك، يمكن وضع الإستراتيجية البديلة بعناصرها الآتية:

- فك الارتباط مع الاتفاقيات المجحفة عبر تحويل دور السلطة لإدارة الشأن الحياتي فقط، ضمن إستراتيجية تنموية لشعب تحت الاحتلال، ووقف كل أشكال التنسيق الأمني مع الاحتلال، وكل الالتزامات الاقتصادية المجحفة «اتفاق باريس الاقتصادي»، وتفاهمات أنابوليس، على طريق إنهاء المرحلة الانتقالية.
- نضال ومقاومة بكل الأشكال، ويجب عدم الاستهانة بما تراكمه المقاومة الشعبية وحملة المقاطعة ومحاكمة الاحتلال كمجرم حرب، والتركيز على النضال ضد «الأبارتهايد» الذي يعيشه شعبنا بكل تجلياته، والتضامن الدولي الشعبي الذي تزداد وتيرته.
- تشكيل جبهة موحدة للمقاومة تنسجم مع نشاط سياسي جدي، بعيداً عما يطلق عليه تسمية مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة تشكل غطاءً للاحتلال، وتضعف النضال في مواجهته.
- تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وإعادة الثقة في إمكانية تحقيق الانتصار، عبر سياسة تنموية قائمة على العدالة الاجتماعية، وعبر مكافحة كل أشكال الفساد، بما فيها السياسي، بإجراءات جدية للمحاسبة، وتعزيز سيادة القانون، ومبدأ الفصل بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات.

نقاش الجلسة الرابعة

ركزت الجلسة الرابعة على أهمية إنهاء الانقسام الداخلي الفلسطيني، في ظل وصول المفاوضات إلى طريق مسدود، إضافة إلى العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في ظل الممارسات الإسرائيلية القائمة، وأهمها محاولة فرض الحل الإسرائيلي على الأرض.

كما تطرق النقاش إلى أهمية التوافق على إجراء الانتخابات، والإستراتيجية المطلوبة للخروج من المأزق الراهن الذي تعيشه السّاحة الفلسطينية.

وتساءل د. صبحي عبيد، في مداخلة له، عن «ظروف تهميش منظمة التحرير خلال الفترة السابقة، ومسؤولية جميع فصائل العمل الوطني عن ذلك، وقال: إن السلطة وليدة منظمة التحرير، ولكن الآن أصبحت المنظمة على الهامش، والدليل ما نراه في تمثيلها في الخارج، فمَن هو ممثل المنظمة ومن هو ممثل السلطة؟!

كما طرح عبيد تساؤلاً حول «بعض الدعوات الخارجة عن الواقع الفلسطيني، لاسيما في ظل استمرار حالة الانقسام، مثل دعوة رئيس المجلس التشريعي لعقد جلسة للمجلس»، وقال: أرى أن تلك الدعوة تسعى إلى زيادة الانقسام.

وفي تعقيب على مداخلة خالدة جرار بشأن «تحول السلطة لإدارة شؤون الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال»، قال: من قال إن إسرائيل ستقبل بوجود سلطة تحرر الشعب الفلسطيني بعيداً عن النهج السياسي القائم؟

وتطرق عمر عساف، في مداخلة له، إلى ما طرحه عزمي الشعيبي عن وجود «تبادل أدوار ما بين السلطة والمنظمة»، مذكراً بتصريحات للرئيس حول اتفاق أوسلو قال فيها «إمّا أن نذهب بهذا الاتفاق إلى الهاوية أو إلى الدولة». وتساءل عساف: من هو المسؤول عن وصولنا إلى الهاوية؟ وكيف نوقف هذا التدهور في الساحة الفلسطينية؟ مضيفاً: إن الخيار المطروح الآن، هو إذا كانت المنظمة هي الأصل، علينا أن نجري انتخابات لها وإعادة ترتيبها، وهذا يتطلب توافقاً على المفاوضات، وعلى المقاومة أيضاً.

بدوره، وجه ساجي سلامة سؤالاً إلى عزام الأحمد، حول «ما قاله عن إقدام حركة «حماس» على الانقسام، لاسيما بعد الانتخابات ونجاحها وتسليم السلطة لها، وقال: أعتقد أن الرأي العام والجمهور الفلسطيني ليست لديه ثقة بإدارة حركة «فتح»، وبإدارة السلطة للسلطة، وهنا أقول إن الناس تفاءلت خيراً بمؤتمر «فتح»، ولكن المهمات المطلوبة من السلطة كبيرة، وعليها أن ترى ما هي مسؤولياتها لاستقطاب الجمهور.

وعقب أحد المشاركين (لم يذكر اسمه) على مقولة «إن الحل السحري هو الانتخابات»، متسائلاً: ماذا سيحدث إن جرت الانتخابات ولم يعترف بنتائجها أميركياً وأوروبياً؟ وكيف سيكون شكل الانتخابات إذا جرت؟ وهل ستجرى في ظل اعتقال النواب وسياسة القمع الحالية؟

وقال: هناك زرع للخوف لدى الناس، لاسيما في طرفي الوطن، وأعتقد أن نسبة كبيرة منهم لن تشارك في الانتخابات، وأرى أن الحل هو في الوحدة وإنهاء الاحتلال.

كما وجه مشارك آخر (لم يذكر اسمه)، في مداخلة له، نداءً لحركتي «فتح» و«حماس»، «لتعزيز الوحدة، وأيضاً النظر لما يحدث على صعيد الجانب الإسرائيلي الذي لا تجري فيه عمليات قمع للجمهور الإسرائيلي إذا ما تبدلت الحكومة برئاسة حزب سياسي معين». وقال: أرى أن الحل يكمن في الحوار وتعزيز الوحدة، لا الفرقة.

وتحدث محمد أبو شمعة عن توصيف الصراع والنزاع الداخليين، «حيث أن الجميع يتحدث عنه باعتباره صراعاً ما بين حركتي «فتح» و«حماس»، وأنا أقول إن الصراع هو ما بين برنامجين، ونتيجة هذا الصراع بعد الانتخابات كانت هناك أوهام لدى حركة «حماس» حول إنشاء إمارة في غزة، وأن يتعامل معها العالم، وهي لا تزال تتمسك بغزة لأسباب عدة، منها الرهان على أن الأطراف العالمية ستكون مضطرة للتعامل معها، وأن تفرض بالتالي واقعاً في الساحة الفلسطينية، إضافة إلى إنجاح مشروع الإخوان المسلمين في نموذج إقامة الإمارة».

واعتبر أبو شمعة أن «حركة فتح تتحمل مسؤولية كبيرة في سياق إدارة الصراع الداخلي، ومسؤوليتها عن الفساد، وهنا لا بد من إجراء المحاسبة اللازمة لذلك، كونها جزءاً من البرنامج الوطني والحركة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير».

من جانبه، قال علي أبو هلال، في مداخلة له: إن منظمة التحرير مرجعية السلطة، ولكن لكي نحمي هذه القاعدة يجب أن نركز على المسوغات القانونية التي تحميها، حتى لا يصبح ممكناً استخدام هذه القاعدة أحياناً وإهمالها أحياناً أخرى.

ورأى أن «الانتخابات هي الأسلوب الديمقراطي للشراكة، كما قال عزام الأحمد، ولكن هذا القرار ليس سياسياً، ويجب أن يبذل جهد على الأرض ليكون خياراً شعبياً».

وتعقيباً على ورقة خالدة جرار، قال أبو هلال: إن الإستراتيجية الفلسطينية يجب أن تركز على الأهداف وأدوات العمل.

وطرح سمير حجازي، سؤالاً مفاده: ماذا لو أعيدت التجربة الديمقراطية وأسفر عنها فوز حركة «حماس» في الانتخابات؟ أرى أن هناك تخوفاً كبيراً من قبل الأنظمة العربية من نجاح حركة «حماس».

وحذر من الشرخ الذي يحدث في الصف الداخلي، والانقسام السياسي والاجتماعي الذي أحدثته حركتا «فتح» و«حماس»، قبل أن يوجه إلى عزام الأحمد سؤالاً عن مصدر معلوماته عندما ذكر أن قطر قالت لحركة «حماس» وقّعوا على الورقة المصرية، ولكن لا تطبّقوا.

وتحدث يعقوب أبو عصب عن عدة توصيفات متداولة لواقع السلطة، منها «سلطة أوسلو»، و«السلطة خطيئة كبرى»، و«السلطة ابن عاق لمنظمة التحرير»، وأن «مشروع السلطة مشروع خلاص لحل مشكلة الكادر»، وأن «العقل يقول إن مشروع السلطة حل فاشل»، وقال: بعد فشل هذا المشروع، ما هي رؤية «فتح» للبديل في ظل وجود الحكومة الإسرائيلية اليمينية؟ كما تساءل عن جدوى إجراء الانتخابات في ظل قمع الحريات.

بدوره، قال خالد يحيى، نائب عن محافظة جنين: أنا لا أجد فرقاً بين التنافس والمشاركة في الانتخابات، وأقول إن «حماس» قبلت بأن تنعكس نتيجة الانتخابات في المجلس التشريعي، على المجلس الوطني، وهذا ما جرى التوافق عليه في اتفاق القاهرة». ورأى أن «الانتخابات يجب أن تجرى في ظل جو مناسب، وتعددية، ولا بد من التركيز على وجود أجواء ملائمة تسبق الانتخابات مع تعزيز التعددية.

وأضاف: فيما يتعلق بملاحظات «حماس» على الورقة المصرية، علينا أن نأتي بطرف محايد ليقرّ ما هو المختلف عليه، والعمل على حله.

وحول مطالبة حركة «حماس» بتأجيل الانتخابات، كما ورد في مداخلة الأحمد، قال: أتحدى أن تكون هناك وثيقة من «حماس» بشأن تأجيل الانتخابات. ورأى أنه «يوجد تجاوزات وأخطاء في غزة، ولكن يوجد قمع في الضفة، ومن الخطأ المساواة ما بين ما يجري في الضفة وغزة».

وقال سائد داود في مداخلة له: إن الانقسام في الساحة الفلسطينية جرى منذ توقيع اتفاق أوسلو، وأرى أن الحل يكمن في أن تقوم «حماس» بقطع علاقاتها مع إيران، فيما تقطع «فتح» علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة.

وأضاف: أرى أيضاً أنه لا يوجد شيء يسمى منظمة التحرير، وإذا كانت موجودة بشكل أو بآخر، فذلك فقط من أجل الهيمنة والسيطرة.

وقال الشعيبي في تعقيبه على مداخلات وأسئلة الحاضرين: إن «حماس» دخلت من باب التنافس للمشاركة في السلطة، وهذا ليس عيباً، ولكن دخلت من هذا الباب ليس للمشاركة فقط في السلطة، وإنما في منظمة التحرير، علما أنها كانت طرحت نفسها بديلاً لها.

وتابع: نتائج الانتخابات هي التي أدخلت عنصراً جديداً إلى السلطة، ولكن التحريض الداخلي تواصل من الأخوة في «حماس»، لأنهم يريدون من خلاله الترويج لإنجاح نموذج «حماس» في السلطة.

وأضاف الشعيبي: المدخل لحل الإشكال القائم هو موضوع الانتخابات، وكيفية إجرائها في ظل هذه الظروف، منوها إلى أن لجنة الانتخابات المركزية التي أشرفت على إجراء الانتخابات السابقة وفازت بها «حماس» لا تزال هي نفسها، ومع ذلك فإن «حماس» تحتج عليها.

وأردف: الانتخابات المحلية يجب أن تشارك فيها «حماس» أيضاً، أما بالنسبة للقمع فهو موجود لدى الطرفين. عناصر «فتح» في غزة لا يتمتعون بحرية، وينطبق الأمر على «حماس» أيضاً في الضفة. وهنا يجب أن نقول، نريد أن نذهب للانتخابات، نريد أن نذهب للحل.

وفي تعقيبه على مداخلات المشاركين، قال الأحمد: نحن ملعب مفتوح في الساحة الفلسطينية، يتدخل فيه الاحتلال، والمال السياسي، سواء في غزة أو الضفة، لذلك نحن بحاجة إلى زيادة الوعي في الساحة الفلسطينية. وأضاف: إذا كانت «فتح» لا تستحق الفوز في الانتخابات لتذهب إلى الجحيم. وهنا أقول إن انتخابات العام ١٩٩٦ كانت جزءاً من الاتفاق للانتقال نحو الاستقلال، ومَن عارض الانتخابات سابقاً شارك فيها العام ٢٠٠٦، وهذا الواقع يجب أن نتعامل معه، والوحدة بحاجة لمتطلبات تحقيقها.

وتابع: «فتح» لم تقم بالانقلاب، ولا أرى أن هناك أي برنامج ساد في مواجهة برنامج «فتح»، الذي لا يزال هو السائد فلسطينياً وعربياً. وأكرر أن أخطر شيء نواجهه في المرحلة الراهنة هو المال السياسي، سواء في الضفة أو في قطاع غزة.

من جانبها، قالت جرار في تعقيبها على المداخلات حول دور كل من المنظمة والسلطة: إن الأساس هو المنظمة، ويجب أن تكون مرجعية للسلطة، ودور السلطة يجب أن ينحصر فقط بالدور الحياتي.

وفيما يتعلق بموضوع الانتخابات، قالت جرار: جميعنا نعتقد أن المدخل لعلاج الانسداد في النظام السياسي الفلسطيني، هو الانتخابات، وقد تم إجراء الانتخابات سابقاً، ولكن بقي النظام السياسي في حالة انسداد. وأقول إن الانتخابات ضرورية، ولكنها وحدها غير كافية، لاسيما في ظل عدم وجود توافق، وفي ظل قمع الحقوق والحريات، وعدم توفر الأجواء المناسبة لذلك. والانتخابات دون توافق هي تعزيز للانقسام.

وأضافت: الانتخابات المحلية هي انتخابات مرتبطة بالمواطنين، ومرتبطة أيضاً بالحالة السياسية، والجبهة الشعبية ضد التعيين في البلديات، والآن تطالب بإجراء الانتخابات، وهنا ليس المهم أن نقول إننا لن نشارك بسبب الأجواء، لأن هناك دوراً يقع على عاتقنا لتوفير الأجواء المناسبة لذلك.

وقالت جرار: أدعو إلى فتح أبواب لجنة الانتخابات المركزية في قطاع غزة، على الأقل لتوفير الأجواء المناسبة لإجراء الانتخابات. وأرى أن الأجواء بالضفة في ظل وجود اعتقالات بحق الجميع غير مناسبة، وأيضاً في قطاع غزة يحدث الشيء نفسه، فهناك قمع واعتقال وملاحقات، مع ضرورة المطالبة بوقف التنسيق الأمني في الضفة.

الجلسة الخامسة

مديرة الجلسة: إيمان حموري

مديرة مركز الفن الشعبي

إعلان الدولة من طرف واحد: إستراتيجية بديلة لفشل المفاوضات

بسام الصالحي

عضو المجلس التشريعي، أمين عام حزب الشعب الفلسطيني

هناك خمسة تحديات إشكالية كبيرة، منها مفهوم الدولة الفلسطينية ومضمونها، واعتبار المفاوضات الآلية الوحيدة لتحقيق الدولة، إضافة إلى محدودية التدخل الدولي لتغيير قواعد اللعبة وفرض حل، وواقع قيادة حركة التحرر، وموقع السلطة وتأثيراتها وحالة الصراع.

مفهوم الدولة ومضمونها

فيما يتعلق بمفهوم الدولة ومضمونها، أرى أن الصراع حقيقي وحيوي على المفهوم والمضمون، ويشمل ذلك إنهاء الاحتلال وحق تقرير المصير والقرار الأممي (٢٤٢) الذي يحدد عدم جواز احتلال الأرض بالقوة والانسحاب من الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، إضافة إلى أن طبيعة الحل مرتبطة بقضية اللاجئين، كما أن إسرائيل تحدد شروط التفاهم على كل تفصيل.

وفيما يتعلق بالدولة، فهي خلاصة التسوية، وفيها مقايضة مع قضيتي اللاجئين والقدس، وهي خلاصة لمجمل التسويات المرتبطة بها، مثل الحدود، والأمن، والعلاقات الثنائية، وبهذا المفهوم هي ليست حقاً طبيعياً ومشروعاً مرتبطاً بتقرير المصير.

وهناك وقائع جديدة باتت في هذا المفهوم، لاسيما القرار ٢٤٢، وكذلك الوقائع التي تفرض على الأرض، وتبادل الأراضي والكتل الاستيطانية الكبيرة، وما يجري في الأغوار والقدس.

أما فيما يتعلق بالخيارات لدى الجانب الإسرائيلي، فمنها أولاً، قبول فلسطيني بالمفهوم المحدد من إسرائيل، ودولة الحدود المؤقتة، وحل انتقالي جديد، وهنا أعني دولة ذات حدود مؤقتة تأتي كواقع أو بالاتفاق، وما طرحه رئيس الحكومة الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون هو فرض الحل من طرف واحد بتحديد حدود إسرائيل ومجالها الحيوي.

وأرى أن هذه الخيارات جميعها تمثل تحديات جدية أمام الحركة الفلسطينية، ولا نستطيع القبول بها، لكننا قد نستطيع التعايش معها، سواء أكانت الدولة خلاصة تسوية وفيها مقايضة لموضوع اللاجئين، أم الدولة ذات الحدود المؤقتة.

المفاوضات

فيما يتعلق بالمفاوضات، أرى أن الجانب الفلسطيني يرى أنها الآلية الوحيدة لتحقيق الدولة، وهذا مفهوم ملتبس، والمشكلة هنا ليست في التعريف العام، لأن

المفاوضات قد تكون نهاية لأية حالة صراع ما لم تتوفر القدرة على الحسم لأحد أطرافه، لكن المشكلة هنا تتمثل في أن المفاوضات هي من نوع محدد، وتتمثل في المفاوضات الثنائية دون تدخل دولي حقيقي، إضافة إلى استمرار فرض الوقائع أثناء التفاوض، واستخدام كل أوراق القوة للسيطرة على المفاوض وحرمانه من استخدام أوراقه، وتحييد المنظمة الدولية وقراراتها الشرعية عن المفاوضات، واستبدالها بمرجعيات أقل مكانة، إضافة إلى التلاعب بمرجعيات المفاوضات وتجاهل إطاراتها المرجعية وعدم التراكم أو الشمول فيها.

التدخل الدولي في المفاوضات

فيما يتعلق بالتدخل الدولي، أرى أن المفاوضات تدور أساساً بين إسرائيل والولايات المتحدة، لاسيما بشأن ما توضحه رسالة الضمانات التي أرسلها جورج بوش إلى إسرائيل في العام ٢٠٠٤ «رؤية بوش بكل مكوناتها»، وانسحاب شارون من طرف واحد من قطاع غزة.

وإضافة إلى هذا الموقف الأميركي، الذي يتضح كذلك من خلال المبادرات التي لا تأتي إلا بالتنسيق أساساً مع إسرائيل، فإن الولايات المتحدة حددت مجال تدخلها وضغطها، وأنها هي اللاعب الأساسي، وأن الأطراف الأخرى أدوات ثانوية، إضافة إلى تحييد المؤسسات الدولية، وحماية إسرائيل، ولعب دور أكثر تأثيراً ومباشراً على السلطة وحماية التزاماتها.

الموقف الأوروبي هو أكثر تقدماً من الناحية السياسية، ولكنه تابع، إضافة إلى واقع التحالفات الإقليمية، لاسيما إيران، وسوريا، ولبنان.

موقع السلطة وتأثيراتها وحالة الصراع

من جهة أخرى، فإن حركة التحرر الفلسطينية فشلت في تحقيق برنامجها حتى الآن، لاسيما مع وجود الانقسام الذي يهدد الدولة وحق تقرير المصير والتمثيل والديمقراطية، إضافة إلى وجود إشكاليات حقيقية فيما يتعلق بالتحالفات، ومضمون ودور منظمة التحرير في الواقع الجديد.

وفيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية، أرى أنها ضاغط سلبي على واقع حركة التحرر، وهو واقع متفاوت بين الضفة والقطاع، وسلطة غزة «نظرياً» هي خارج التزامات اتفاق أوسلو ولها تحالفات مختلفة، كما أن تعامل إسرائيل مع الالتزامات متفاوت بين الضفة والقطاع، و «سلطة غزة» تبدو أكثر استقلالاً من «سلطة الضفة»، إضافة إلى أن السلطة اعتمادية بشكل كبير وزبائنية، وتطمح لتوسيع نفوذها، ولا تريد أن تستمر على حالها، لاسيما في الضفة، وإسرائيل مستعدة لهذا الاحتمال ولكن بشرط أن تكون سلطة مركزية مهيمنة واحتوائية، وأيضاً لا تستطيع السلطة قيادة النضال، وحتى الحكومة يمكن أن تلعب دوراً مهماً ولكنها ليست القيادة.

وأرى أن المنطلق يكمن في تحديد الانتفاضة المطلوبة، وهي انتفاضة سياسية تخلق وتقرر وتتكامل مع انتفاضة شعبية، والانتفاضة السياسية مطلوبة من قيادة حركة التحرر، ويجب الإجابة عن كل الأسئلة المثارة، وهي أيضاً نوع من المراجعة.

إن إعلان حدود الدولة واجب القيادة الفلسطينية، ولا يمكن أن يأتي من الخارج، ومن غير المطلوب أن يكون معزولاً عن المجتمع الدولي، ولكن يكمن اشتراط حدوثه بالدعم الدولي المسبق. ومن شأن إعلان الحدود أن يغير قواعد التفاوض، لاسيما في الحدود أولاً، وتحديداً حدود العام ١٩٦٧، وبحيث تلتزم الدولة الفلسطينية بقواعد الأمن الدولي والاعتراف المتبادل بين دولتين، وإعادة النظر في التزامات السلطة.

الجلسة الخامسة

هل يمكن بناء الدولة في ظل الاحتلال؟

قيس عبد الكريم «أبو ليلى»

عضو المجلس التشريعي، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

تتمثل الرؤية الوطنية في الجمع ما بين الاستعداد لمفاوضات متوازنة تقوم ليس فقط على التزام من جانب واحد وبالتزامات مجحفة، وإنما على أساس الاحترام المتبادل للالتزامات وفقاً للشرعية الدولية، وهنا أعني احترام قرارات الشرعية الدولية والتفاوض حول سبل تنفيذها، وأن يكون ذلك بإشراف دولي.

ولعل الجمع بين المفاوضات والمقاومة يجيزه القانون الدولي، وتتعدد أشكال المقاومة وفقاً لتطور موازين القوى، وذلك على قاعدة التوافق الوطني. وهذا الجمع بين المفاوضات في هذه الصيغة، وبين المقاومة يتطلب توفير عناصر الصمود للمجتمع في معركة قد تطول في مواجهة الاحتلال. وأعتقد أنه آن الأوان كي نتجاوز مقولة أن المقاومة هي الطريق الوحيدة أو المفاوضات هي الطريق الوحيدة، وهنا يجب العمل على تغيير موازين القوى كي نفرض على الآخرين القبول بالمفاوضات. وأهم عنصر في تغيير الموازين هو المقاومة في إطار ما يجيزه القانون الدولي لوضع إسرائيل في موقف محرج وتجنيد رأي عام دولي كي تقبل إسرائيل بتسوية تلبي طموحاتنا.

ما هي مكانة السلطة؟

السلطة الوطنية هي سلطة حكم ذاتي مجردة من عناصر السيادة التي أصر الاحتلال على الاحتفاظ بمقاليدها كاملة، لاسيما المياه، والاقتصاد، والأمن. ولكن

هذه السلطة تتمتع بصلاحيات مهمة ربما تكون مؤثرة وحاسمة في إدارة الشأن الداخلي، وليس من المطلوب أن نحمل السلطة فوق ما هي عليه في الواقع، أو نجعل منها منصة الانطلاق للدولة المقبلة.

كما أنه ليس من المناسب أن نقزم المسألة، بأن نقول «ما الذي نريده من السلطة إذا كانت بلدية كبرى»؟ هذا لا يجوز. وأرى أنها تقدم الكثير في سياق الخلاص من الاحتلال، لاسيما في إدارة الأمور الحياتية، مثلاً في إدارة عملية التربية والتعليم لتعزيز صمود الشعب، وفي كل الجوانب الحياتية الأخرى أيضاً.

كما أرى أن وظيفة السلطة وحكومتها، وضمن الحدود التي هي فيها، والتي لا يمكن تجاوزها إلا بعد تغيير موازين القوى والتحرر من الاحتلال، تكمن في تعزيز صمود المجتمع لمواجهة تبعات المواجهة النضالية مع الاحتلال لإنهائه.

وفي ظروفنا المعقدة، لا تنطبق المقاييس والمعايير على حكومة ومعارضة، ونحن استخلصنا (الجبهة الديمقراطية) أن بإمكاننا أن نؤثر في القرار الحكومي من داخله أفضل من أن نكون خارجه أو إلى جانب الضغط الخارجي.

ونحن نختلف مع الإطار السياسي أو التوجه الإستراتيجي الذي غلفت به المهمات، والتوجه هذا يحدد مهمة الحكومة بأنها تهدف إلى بناء مؤسسات الدولة باعتبار ذلك رافعة أساسية لإنهاء الاحتلال، وهو يؤكد أن علينا العمل لاستكمال بناء الدولة على الرغم من الاحتلال.

يتبع ←

وأود أن أقدم اقتباساً من برنامج حكومة الدكتور سلام فياض وجاء فيه «نعلن التزام الحكومة بإقامة دولة في غضون العامين المقبلين»، مؤكداً أهمية استكمال بناء مؤسسات الدولة خلال عامين، وجوهر هذا التوجه يتمثل في بناء الرافعة الرئيسية وهو ما يسمى بناء مؤسسات الدولة، وهنا في ظل استمرار هيمنة الاحتلال.

وأرى أن الشراسة التي شهدناها في عملية تدمير مؤسسات السلطة من قبل إسرائيل في ما سمي بعملية «السور الواقي» تضع علامات استفهام، أهمها: هل يمكن أن يحتمل الاحتلال وأن لا يتدخل دون استخدام القوة من أجل سحق محاولة السلطة لبناء مؤسسات الدولة، أو أن يسمح بتواصل هذه العملية إلى نهايتها. هذا التوجه يمكن أن يكون منطقياً إذا قلنا إن هناك عملية سياسية تجري بسلاسة وتخلق سلسلة من الانفراجات الأمنية المتتالية لتخرج باتفاق يفضي لإقامة دولة فلسطينية.

يكمن الأصل في مثل هذه العملية السياسية، بما كان يراهن عليه من وقع اتفاق «أوسلو»، بمعنى عملية تفاوضية لمدة ٥ سنوات، ومن ثم توسيع الصلاحيات وصولاً إلى اتفاق يضمن قيام دولة فلسطينية. لكن هذا الأمل انهار، وولد ثانية مع خارطة الطريق التي قدمت من قبل الولايات المتحدة، كما أنه ولد مجدداً بعد مجيء إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما التي توقع البعض أنها ستقلب الأمور.

إن المراهنة على عامل إدارة أوباما هي مراهنة على وهم، وليس خطأً أن نقول مثلاً: هذا هو الذي تستطيعه السلطة، والذي يجب أن تقوم به، وأن تتبنى برنامجاً لإدارة المجتمع الفلسطيني بما يزيل عوامل التمزق من داخله، ويعزز تلاحمه، من خلال معالجة قضايا الفقر والبطالة ودعم صمود القطاعات المعرضة لهجمة الاحتلال والأسرى وأهالي الشهداء، وأن توجه كل مهمات الحكومة وكل عمليات الصمود لبناء مؤسسات مهمتها تعزيز الصمود الاجتماعي، وليس مؤسسات تسعى إلى أهداف ليست مطروحة كأولوية في الظروف الراهنة.

ولا يمكن بناء مؤسسات الدولة التي هي بالتعريف مؤسسات سيادة، دون الدخول في اشتباك مباشر مع الاحتلال، وهذا الاشتباك سيؤدي إلى خسائر كون الاحتلال يمتلك القوة. مهمة الحكومة يجب أن تركز على بناء مؤسسات تعزيز الصمود الاجتماعي، وإعطاء النضال السياسي لمنظمة التحرير، مع الإبقاء على السلطة كأداة تخضع للمنظمة.

الجلسة الخامسة

الإستراتيجية الفلسطينية المستقبلية: بين الاستسلام والثبات على الحقوق

د. عمر عبد الرازق

عضو المجلس التشريعي، وزير المالية في الحكومة العاشرة ٢٠٠٦، أستاذ الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية

١- مقدمة

لا شك في أن القضية الفلسطينية تمر حالياً بمرحلة قد تكون الأسوأ في تاريخها، فالقوى الفلسطينية متشتتة، والخلافات الفلسطينية لأول مرة تكون خارج الإطار الوطني، الأمر الذي أضعف المقاومة الفلسطينية، بل يكاد ينال من ثقافة المقاومة، وانقسم الشعب بين معسكر التسوية ضمن المحور الأميركي الإسرائيلي المتحالف مع ما عرف بمعسكر الاعتدال العربي، وبين ما بات يعرف بمعسكر الممانعة، وهو في أساسه معارض للرؤية الأميركية للمنطقة ومستقبلها.

إن هذا الاصطفاف يزيد من الفجوة الداخلية الفلسطينية يوماً بعد يوم، كما أن الوضع العربي قد يكون في أسوأ أحواله منذ عشرات السنين، من حيث الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي، والموقف من الوضع الفلسطيني الداخلي.

من جهة أخرى، تستمر التبعية الفلسطينية الاقتصادية للأجنبي، بحيث تم ارتهان القرار السياسي الفلسطيني للراتب والمعونات.

كما أن هناك الآن شبه إجماع بين المحللين والسياسيين والمفكرين على أن ما يعرف بالعملية السياسية باتت عبثية ولا يرجى منها الخير، بل إن هناك إيماناً لدى شريحة واسعة من الشعب الفلسطيني وقياداته الفكرية والسياسية والدينية، بأن الاستمرار في هذه العملية سيؤدي إلى الاستسلام، ولا «نقول هنا التفريط» ولكن الاستسلام للإملاءات الأميركية والشروط الإسرائيلية.

ولا شك في أن هناك حاجة ماسة لإعادة صياغة الإستراتيجية الفلسطينية لإنقاذ الثوابت الفلسطينية، ومنع الانحدار نحو الاستسلام.

ولا بد من التأكيد هنا على أن أي تغيير في الإستراتيجية والمنهج ستكون له تكاليف قد تكون باهظة على المستوى البشري، وعلى المستوى الاقتصادي، وقد يصل إلى المستوى السياسي في البداية، وما نقدمه هنا هو إطار عام لإستراتيجية فلسطينية عملية قابلة للتطبيق، وسيكون هذا الإطار بحاجة إلى جهد كبير من قبل ذوي الاختصاص لتحويله إلى خطط تفصيلية وخيارات وبدائل، بحيث تستطيع القيادة الفلسطينية «الجديدة» اتخاذ القرارات الملائمة وفق البرنامج الزمني المناسب.

٢- الافتراضات - المعطيات

الحد الأدنى للحقوق الوطنية، وثيقة الوفاق الوطني.

وهي الحقوق المعروفة المعهودة «الحدود والعاصمة والموارد والمعتقلون واللاجئون»، ومنظمة التحرير وبرنامجها ومنهجها، حيث أجبرت البقية على الوصول إليه، وأخشى الآن أن يصبح ذلك الحد الأقصى، بمعنى أن نهاية المفاوضات سوف تنتهي إلى أقل منه.

وإسرائيل غير راغبة في الحل السلمي، إلا حسب رؤية هي تصنعها، ولا تشمل أياً من الثوابت الفلسطينية في الحد الأدنى، وليس هذا مرتبطاً بالحكومة التي تحكم فيها أو الائتلاف المشكل، ولا نجد في الطيف السياسي الإسرائيلي من يؤيد الموقف الفلسطيني بخصوص القدس واللاجئين والسيادة الكاملة.

والمفاوضات السياسية ووضعها الحالي وبمنهجياتها الحالية، غير قادرة على انتزاع الحقوق الفلسطينية المتفق عليها كحد أدنى، وعلى الرغم من اعتراف القيادة المفاوضة بالإحباط، فإنها ما زالت مصرة على أنها الخيار الوحيد، وليس هناك ما يؤيد رغبة القيادة في تغيير قواعد اللعبة، فالقيادة الحالية مصرة على حماية أمن إسرائيل دون مقابل، فـ«خارطة الطريق» تشير إلى أن وجود السلطة الحالية مرتبط باستمرار المفاوضات، وأصبح الشعار هو «المفاوضات حياة».

أرى أن توحيد الصف الفلسطيني ضرورة ومتطلب سابق لأي إستراتيجية فلسطينية، والورقة المصرية بداية، والمطلوب توحيد للرؤية السياسية والمقاومة وفق وثيقة الوفاق الوطني، بحيث لا تكون السلطة عائقاً، ويجب هنا إشراك المفكرين والمتخصصين في اقتراح الإستراتيجية بعيدة المدى، ثم يتم عرضها على السياسيين.

الفلسطينيون وحدهم غير قادرين على التصدي للاحتلال الصهيوني وبرنامجه، وهذا يعني أن المسؤولية عامة، عربية وإسلامية وإنسانية، فضلاً عن موضوع ميزان القوى والتطورات في المنطقة، وبخاصة في توفير الضابط للإستراتيجيات والضامن للوحدة.

٣- الإستراتيجية المستقبلية

الإستراتيجية المرحلية، والآنية، مرتبطة بالتنفيذ وليس بالزمن، والهدف هنا يجب أن يكون العمل نحو تغيير المعادلة القائمة بتقوية الموقف الفلسطيني

واستعادة الأوراق، كما توجد أهداف فرعية متمثلة بتحقيق برنامج الوفاق الوطني، وتغيير أجندة المفاوضات ونهجها، واستعادة البعدين العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية، وإدارة الوضع الفلسطيني في الضفة والقطاع وفق أصول الشراكة والقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

- الأدوات والآليات للتنفيذ

هنا أبدأ من الدائرة الفلسطينية، والمطلوب منها التوحد بإنجاز المصالحة والاتفاق على برنامج سياسي وبرنامج مقاومة مرحليين، متفق عليهما، تصوغه وتشرف على صياغته القيادة الجديدة، إضافة إلى تهيئة الأجواء المناسبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، تشريعية ورئاسية ومجلس وطني، وإصلاح منظمة التحرير بما يشمل: مؤسسات منتخبة، وميثاق وطني جديد، ووقف المفاوضات والأجندة الحالية، ووقف التنسيق الأمني والالتزام بخارطة الطريق، وتفعيل المجلس التشريعي لتطوير البيئة القانونية والرقابة على السلطة التنفيذية لمحاربة الفساد الإداري والمالي، وتطوير القضاء، بحيث يرقى لطموحات الشعب من استقلالية وعدالة وكفاءة، وتطوير الأجهزة الأمنية لتكون مؤسسة وطنية مهنية تقوم بحماية أمن المواطن ومؤسساته، وتسهم في الحفاظ على النظام السياسي والمواثيق الوطنية المتفق عليها، وتلتزم القيم الديمقراطية، وكذلك تقوية المقاومة ببرامج وإعادة الهيبة لها بجميع أشكالها، وتهيئة وتعبئة ثقافة المقاومة، والإعداد المادي والمعنوي، وتعزيز الصمود، وإيجاد برنامج شراكة حقيقية في كل المستويات لكل الجهات، وتثبيت كل ذلك عن طريق قوانين يسنها المجلس الوطني والمجلس التشريعي، والكف عن التعاطي مع الشروط الإسرائيلية والأميركية بما يتعلق بالاعتراف بـ«يهودية الدولة»، وضرب المقاومة، والعودة إلى المرجعية الحقوقية للقضية الفلسطينية،

يتبع ←

والرد بالمقاومة والملاحقة القانونية والسياسية دولياً على جرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني باتجاه الوصول إلى تفاهمات معلنة أو غير معلنة تشكل رادعاً للاحتلال.

- الدائرة العربية والإسلامية

وفيما يتعلق بالدائرة العربية والإسلامية، يجب أن تعتمد المحافل العربية والإسلامية الإستراتيجية الفلسطينية، وتحميل العرب والمسلمين مسؤولية الضياع الأول لفلسطين، بمعنى أنهم شركاء في واجب التحرير، والعمل على تعليق المبادرة العربية من أجل تطويرها لتعديل ما يتعلق بقضية اللاجئين، والعمل على تمرير قوانين في الدول العربية، ومن خلال البرلمانات، تمنع أي تراجع عن ثوابت الحد الأدنى المتفق عليها فلسطينياً، وبخاصة تلك المواضيع التي تخصهم مباشرة مثل اللاجئين، والقدس، وتوفير البيئة المناسبة فلسطينياً، لاسيما النزيهة والشفافة، لجمعيات العمل الخيري العربي والإسلامي.

- الدائرة الدولية

وفيما يتعلق بالدائرة الدولية، المطلوب هنا، كسب تعاطف الشعوب بالتركيز على حملات التضامن وعلى البعد الإنساني للقضية الفلسطينية، وكسب تأييد الدول سياسياً واقتصادياً من خلال اللعب بورقة المصالح، وهنا يلزم البعدان العربي والإسلامي، واستغلال كافة المؤسسات الدولية وقوانين الدول المختلفة لدعم الحقوق الفلسطينية، وفضح الإجرام الصهيوني، والعمل على تقديم شكاوى على جرائم الحرب وعلى الممارسات الإسرائيلية اليومية.

٤- الإستراتيجية بعيدة المدى

الهدف الرئيسي منها هو التحرير وإقامة الدولة المستقلة.

الأهداف الفرعية لها: الحفاظ على الوحدة الوطنية، تعزيز الصمود الشعبي، جعل الاحتلال مكلفاً للمحتل.

فيما يتعلق بالأدوات، وبداية من الدائرة الفلسطينية، المطلوب هنا المحافظة على الوحدة والتنمية الشاملة، والمزاوجة ما بين المقاومة والمفاوضات، بينما المطلوب عربياً وإسلامياً إعادة الحياة للمقاطعة الاقتصادية والإسرائيلية للاحتلال، وتعزيز العمل الجماهيري لمنع التطبيع، وتبني العائلات الفلسطينية لتعزيز الصمود، ودعم منظمة التحرير مالياً وسياسياً لتحريرها من الضغوط.

وحول الدائرة الدولية، يجب العمل على تطوير آليات العمل الجماهيري والمؤسساتي لتثبيت صورة «الأبارتهايد» الإسرائيلي والمقاطعة الأكاديمية والاقتصادية والسياسية.

نقاش الجلسة الخامسة

تركز النقاش في الجلسة الخامسة حول الإستراتيجية البديلة المطلوبة في ضوء فشل المفاوضات، والجدل الدائر حول العمل على بناء مؤسسات الدولة في ظل وجود الاحتلال، وما إذا كان ذلك يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق هدف إقامة دولة ذات السيادة على كامل الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ودون معارضة إسرائيل. كما شمل النقاش محاور الإستراتيجية الفلسطينية المستقبلية، في ضوء ورقة د. عمر عبد الرازق حول الاستسلام أو الثبات على الحقوق.

وفي هذا الإطار، تساءل أحد المشاركين (لم يذكر اسمه) في مداخلة له، حول «ما يمكن أن يحصل إذا وصل الشعب الفلسطيني إلى طريق مسدود مع إسرائيل»، قبل أن يوجه إلى قيس عبد الكريم سؤالاً عما إذا كان يتصور أنه «من المجدي إعلان دولة فلسطين قبل إنضاج ذلك على المستوى الدولي، بحيث يكون هناك قرار واضح من الجمعية العامة للأمم المتحدة، يتم الاستناد إليه في نهاية المطاف».

وفي سؤال وجهه إلى عبد الرازق، قال: عندما تبرر الانقلاب الأسود وتقول إن ذلك عملية إصلاحية، هنا أود أن نعرف كيف يكون ذلك أمراً منطقياً؟

وتساءل: من الذي منح «فتح» و«حماس» حق تقاسم الوطن؛ وطن الأمهات والأسيرات والشهداء، في ظل الوضع الراهن الذي نعيشه؟

وتابع طرح استفساراته قائلاً: كيف ستنفذ، ومن سينفذ، الإستراتيجيات الفلسطينية المطلوبة في ظل الحال الذي وصلنا إليه اليوم؟ المشكلة الحقيقة هي الاحتلال، وأي تجميل للاحتلال هو تكريس لسياسة الاحتلال، فالمشكلة في وجود السلطة أو المنظمة هي بقاء الاحتلال ... الاستيطان يزداد والاعتقالات تزداد، وأرى أن أميركا والدول المانحة هي من يهدد القرار الوطني الفلسطيني، إضافة إلى وجود تساؤل حول من هي القيادة؟ وهل هي مع الشعب أو ضده؟ وماذا يريد الشعب الفلسطيني بالتحديد؟

وطرح مشارك آخر (لم يذكر اسمه) في مداخلة له، تساؤلاً حول مقدرة السلطة على وقف التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي. كما وجه سؤالاً إلى بسّام الصالحي حول «الطريق التي يجب أن يسلكها الشعب الفلسطيني لإنجاح مبادرة مجلس الدولة التأسيسي، لاسيما في ظل وجود السلطة والمنظمة، وأيضاً في ظل الاحتلال، بحيث لا تكون مثل هذه المبادرة مجرد إعلان بيان».

كما قدم أحد المشاركين مداخلة تعقيباً على ورقة عبد الرازق، قال فيها: الحكم الذاتي الذي هو مشروع إذلال للشعب الفلسطيني، وهنا أريد أن أقول للدكتور عبد الرازق إن القضية الفلسطينية تسمى قضية العالم الإسلامي بشكل أساسي.

وتساءل مشارك آخر عن الوقت الذي يحتاجه الفلسطينيون لإيجاد إجماع وطني على المبادرة التي طرحها الصالحي فيما يتعلق بتشكيل مجلس الدولة التأسيسي.

ووجه سؤالاً إلى عبد الكريم حول ما إذا كانت هناك «مصالح فئوية، إضافة لظروف السلطة الحالية، لا تسمح لها بتحقيق الإستراتيجية المطلوبة لتعزيز الصمود».

وفي سؤال آخر وجهه إلى عبد الرازق، قال: ما هو العائق الأساسي أمام تحقيق الوحدة، لاسيما أن الخلاف الرئيسي كان على السلطة والمحاصصة؟

وقدم مشارك آخر مداخلة حول «التجاوزات التي تحدث للدستور، لاسيما من حالات قمع في الضفة»، وتساءل: ما هو تعريف الانقلاب؟

وفي مداخلة لأحد المشاركين، تطرق إلى ما يحدث في الضفة الغربية وقطاع غزة من اعتقالات سياسية، وقال: على «فتح» و«حماس» أن يعلما أنه لا مفر أمامهما سوى الوحدة. ووجه إلى الصالحي السؤال التالي: ما هي الآليات التي لا تجعل إعادة تكرار إعلان الدولة الآن، مماثلاً لما حدث في العام ١٩٨٨؟ كما وجه سؤالاً آخر إلى عبد الرازق حول ما إذا كان «المقاوم يريد تصريحاً من السلطة القائمة ليقاوم»، وقال: أين المقاومة المسلحة ضد الجدار والاستيطان في الضفة؟

بدوره، طرح المحاضر في جامعة النجاح الوطنية سائد أبو حجلة سؤالاً على الصالحي، حول موضوع الحدود، وما إذا كان المقصود حدود قرار التقسيم للعام ١٩٤٧، معتبراً أن «إعلان الحدود هو بمثابة اعتراف بحدود الدولة الصهيونية»، وقال: ما هو المغزى السياسي من إعلان تحديد الحدود؟

كما وجه إلى عبد الرازق السؤال التالي: ما الصورة المثالية للمفاوضات في الوقت الراهن؟ وكيف يمكن التوفيق بين برنامج مقاومة مرحلية والمفاوضات، في الوقت الذي تقول فيه «حماس» أن المفاوضات عبثية، وهي أيضاً تطالب بالمقاومة؟

وفي تعقيبه على مداخلات الحضور وأسئلتهم، قال عبد الكريم: إن الجبهة الديمقراطية ضد التجاوزات لحقوق الإنسان والحريات التي يكفلها القانون الأساسي سواء في الضفة أو القطاع، ونأمل بالمساهمة في حملة للدفاع عن حقوق المواطنين في الضفة والقطاع، وأيضاً نحن ندعو لوقف ما يسمى «المسح الأمني» للمتقدمين بطلبات توظيف في القطاع العام لما يشكله من مخالفة واضحة للقانون الأساسي.

وأضاف: إن ما وقع في غزة في ٦/١٥ لا يستطيع أحد أن يقول إنه ليس تمرداً مسلحاً، ونحن شاهدنا في غزة ميليشيات تطلب من الأجهزة الأمنية الشرعية تسليم سلاحها، وأقول إن الأسباب التي أدت إلى ذلك قابلة للنقاش، لكن هذا لا ينفي أن ما حدث كان تمرداً.

وتابع: النقطة الأخرى، أنا مع الرأي بأن مصالح المتنفذين في السلطة تشكل عقبة أمام أدائها وظيفتها، وهذا أيضاً بحاجة إلى نضال من أجل تحجيم دور المصالح المتنفذة.

وقال عبد الكريم: أنا لم أقترح إعلاناً من جانب واحد للدولة الفلسطينية، وأرى أن الإعلان تم في العام ٨٨، وكانت له وظيفة تتمثل بوضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته لإقامة الدولة. وأضاف: الآن مسألة الدولة الفلسطينية باتت أمراً مسلماً به من قبل الجميع، والإعلان يمكن أن يصدر عن مجلس الأمن ويقول إن حدود الدولة هي حدود العام ٦٧ وعلى الاحتلال أن يرحل.

من جانبه، قال الصالحي في سياق تعقيبه على مداخلات المشاركين وأسئلتهم: أعتقد أننا –وبغض النظر عن الرغبة– أمام واقع يشير إلى وجود سلطة في غزة لها مؤسسات وتحالفات خاصة ومختلفة عن الضفة، وأنا ضد سلوك طريق الانقلاب، وما حدث كان انقلاباً على حكومة الوحدة الوطنية، فهناك حكومة تحكم باستخدام القوة.

وأضاف: الآن هناك حكم في غزة لسلطة الأمر الواقع، وأيضاً في الضفة الغربية نشأ وضع غير طبيعي لنمط السلطة بوجود حكومة تشكلت بقرار من الرئيس، حيث جاءت في ظل غياب المجلس التشريعي، على الرغم من أنها يجب أن تأخذ الشرعية منه.

وقال: هذه الحكومة تتجاوز في مسلكها العديد من قواعد القانون الأساسي والحريات، وتريد أن تكون حكومة شمولية، وأن تحتوي في داخلها على كل شيء، ولها ممارسات نحن في حزب الشعب ننتقدها، ولم نشارك فيها، وليس فيها من يمثل الحزب.

وتابع: نحن لسنا شركاء في حكومة الدكتور سلام فياض، والخطر الأساسي القائم هو أنه لدينا الآن حظر عملي على «فتح» في غزة من قبل السلطة القائمة هناك، وفي الضفة هناك حظر على حركة «حماس».

وقال الصالحي: يجب أن يكون هناك استعداد لإنهاء هذا الوضع الشاذ، وهو أمر لم يعد شأناً يعود لكل من «فتح» و«حماس»، فمع الأسف باتت هناك جملة ارتباطات للسلطة جعلت الأمر أكثر تعقيداً، فإذا وقعت الورقة المصرية، هناك مثلاً البند الأول في خارطة الطريق الذي يقول إن على السلطة جمع السلاح في قطاع غزة، وكذلك في موضوع تشكيل حكومة وحدة وطنية، فهذه الحكومة لن تحصل على قبول دولي، وأيضاً ما الذي يضمن أن تكون هناك شراكة في النظام الفلسطيني؟

وأردف: إننا لسنا أمام بشرى قريبة بإنهاء الانقسام. ومع ذلك، فإن الوحدة الآن تمثل تحدياً لحركتي «حماس» و«فتح» والسلطة ومنظمة التحرير، ولكن يجب أن يكون هناك استعداد لتحمل تبعات هذا التحدي، لأن ذلك سيمس جميع الناس، لاسيما أن إسرائيل مارست الحصار المالي والاقتصادي عندما تشكلت حكومة الوحدة الوطنية، فضلاً عن الموقف الدولي حينذاك.

ونوه إلى أن «الحدود في الدولة الفلسطينية هي تعبير عن حق تقرير المصير، وهنا يجب أن نعلن نحن الدولة ونلتزم بقواعد القانون الدولي وسلم الجوار، والفكرة أن نعيد طرح موضوع الدولة من منطلق حق تقرير المصير والحدود أساساً، ثم في سياق ذلك يمكن أن ننطلق في موضوع المفاوضات».

وأضاف: المجلس التأسيسي ليس بياناً فقط، وإذا كانت القناعة أننا لسنا ذاهبين إلى الدولة، أو إنهاء الانقسام، وأن البديل أمامنا عن الانتخابات، إن لم تحصل، سيكون سلطة في غزة يسيطر عليها حزب سياسي واحد، وسلطة في الضفة كسلطة هيمنة واحدة، فإن خيار المجلس التأسيسي للدولة في هذه الحالة يحقق أمرين: أولاً أنه يحدد لنا الهدف بأن السلطة ليست دائمة في ظل الاحتلال، وثانياً قد يساعدنا ذلك في حل مشكلة المجلس التشريعي إلى حين التمكن من إجراء الانتخابات.

وفي تعقيبه على المداخلات والأسئلة، قال عبد الرازق: بالنسبة لقضية توصيف ما حدث باسم «الانقلاب»، نحن قمنا برفع كل ما كان يحدث حينذاك إلى الرئيس، لاسيما حرق مقر المجلس التشريعي، ومقر مجلس الوزراء، والمضايقات الأخرى، وإذا كان ما حدث هو تمرد جاء كردة فعل على تمرد سابق، فليكن، ولكن التمرد الذي كان يحصل هو تمرد أجهزة أمنية على الحكومة الشرعية المنتخبة.

وتطرق إلى «ما كان ينفذ في قطاع غزة من تطبيق لخطة «دايتون» لإسقاط حركة «حماس» وإنهائها»، وتساءل: كون «حماس» اكتشفت الأمر وعدلته، تقومون بتسميته انقلاباً؟

وقال: الصراع ليس على السلطة، بل هناك خلافات واسعة، ففي أثناء لقاءات الحوار في القاهرة، طرح أحمد قريع «أبو علاء» أنه يجب على «حماس» الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ونحن لن نعترف بذلك.

وأضاف: أدعو إلى إرجاع القضية الفلسطينية لحضنها العربي والإسلامي، وأشدد على حقنا في المقاومة بالأشكال كافة، وفيما يتعلق بسبب عدم وجود مقاومة في الضفة الغربية، فهو يعود إلى الأجهزة الأمنية التي تمنع المقاومة بشكل كامل. أما في قطاع غزة، فهناك توافق كامل على المقاومة، كما أن الإعداد للمقاومة وتثبيت صمود الناس وتعزيزه والعيش معهم هو مقاومة بحد ذاته.

وقال عبد الرازق: نحن كنواب نأسف لوقوع أي خطأ أو خلل بشأن ما يحدث من اعتقالات في غزة، ونقول إذا حدث هناك تعذيب فإنه يمارس على مستوى فردي، لكن لدينا الكثير من المعتقلين في الضفة، والكثير منا ملاحقون بسبب الانتماء السياسي.

وفي تعقيبه على مداخلات المشاركين وأسئلتهم، قال الأحمد: الحديث باستخدام مصطلح سلطة في الضفة أو القطاع، يعد جريمة وجزءاً من تكريس الانقسام، وأرجو أن لا يكون الزمن الحالي زمن التجهيل المبرمج.

وأضاف: قضية المصالحة ليست فيها مجاملات، وقضية الحكومة أيضاً ليست فيها مجاملات، فالحكومة هي حكومة الرئيس الذي قال إنها ليست لها علاقة بالنواحي السياسية، وهنا أقول مثلاً إن مشاركة د. فياض بمؤتمر «هرتسيليا» كونه رئيس الحكومة كانت خطأً.

وفيما يتعلق بموضوع المقاومة، قال: كفى تجهيلاً للشعب الفلسطيني، ويجب توضيح معنى المقاومة وهل هي كفاح مسلح أم لا.

وحول دعوة المجلس التشريعي للانعقاد، اعتبر الأحمد أنه «لا يوجد شيء اسمه نواب في الضفة ونواب في غزة، وهيئة مكتب المجلس الموجودة الآن غير قانونية لأن مدتها انتهت.

الجلسة السادسة

مديرة الجلسة: سهى البرغوثي

عضو مجلس إدارة مؤسسة الضمير

الممارسة النضالية، الأبارتهايد، وآفاق التغيير في الإستراتيجية الفلسطينية

علاء العزة

محاضر في جامعتي بيرزيت وبيت لحم، ومرشح لنيل الدكتوراه في الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية

«إن الأمل يكمن في التناقض»
برتولد برخت

إن الحديث عن الأمل قد يكون مستغرباً بعض الشيء في أجواء يسودها التشاؤم في فلسطين اليوم، إلا أن هذا الأمل له مبرراته التي سأطرحها. إن قراءة مدخلات الواقع السياسي كما قدمه الكثير من الزملاء تشير إلى أن مخرجات هذا الواقع المستقبلية غير مبشرة فلسطينياً، فالاحتلال ما زال يمارس كافة أشكال منع إمكانية الوصول إلى أبسط صور التحرر المرجوة فلسطينياً. أما الولايات المتحدة، فلم تبرح مكانها ومشروعها الإمبريالي على الرغم من تفاؤل البعض بعد انتخاب باراك أوباما رئيساً؛ لما يمثله من رمزية ليبرالية؛ «الأسود»، «تاريخه الشخصي». أما عربياً، فلا يحتاج الأمر إلى ذكاء لنعرف مدى التشرذم العربي وغياب الإرادات السياسية عند الأنظمة، وحتى تواطئها مع المشروع أو المشاريع الأميركية. فلسطينياً، فحدّث ولا حرج، فمن ناحية هناك غياب لإستراتيجية للتحرر الوطني توجت من ناحية أخرى بالانقسام الداخلي.

ما الذي يدعو إلى الأمل في خارطة سياسية كهذه؟ إن ما يدعو إلى الأمل بالتحديد هو أن مجمل القراءات المقدمة للواقع السياسي تنطلق من براديغم أو نموذج أساسي مستقى من التحليل السياسي «العقلاني» «الحداثي»، الذي يمكن وصفه بالتمركز حول الذات الأوروبية –الليبرالية منها– في فهم الواقع السياسي. وهو النموذج المستند إلى وحدات تحليلية منتظمة كالدولة، والمنظمات الدولية، والقانون الدولي، والضغط السياسي الدولي، والمصالح ... الخ. إلا أن الواقع في السياقات الاستعمارية مختلف، ويحتاج إلى إعادة النظر في النموذج الذي تحسب فيه مصادر القوة والضعف من أجل تجاوز الشرط الاستعماري. وهنا نقصد إعادة تقييم مصادر القوة والضعف من أجل إعادة صياغة الإستراتيجية الفلسطينية من خلال إعادة الاعتبار لبراديغم التحرر الوطني. إن إعادة الاعتبار لبراديغم التحرر الوطني يعتمد على مصادر قوه كامنة يجب إعادة الاعتبار لها.

الذاكرة كمصدر لقوة كامنة

في مجمل الحوارات التي أقوم بإجرائها أجد تكراراً لمقاربة الانتفاضتين «انتفاضة العام ١٩٨٧، وانتفاضة الأقصى»، حيث يتقرر عنصر النوستالجيا، أي الحنين إلى الماضي؛ إلى الانتفاضة الأولى، والألم والأسى فيما يتعلق بالانتفاضة الثانية[١].

إن وجود الذاكرة الجميلة في أذهان الفلسطينيين في الانتفاضة الأولى هو عنصر قوة مهم في معادلة القوة والضعف. نعم، قد يكون هنالك تشويه تجميلي للماضي في الذاكرة أو رومانسية زائدة من الجيل الذي قاد ونشط في الانتفاضة الأولى، إلا أن المثير في الأمر هو وجود تصور شبيه عند أجيال لم تعش تلك المرحلة.

إن أحد أهم عناصر النوستالجيا للانتفاضة الأولى يتمركز حول شكل الممارسة النضالية التي أخذت طابعاً ديمقراطياً من خلال مشاركة قطاعات واسعة في العملية النضالية اليومية، بحيث أصبح الشعور الوطني ممارسة يومية، وذاتياً ارتبطت الانتفاضة الأولى بشعور القدرة على الفعل والمشاركة. وليس من فراغ أن تلك التجربة وصفت من البعض بالانتفاضة الشعبية الكبرى، مع التركيز على الصفة «الشعبية»، أي مدى المشاركة الجماهيرية. إذن، نحن نتحدث عن عنصر قوة كامن يمكن تفعيله والبناء عليه فلسطينياً من أجل الخروج من مأزق الآفاق المغلقة.

النضالات المحلية

إن الحديث عن الحراك الشعبي وذاكرة النضال الشعبي يأخذنا إلى واقع وممارسات الحراك الشعبي ضد الجدار في القرى الفلسطينية «نعلين، بلعين، المعصرة، بدرس، جيوس»، لقد بدأ العمل الشعبي من المرحلة الأولى لبناء الجدار وسقط شهداء واعتقل الكثيرون في المظاهرات. إلا أن هناك مجموعة من الملاحظات حول هذه التجارب في الفترة الأخيرة (خلال السنة الماضية): أولاً، زيادة عمليات القمع لأنماط النضال الشعبي في هذه القرى من ناحية، وزيادة التغطية الإعلامية والتحذير من المقاومة الشعبية في الصحافة الإسرائيلية؛ مثلاً وجود المتضامنين الدوليين، الذي وصف يوماً بالسياحة السياسية، واليوم أصبح خطراً يستوجب الدخول إلى رام الله من أجل اعتقالهم. من الجدير بالذكر هنا، أن الإعلام الإسرائيلي مرتبط بشكل كبير مع المؤسسة الأمنية. وينطبق المنطق نفسه على حملة ونشاطات أسبوع الفصل العنصري، إضافة إلى حملة (المقاطعة وسحب الاستثمارات)، كما يجب الإشارة إلى ملاحظتين إضافيتين، الأولى: التحول في خطاب الناشطين في مقاومة الجدار من المحلية إلى خطاب وطني ودعوات لتعميم التجربة. والثانية: استمرار النشاطات في بعض القرى

حتى بعد استكمال بناء الجدار، وهو ما شكل إزعاجاً جدياً للاحتلال، وعزز من فرصة تعميم التجربة.

إن جمع عنصري النوستالجيا والحراك الشعبي والتضامن اليوم، يشير إلى أن المقاومة الشعبية هي مصدر قوة في اليد الفلسطينية، وبالتالي يجب إعادة الاعتبار إلى هذه الممارسة النضالية الشعبية كأحد مصادر القوة التي لا تحسب عادة في نماذج التحليل السياسي.

الدعوات إلى انتفاضة جديدة

إذن، هل هي دعوة لانتفاضة شعبية جديدة؟ نعم، هي دعوة لانتفاضة جديدة، شبيهة بالانتفاضة الأولى العام ١٩٨٧، أسمعها في الأحاديث والحوارات لناشطين من معظم المشارب السياسية، والفترة الأخيرة أصبحت موضوعاً لمقالات حتى في الصحف الرسمية. لكن، إن مجرد الدعوة لانتفاضة أو تعميم للمقاومة الشعبية غير كاف، وقد يوقعنا في فخ الاختزال وغياب الجدية من جهة، والوقوع مجدداً في فخ الشرط الاستعماري من جهة أخرى.

لتوضيح ذلك، لا بد من الحديث عن ثلاثة مفاصل أساسية هي: الخطاب، الممارسة النضالية بين التجربتين في الانتفاضتين، وأخيراً أهداف المقاومة الشعبية ضمن سياق إستراتيجي طويل الأمد.

الخطاب وعملية إعادة الترميز الاستعمارية .. المقاومة الشعبية بلا عنف

في المرحلة الأخيرة نلاحظ أن هنالك استخداماً كبيراً لمصطلح «اللاعنف»، في الخطاب السياسي الفلسطيني، ويأخذ هذا الاستخدام شكلين: الأول في الخطاب الداخلي الموجه للفلسطينيين، والثاني الموجه للعالم. أما في الموجه فلسطينياً، فنرى حضور مصطلح المقاومة الشعبية، وتغييب أو تغطية على مفهوم اللاعنف، إلا أنه وفي الوقت نفسه لا نرى أن هناك خداعاً للذات في استخدام المفاهيم، حيث لاحظت مثلاً في أحد النشاطات أن الأوراق التعريفية مكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية، ففي العربية نرى تعبير المقاومة الشعبية، أما في الإنجليزية فنرى تعبير «اللاعنف»، وبالطبع لا يعود السبب إلى غياب كلمات إنجليزية لترجمة تعبير المقاومة الشعبية. التفاوت في الدلالات بين فكرة اللاعنف وفكرة المقاومة الشعبية واضح للعيان، فالمنطلق في الأول يستند إلى نقطة مرجعية وهي العنف، وأن المشروع هو نفي هذا العنف بـ «لا»، وهذا ما يفسر كمدخل عدد كبير من المؤسسات غير الحكومية الدولية في دعم «اللاعنف». ليست هنالك مشكلة أصلانية مع تعبير «لا عنف»، المشكلة هنا في السياق الثقافي والإسقاطات السياسية للمفهوم من جهة، ولإعادة الترميز الاستعماري من جهة أخرى.

أما في الثاني، فيعيدنا إلى ما قدمته د. سامرة إسمير حول الدولة وعلاقتها بالعنف[٢]. فالفلسطيني يحاكم كدولة، واليوم يستخدم الاحتكام إلى مفهوم الدولة كأساس في مشروع التحرر. وهنا لا بد من العودة إلى التنظير السياسي حول علاقة الدول بالعنف، أي وصف «ماكس فيبر» للدولة بأنها الكيان الذي يحمل شرعية احتكار العنف[٣]. أي خطورة في ذلك؟ عند حديثي مع بعض الزملاء، أشار أحدهم إلى وجوب الانتباه إلى محاولات تكييف المقاومة على المقاس الاستعماري، أي القبول بالمنطق الاستعماري المهيمن[٤].

وهنا لا بد من ذكر قصة أحد المزارعين في إحدى القرى، حيث ربط نفسه بشجرة الزيتون لمنع اقتلاعها، لوجود الصحافة الكثيف في المنطقة، اقترب أحد جنود الاحتلال ليقول لأحد المصورين قل لأصحابك «وصلت الرسالة، يمكنك العودة إلى البيت الآن». إن منطقاً كهذا لا يستند إلى واقع استعماري، وإنما يستند إلى منطق احتكار الدولة الاستعمارية لاستخدام العنف، وكأن الحديث يدور عن دولة ليبرالية وديمقراطية يحمل فيها المواطن إشارة للاعتراض على سياسة دولته، بالمقابل حتى الكيان السياسي الفلسطيني –«مشروع الدولة»– فلا يمتلك شرعية استخدام العنف حتى للدفاع عن نفسه ضد الخارج، وإنما يمتلكها في الضبط الاجتماعي.

أما الأمر الآخر، فهو إعادة الترميز الاستعماري للانتفاضة الأولى، الذي حاول أن يسقط مفاهيم اليوم على الماضي، حيث نرى الكثير من الفلسطينيين يستغلون خطاب أن الانتفاضة الأولى كانت «لا عنف» مقابل الانتفاضة الثانية التي كانت عنيفة، وهذا هو لب الخطاب الاستعماري، فوصف العنف لا ينطبق إلا إذا كان فلسطينياً، وبالتالي يجب الحذر من قبول إعادة ترميز تجارب المقاومة من أجل أن تتوافق مع الخطاب الاستعماري القائم على ثنائية «العنف واللاعنف».

ويبقى السؤال: هل الفلسطينيون مجبرون على استخدام الخطاب الاستعماري نفسه من أجل أن يتحدثوا؟ أنا لا أعتقد ذلك، فالخطاب ذو اتجاهين، أي مخاطب وسامع، والسؤال: من الأهم في السماع أهو المستعمر أم الشعب الخاضع للاستعمار وحلفاؤه؟ إن اختيار الإجابة عن السؤال الثاني يعطي المفتاح لإجابة الأول.

المقاربة مع الانتفاضة الأولى

عند الحديث عن الانتفاضة الأولى والممارسة النضالية لا بد من التذكير أن الممارسات النضالية، بشتى أنواعها شبه منتظمة، وهدفها الأساسي تحطيم مؤسسات الحكم الاحتلالية، وإفقاد دولة الاحتلال الشرعية وإعطاؤها لقيادة وطنية.

مع بداية انتفاضة الأقصى جرت محاولات لمزاوجة النضال المسلح مع العمل الشعبي. ماذا حدث آنذاك؟ وما هي المقاومة الشعبية ممارساتياً؟

عند الحديث عن ممارسة المقاومة الشعبية يجب الانتباه إلى الفروق البنيوية من جهة، والثقافية السياسية من جهة أخرى بين تجربتي الانتفاضتين.

إن الممارسة النضالية في الانتفاضة الأولى –في يومياتها– ركزت على البعد الرمزي –رفع العلم والكتابة على الجدران وتوزيع البيانات مثلاً. اليوم، العلم الفلسطيني موجود في كل مكان، أما الكتابة على الجدران والبيان فأصبحت غير ذات فائدة في وجود كل أنواع الإعلام المرئي والمسموع.

أما الإضراب، الذي شكل إحدى أهم حلقات إفقاد الاحتلال سلطته، فقد أصبح عبئاً، حيث ماذا يعني الإضراب اليوم؟ إغلاق المحال التجارية والمدارس، وهذا زيادة في الضغط على الناس، وليس لها تأثير يذكر ضد الاحتلال. وذلك أيضاً ينطبق على رفض دفع الضرائب كجزء من العصيان المدني، واليوم الضرائب هي عوائد فلسطينية. إذاً، هناك تحولات على الرمزية التي مثلتها الانتفاضة نضالياً، هذه التحولات بالأساس مردها التحول من مشروع التحرر الوطني إلى مشروع «بناء الدولة». اليوم هنالك علم، ومحطة إعلامية، ووزارات، وكل قشور السيادة دون السيادة[٥].

وخلقت التحولات البنيوية في بناء السلطة الفلسطينية حاجزاً جديداً بين الشعب المحتل وسلطة الاحتلال، ما يجعل العمل الجماهيري غير مؤثر، ولنأخذ الدعوة للامتناع عن العمل في أراضي الـ ٤٨، كانت دعوة للإضرار بالاقتصاد

يتبع ←

الإسرائيلي، أما اليوم فقد بات العمال الفلسطينيون قصة منتهية، بمعنى لا حاجة لهم، لأسباب عديدة، منها التحول في الاقتصاد الإسرائيلي، الليبرالية الجديدة، واستقدام العمال من آسيا، وقد سبقت ذلك سياسة رابين في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، المسماة غزة خارج تل أبيب (أي التقليل من الاعتماد على العمال الفلسطينيين)، إضافة إلى عملية الفصل والحواجز التي هي صلب اتفاق أوسلو[٦].

تحول بنيوي آخر هو وجود مصالح عند النخبة السياسية الحاكمة بمنع الحراك الشعبي، ولهذا تحليلات عدة، منها ما يتعلق بالاقتصاد السياسي ومصالح رأس المال، الكيانية السياسية، والقدرة على الضبط الاجتماعي، وغياب الرؤية التحررية، وبقاء الرؤية الأمنية. وأعتقد أن هناك خليطاً من البنى التي تمنع العمل الجماهيري، وهذا واقع على الأرض.

آفاق مستقبلية

إذاً، نحن أمام واقع جديد ثقافياً وبنيوياً يجعل من الممارسات النضالية التي استخدمت في الانتفاضة الأولى أكثر صعوبة وأقل تأثيراً، فما العمل في سياق كهذا؟

عند محاولة الإجابة عن هذا السؤال، يجب أن نعود إلى ماذا نريد كشعب مستعمَر، فعندما سألت أحد الناشطين عن آفاق الحل أو طبيعته، أجابني «إننا الضعفاء في هذه المعادلة، وإن من يجب أن يعطي حلولاً هو الذي خلق المشكلة».

وإذا ما أخذنا هذه الكلمات لوصف واقع العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر، نجد أمامنا كلمات عزمي بشارة بأن «مهمة المستعمَر ليس إيجاد الحلول وطرحها على المستعمر، وإنما مهمته هي المقاومة».

وهذا ما ينقلنا إلى الإستراتيجية الفلسطينية، وما هي أهدافها، أولاً لنبدأ بمقاربة الأبارتهايد مع الواقع الفلسطيني. هنالك اتجاهان لوصف واقع فلسطين في الأبارتهايد، فالاتجاه الأول يتحدث عن دولة مستقلة ويصف الاحتلال بـ«الأبارتهايد»، أي يزاوج بين تغير الاحتلال و«الأبارتهايد»، ويطالب بالاستقلال على الأراضي المحتلة في العام ٦٧. أعتقد أن هنالك تناقضاً بنيوياً بين الدعوة إلى دولة مستقلة ووصف الأبارتهايد العرقي. ألا يمكن النظر إلى إنشاء دولة فلسطينية «التي هي مصلحة أميركية وإسرائيلية»، كإحدى وسائل فرض الأبارتهايد من خلال إنشاء بانتوستان فلسطيني باسم الدولة؟[٧]

أما المقاربة الثانية، فترى الأبارتهايد وصفاً قد يوصلنا إلى دولة ديمقراطية في كل فلسطين لكل ساكنيها ولاجئيها، وبالتالي إسقاط الدولة المستقلة من الحسابات، وهل هذا الحل هو إسقاط للتحرر الوطني؟ وهنا لا أرى ذلك، وأعتقد أن وصف التحرر الوطني مرتبط بالأساس ليس بالجغرافيا، وإنما بتفكيك المؤسسات العنصرية – الاستعمارية.

هناك تقدير كبير لأشكال المقاومة الشعبية اليوم في فلسطين، كما أن وجود أي نشاط مناهض للاحتلال هو شيء إيجابي بالمطلق، وهو إبقاء القضية حية إعلامياً وفلسطينياً، وبالتالي الحديث عن تعميم التجربة أو دعمها يحتاج إلى تفكير عملي.

يجب أن يكون هناك حراك من المدن والتجمعات السكانية باتجاه القرى التي تناضل اليوم ضد الجدار. كذلك، يجب أن تعمل الأحزاب السياسية على تحريك عناصرها باتجاه هذه القرى، ولماذا يقتصر حضور المظاهرات الأسبوعية على بعض القيادات بشكل رمزي؟ مطلوب أن يكون العمل النضالي بشكل يومي في المناطق المصنفة (ج)، وهنا ليس المطلوب تفصيل النضال على مقاس النموذج الإسرائيلي، ولكن منعاً للتضارب مع السلطة، والدخول في نفق صراعات داخلية، والعمل فيما يمكن العمل فيه.

لماذا لا يكون النضال من أجل قضايا محددة؟ فمثلاً بالنسبة لكمية المياه التي تصل المدن الفلسطينية، لماذا لا تقوم مظاهرات ضد الاحتلال من أجل زيادة كمية المياه، بمعنى الضغط من أجل قضايا محددة؟ وهذا الشكل من النضال هو محاولة لنقل الصراع أيضاً إلى حلبة المسؤولية القانونية لدولة الاحتلال، أو النضال ضد الأبارتهايد الممارس بشكل يومي.

هذا يحتاج إلى إعادة الثقة بالقيادات السياسية، التي تحتاج هي ذاتها إلى مصارحة حول انغلاق الأفق، والمطلوب هو توحيد الخطاب الإعلامي حول فكرة الأبارتهايد، وما تحمله من أبعاد قانونية دولية كونها جريمة ضد الإنسانية، إضافة إلى توحيد الجهود الرسمية مع الممارسة الشعبية للمقاومة، والتركيز على فكرة المقاطعة الدولية لإسرائيل وللبضائع الإسرائيلية، إضافة إلى ضرورة خلق رموز جديدة واقتصاد مقاوم. وكل هذا يحتاج إلى إعادة الاعتبار لبراديغم التحرر، ورفض استدخال براديغم الدولة والخطاب الاستعماري[٨].

الهوامش:

١) استناداً للمادة الإثنوغرافية التي أقوم بجمعها حول الثقافة السياسية في الأراضي المحتلة.

٢) انظر ورقة د. سامرة إسمير: «قوانين التجلي والخفاء».

3) Weber. Max (1919) 'Politics as a vocation, in: From Max Weber: essays in sociology. By H. H. Gerth, C. Wright Mills (London: Routledge), 2003.

4) Gramsci. Antonio (1971) 'Selections from the Prison Notebooks,' International Publishers, New York, 1971.

٥) حول هذه النقطة انظر كتاب جميل هلال، النظام السياسي بعد أوسلو، مؤسسة مواطن، ١٩٩٨.

٦) حول هذه النقطة انظر كتاب ليلي فرسخ: العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة ١٩٦٧ – ٢٠٠٧، مؤسسة مواطن، ومركز الدراسات الفلسطينية.

٧) في تجربة النضال الأفريقي الأسود ضد دول الأبارتهايد؛ سواء جنوب أفريقيا أو ناميبيا، قامت الأنظمة العنصرية بإنشاء البانتستونات أو «الأوطان» –بانتوستان يعني وطن– من أجل التخلص من العبء الديموغرافي الأسود وطلبت من العالم الاعتراف بها، والمفارقة أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي اعترفت بأحد هذه الأنظمة وأقامت له سفارة.

٨) انظر ورقة مضر قسيس حول الخطاب الفلسطيني.

الجلسة السادسة

«السلطة» .. هل من دور خارج «احتمال الدولة المستقلة»؟

خليل شاهين
كاتب وباحث

ثمة فرضية تنطلق في الجدل الفلسطيني حول مصير السلطة الوطنية ودورها من "الفهم الرسمي" الفلسطيني للسياق العام لمسار أوسلو، وليس بالضرورة من نصوص اتفاق أوسلو نفسه، وهو فهم يربط ما بين السلطة والدولة؛ بين مرحلتين "انتقالية" انتهت، و"نهائية" تحيط الشكوك بكيفية انتهائها.

في الواقع، لم يتجاوز المنحى الرئيسي للجدل التسليم بفرضية الربط بين السلطة والدولة وفق الرؤية الفلسطينية لها، بالتركيز على ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمآل دور السلطة ووظيفتها لا تقطع مع "احتمال الدولة". لكن ماذا عن مصير السلطة خارج احتمال قيام الدولة المستقلة "ذات السيادة" بالمفهوم الفلسطيني، أو في ظل اضمحلال خيار الدولة أي انهيار ما يعرف باسم "حل الدولتين"؟

هنا، يصبح من الضروري التفكير بتوسيع السيناريوهات الثلاثة بإضافة اثنين آخرين: السيناريو الرابع ينفتح على خيارات أخرى من بينها تبدد "احتمال الدولة". أما السيناريو الخامس، فهو ينطلق من قوة المسار الذي يدفع نحو تسوية خارج "احتمال الدولة المستقلة"، ولكن في نطاق ما أسماه البعض "دولة البقايا"، مع تكييف دور السلطة ووظائفها لتمتد إلى سنوات طويلة دون حل نهائي للصراع، إما بإبقاء الوضع على حاله عبر صيغة لاستمرار إدارة الصراع، وإما بفرض "دويلة" مؤقتة أو دائمة في كانتونات لا تختلف من حيث جوهر دورها عن السلطة القائمة، ولا عن جوهر خيار إدارة الصراع دون حله.

سوف تسعى هذه الورقة إلى فحص الخيارات –السيناريوهات الخمسة، لكنها ستركز على الخيار الرابع، أي سيناريو انهيار ما يعرف بـ "حل الدولتين"، في مواجهة مخاطر فرض السيناريو الخامس الذي تتراجع مع الزمن قدرة السلطة على مقاومته.

١) التمسك بالسلطة:

يستند هذا السيناريو إلى إمكانية تحول سلطة الحكم الذاتي إلى دولة، عبر إعادة بناء خيار العودة إلى المفاوضات وفق شروط محددة، أو ربما عبر جهد لبناء ما يسميه البعض "مؤسسات الدولة"، وصولاً إلى لحظة قد تفرض فيها متغيرات في التوازنات الإقليمية والدولية، أي ميزان القوى الخارجي، على إسرائيل "حل الدولتين" بشكل أو بآخر. وثمة جدول زمني لهذا المسار محدد بعامين، على الأقل وفق خطة حكومة د. سلام فياض "بناء الدولة وإنهاء الاحتلال". النتيجة، أن أصحاب هذه الرؤية يؤمنون بوجوب التمسك بالسلطة انطلاقاً من واقعية تحولها إلى دولة، ولكن عبر تسوية تفاوضية مرهونة بتحول في العوامل والتوازنات الخارجية، حتى وإن ألمح خطابهم إلى إمكانية "فرض" الدولة كأمر واقع خلال أفق زمني محدد.

ينطوي هذا السيناريو على مخاطر ليس أقلها تبدد الرهان على متغيرات لا تبدو في الأفق على صعيد ميزان القوى الخارجي، لكن مع استمرار الإخلال

بميزان القوى الداخلي لصالح القوة المحتلة، ما يعني في النهاية، إبقاء الوضع الراهن على حاله بالنسبة لدور سلطة الحكم الذاتي، مع تغيرات على أرض الواقع تفرضها إسرائيل بقوة الاستيطان والتهويد، والجدار، وكذلك السلاح.

٢) حل السلطة:

يستند هذا السيناريو إلى عدم إمكانية تحول مشروع السلطة إلى دولة، بسبب انسداد أفق التسوية التفاوضية، والشكوك في إمكانية الوصول إلى "حل الدولتين" وفق الرؤية الفلسطينية في المدى المنظور. والنتيجة أن أصحاب هذه الرؤية يطالبون بحل السلطة، انطلاقاً من تحولها إلى عبء على خيار المقاومة الذي لا يمكن الجمع بينه وبين السلطة. لكن هؤلاء في الغالب يؤمنون بأن فرصة قيام الدولة المستقلة ذات السيادة على الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ لم تتبدد بعد، وأن مسألة قيامها –على الرغم من تآكل "جغرافيا الدولة" بفعل الاستيطان والتهويد– إنما تحتاج إلى "جرعات" إضافية من المقاومة، دون أن يوضحوا كيف ومن سيدير شؤون المجتمع الفلسطيني بعد حل السلطة، ولا آفاق تطور الصراع نفسه بعد "تنازل"

يتبع ←

القيادة الفلسطينية عن مسؤوليتها في إدارة شؤون المجتمع لصالح سلطة الاحتلال.

٣) إعادة التشكيل باتجاه الدولة:

السيناريو الثالث يقع بين السيناريوهين السابقين، وهو يدعو إلى عملية "فك وتركيب" في بنية السلطة ودورها ووظائفها، وينطلق أصحابه من وجوب "التمرد" على محددات اتفاق أوسلو، وإعادة تشكيل السلطة على قاعدة أن "حل الدولتين" مؤجل في ظل انسداد أفق التسوية في المدى المنظور، وبالتالي المطلوب مراكمة التغييرات على الأرض عبر إيجاد صيغة تتيح وجود سلطة تدير شؤون الفلسطينيين، ومقاومة تجعل كلفة استمرار الاحتلال أعلى من بقائه. لكن أصحاب هذا الرأي لا يوضحون طبيعة التغيرات المطلوبة في بنية السلطة ووظائفها بشكل يتيح بقاءها بالتزامن مع ممارسة المقاومة، وصولاً إلى لحظة يصبح فيها التفاوض من جديد حول "حل الدولتين" أمراً ممكناً. وفي كل ذلك، ليس من الواضح حدود الثمن الذي يمكن أن تدفعه سلطة يعاد تشكيلها بالتمرد على محددات اتفاق أوسلو، وفي ظل تصعيد المقاومة، دون توفر معطيات مساندة في الوضعين الإقليمي والدولي.

٤) إعادة التشكيل في غياب خيار الدولة:

هذا السيناريو يطرح أيضاً إعادة تشكيل السلطة لكن لفترة انتقالية تختبر فيها إمكانية قيام دولة مستقلة، فإن انفتح أفق التسوية يصبح خيار تحول السلطة إلى دولة واقعياً، وإن انغلق يصبح خيار حل السلطة أكثر واقعياً، لكن الفترة الانتقالية تتيح استمرار إدارة شؤون الفلسطينيين لفترة من الزمن يتم خلالها أيضاً فحص الخيارات الإستراتيجية دون الوصول إلى حالة فراغ في قيادة شؤون المجتمع وإدارتها، من خلال بناء بدائل للسلطة لقيادة الشعب الفلسطيني ومقاومته، واستمرار رعاية شؤونه في الضفة والقطاع، في حالة التحقق بإجماع وطني من انهيار "حل الدولتين"، والتحول نحو خيارات أخرى، قد يكون من بينها الدولة الواحدة.

ينطلق أصحاب هذه الرؤية عملياً من ترجيح انسداد الأفق أمام إمكانية تحول السلطة إلى دولة مستقلة ذات سيادة، لكنهم يطرحون إعادة تشكيل السلطة انطلاقاً من رفض انسحاب الحركة الوطنية من تحمل مسؤوليتها في إدارة شؤون شعبها، وترك هذه المهمة للاحتلال تحت شعار تحميله المسؤولية، والحاجة إلى وقت لبناء إجماع وطني على إستراتيجية لمرحلة تجاوز "حل الدولتين"، بما في ذلك إعادة بناء الحركة الوطنية على مقاس خيار الدولة الواحدة والكفاح ضد الأبارتهايد (سواء أكانت الدولة ديمقراطية علمانية أم ثنائية القومية أم غير ذلك)، أو البحث في خيارات أخرى كرفع شعار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

٥) سلطة خارج "احتمال الدولة المستقلة":

يكتسب هذا السيناريو قوته من عوامل عديدة تجعل منه الخيار "الأكثر واقعية" في ظل الضغوط لإطلاق تسوية تفاوضية تقفز عن حل عناصر الصراع، كمصير الاستيطان، والقدس، والمياه، والحدود النهائية، واللاجئين، وغيرها، وتدفع نحو إقامة "دويلة" ضمن حدود مؤقتة توفر إمكانية شراء المزيد من الوقت لتوفير أدوات تمكن من إدارة الصراع دون حله. ومثل هذا السيناريو يقضي من الناحية الواقعية على فرص قيام الدولة وفق الرؤية الفلسطينية، ويقدم حلولاً لإدارة شؤون الفلسطينيين في كانتونات يجري ترسيمها على أرض الواقع.

وهذا السيناريو يتطلب أيضاً إعادة تشكيل السلطة من حيث البنية والدور والوظائف بشكل يعزز مظهرها "الدولاني" دون سيادة، وبما يمكنها من تيسير عملية إدارة الصراع والحيلولة دون تفجره "فلسطينيا". وفي الواقع، تجري منذ الانقسام الفلسطيني على الأقل عملية إعادة تشكيل السلطة في الضفة، بتدخل خارجي، من حيث البنية واصطفافات مواقع القوة والنفوذ السياسية والأمنية والاقتصادية، وإعادة صياغة رسالة الأجهزة الأمنية ووظائفها، وإقصاء مكونات الحركة الوطنية عن مواقع صنع القرار من حيث الجوهر وليس الشكل، بالاستفادة من نموذج بناء السلطة في كل من العراق وأفغانستان، وهو النموذج الوحيد حتى الآن المطروح على أجندة الإدارة الأميركية.

وفي سياق كهذا، قد تصبح خطة بناء ما يسمى "مؤسسات الدولة" في ظل الاحتلال، وأكثرها قوة وتسلطاً بطبيعة الحال هي الأجهزة الأمنية، فرس الرهان على فرض "دولة البقايا" على الفلسطينيين، عبر تسوية تفاوضية، أو ربما دونها.

٦) ما العمل؟

في الواقع، يمكن رصد بعض مظاهر التحول في بنية مركبات السلطة ووظائفها وفق ما ذكر أعلاه، ومخاطر تكيف خطة حكومة فياض "إجبارياً"، وبغض النظر عن النوايا، مع هذا السيناريو دون التوصل إلى حل قضايا الصراع، مع استمرار إقصاء الحركة الوطنية وتراجع دورها في التحكم بالمسار الراهن لإعادة تشكيل السلطة في الضفة، بشكل يجعل "الدويلة" خياراً "لا مفر منه"، فضلاً عن عدم قدرتها أصلاً على التأثير في مسار الكيان قيد التشكل في قطاع غزة بمركباته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

ثمة شكوك في الواقع حول ما إذا كان ممكناً التحدث عن نظام سياسي فلسطيني موحد تلعب فيه المعارضة دوراً في التصدي لمثل هذا المسار. بل يمكن الزعم بعدم وجود معارضة أصلاً، حيث يكاد من الصعب تحديد من هي المعارضة في الحالة السياسية الفلسطينية القائمة حالياً. ففي الكيان

السياسي الذي تهيمن عليه حركة "حماس" في قطاع غزة، تقود "فتح" المعارضة مع حلفاء ممن كانوا سابقاً في موقع المعارضة لها. وفي الضفة، تعيش "فتح" حالة انفصام في الشخصية، حيث تعارض "خلسة" حكومة الضفة التي تستمد جانباً من عوامل بقائها من واقع تصنيفها كحكومة "فتح" ورئيسها. أما ما كان يعتبر فصائل معارضة لحكم "فتح"، فقد بات اليوم ملحقاً بنظام محاصصة يدعي رفضه له عندما لا يكون جزءاً منه، ويلهث وراءه عندما يحفظ له حصة تبقي له تمثيلاً سياسياً لا يكفله له وزنه الشعبي، بدءاً من "الكوتات الفصائلية" حالياً في انتخابات النقابات والاتحادات الجماهيرية، وغداً في انتخابات الهيئات المحلية، وربما بعد غد في هيئات السلطة ومنظمة التحرير.

وضع لا يبشر بخير في دور معارض قادر على شق مسار آخر في مواجهة سيناريو تكييف دور السلطة ووظائفها على مقاس "دولة البقايا"، بل يجوز الاجتهاد بالقول إن هناك ما يكفي من مؤشرات على أن معالم مرحلة جديدة بدأت بالتشكل، أحد عناوينها انهيار الحركة الوطنية التقليدية.

في ضوء ذلك، تتعزز مبررات التركيز على إعادة بناء الحركة الوطنية قبل الانهيار الشامل في دورها، عبر توجيه الجدل الداخلي والتفكير الإستراتيجي نحو فحص الخيار – السيناريو الرابع؛ أي إعادة تشكيل دور السلطة ووظائفها في ظل تبدد خيار الدولة المستقلة ذات السيادة، وفي مواجهة "دويلة الكانتونات"، من خلال إعادة تشكيل بنيتها ودورها ووظائفها خلال فترة انتقالية، بما يحولها إلى أداة في الكفاح الفلسطيني إذا تم اعتماد خيارات إستراتيجية أخرى، ليس من بينها خيار "حل الدولتين"، بما يوجبه ذلك من إعادة النظر في دور منظمة التحرير، وفي بنية ودور مكونات الحركة الوطنية التي ينبغي أن تصبح حينها حركة وطنية عابرة للخط الأخضر، لا محصورة في الكانتونات الجاري فرضها.

نقاش الجلسة السادسة

تركز النقاش في الجلسة السادسة والأخيرة على موضوع العنف واللاعنف، والمقاومة الشعبية في ضوء تجربة الانتفاضتين الأولى والثانية، إضافة إلى السيناريوهات المتعلقة بدور وشكل ومصير السلطة الفلسطينية بعلاقتها بانسداد آفاق العملية السياسية، والخيار الأنسب للتعامل مع هذا الموضوع بطريقة لا تجعل من السلطة بشكلها ووظائفها الراهنة عبئاً على كفاح الشعب الفلسطيني وخياراته الإستراتيجية المستقبلية.

وفي مداخلة له تعقيباً على ورقة علاء العزة، قال سائد داود: يجب إعادة النظر بتعريف مصطلح اللاجئ، ويجب أن نستخدم مصطلح "المهجرين"، كما يجب أن نستخدم مصطلح "الاغتصاب الصهيوني لأرض فلسطين"، وبرأيي أننا كنا نعيش بكرامة خلال الانتفاضة الأولى، بينما الآن إذا قلت "لا لأميركا" فإنك ستقمع.

وفيما يتعلق بآفاق تحقيق هدف إقامة الدولة المستقلة، قال: لا يوجد أمل في تحقيق دولة فلسطينية، فاتفاق "أوسلو" هو اتفاق أمني ويرسخ التبعية لسلطة الاحتلال اقتصادياً، وجاء من أجل إدارة بعض الأمور الداخلية فقط، وأرى أن المفاوضات يجب أن تدعم بالمقاومة.

ووجه سائد أبو حجلة سؤالاً إلى خليل شاهين، جاء فيه: ألا ترى أنه يجب أن نفحص الحراك الدولي والإقليمي المتعلق بكل سيناريو قمت بطرحه حول دور السلطة ومصيرها، لاسيما دور إيران وحزب الله، والولايات المتحدة وأوروبا، لنرى مدى واقعية كل من هذه السيناريوهات الخمسة؟

وطرح أحد المشاركين السؤال التالي على علاء العزة: هل تعتقد أن خطاب اللاعنف والمقاومة الشعبية هو خطاب نخبوي، لاسيما إذا اطلعنا على الخطاب المتداول فيما بين الفصائل؟ وألا تعتقد أن مجرد طرحنا للمقاومة الشعبية في وضعنا الحالي هو خطاب نخبوي؟

وطرح مشارك آخر السؤال التالي: هل استطاعت إسرائيل قولبة اتفاق أوسلو لجعل السلطة مجرد مركز شرطة للاحتلال والمستوطنات؟

ووجه أحد المشاركين سؤالاً آخر إلى العزة، جاء فيه: ما الذي نعنيه باستخدام خطاب المستعمر، وهل هذا تغير بالمقارنة مع الانتفاضة الأولى؟ وما الذي يعنيه ذلك عند الحديث عن المقاومة الشعبية؟

وفي تعقيبه على تساؤلات المشاركين في النقاش، قال العزة: برأيي يجب إخضاع التجربة الفلسطينية لخطاب ينفي العنف، لأنه في مثل هذا السياق يبرز البعد الاستعماري.

وأضاف: هناك ممارسة لأشكال نضالية غير مسلحة، لكن الترميز بشأن اللاعنف ظهر في الانتفاضة الأولى، وقد قاد الدكتور مبارك عوض محاولة لترميز الانتفاضة الأولى بـ "اللاعنف".

وأوضح أن "الفكرة هنا تتعلق بترميز الخطاب وإعطاء شرعية استخدام العنف للدولة، وبالتالي كون الفلسطينيين ليسوا دولة وليست لديهم شرعية الدفاع عن الذات وفقاً للحرب الشرعية في القانون الدولي، فإن مقياس المقاومة يصبح العنف مقابل اللاعنف. ونتساءل هنا أيضاً: لماذا نحتاج لإعادة ترميز؟ لأن الخطاب نفسه يخلق واقعاً، ويساهم في تشكيل واقع سياسي واجتماعي، وهذا بحد ذاته يظهر الواقع الاستعماري.

وتابع: بالنسبة لقولبة "أوسلو"، أنا لا أتفق مع موضوع "البعد الأصلاني" الذي يعتبر أن الإسرائيليين شر بالمطلق من الأزل إلى الأبد، ولكن الموضوع في جوهره عبارة عن علاقة استعمارية، وإذا تخلصنا من الواقع الاستعماري وحصلنا على تحررنا نستطيع أن نعيش معهم.

وأضاف العزة: المقاومة الشعبية هي من بين أهم مصادر القوة التي يمكن للشعب الفلسطيني الاستفادة منها، وهنا نتحدث عن واقع استعماري يتطلب إيجاد عناصر مقاومة جديدة. وأرى أن مثل هذا الخطاب ليس نخبوياً، بل نابع من حاجة الناس لرؤية مستقبل أفضل.

بدوره، قال شاهين في تعقيبه على مداخلات المشاركين وأسئلتهم: ربما يمكن أن تكون هناك في الأفق "دولة ما"، لكنها في الظروف وموازين القوى الراهنة قد تكون "دولة كانتونات"، أو "محمية إسرائيلية"، لكن السؤال المطروح هو: هل هناك من يمكنه من الفلسطينيين التعامل مع أو القبول بمثل هذا السيناريو؟

وتابع: كما أن بقاء الوضع الراهن على حاله إنما يعني استمرار استعصاء تحويل مشروع سلطة الحكم الذاتي إلى دولة مستقلة، ولكن مع دفع ثمن باهظ في ظل المفاوضات العقيمة بسبب استمرار تقدم "مشروع الحل الإسرائيلي" على أرض الواقع بقوة الاستيطان والتهويد والسلاح وغير ذلك من إجراءات إسرائيلية.

وأضاف: بالتأكيد أن تطور كل سيناريو يتطلب النظر إلى العوامل الإقليمية والدولية، وقبل ذلك العوامل الإسرائيلية والفلسطينية الداخلية، ولهذا أنا قلت إن الخيار الذي أفضله هو إعادة تشكيل السلطة لفترة انتقالية لدراسة خيارات ما بعد تبدد حل الدولتين، فهو المفضل والأقل كلفة، كما يفتح الأفق أمام إعادة بناء حركة التحرر الوطني من وجهة نظري، ولكن ليس بالضرورة أن يكون الخيار الأفضل هو الأكثر واقعية، وأن تتم الاستجابة له من مستويات القيادة والفصائل الفلسطينية.

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠٠٩–٢٠١٠

العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية ١٩٦٧-٢٠٠٧
ليلى فرسخ

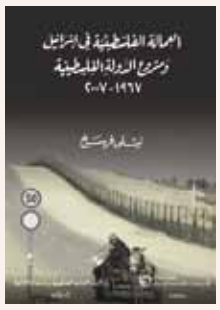

هذا الكتاب منذ أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧، كان للعمالة الفلسطينية المهاجرة يوماً فيوماً دور أساسي في ربط الاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل. فقد استوعب هذا الاقتصاد أكثر من ثلث القوى العاملة المستخدمة، ورسم شكل التنمية الاقتصادية الفلسطينية وطبيعتها. لكن، منذ اتفاق أوسلو للسلام سنة ١٩٩٣، ندرت تدفقات هجرة العمال، وهو ما سبّب انخفاضاً في دخل الفرد الفلسطيني، وأدّى إلى تنبّؤات فحواها أن عهد هذه الهجرة وصل إلى نهايته.

يعرض هذا الكتاب أوّل تحليل شامل لازدياد تدفّق اليد العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل وانخفاضه، ويلقي الضوء على تبادل الاعتمادية بين مصادرة إسرائيل الأرض الفلسطينية وبين استخدام العمّال الفلسطينيين، الأمر الذي يبيّن كيف أن هجرة العمال نجمت عن تطوّر ديناميّات الاحتلال الإسرائيلي ونموّ القوة العاملة الفلسطينية.

وتحلّل هذه الدراسة نمط توريد اليد العاملة الفلسطينية، ودور سياسات إسرائيل المنطقية والاقتصادية تجاه الأراضي المحتلة في إخراج العمال الفلسطينيين من الأرض، وكذلك طبيعة الطلب الإسرائيلي على العمال الفلسطينيين، خصوصاً في قطاع البناء، حيث يتركّز معظم العمّال المهاجرين.

ويعتبر الكتاب الأوّل من نوعه أيضاً من حيث استكشافه طريقة تغيّر أنماط تدفّق العمّال، وانعكاس هذا التغيّر على عملية إعادة رسم حدود ٧٦٩١.

إن تحليل القوى المتناقض ما بين الفصل والدمج بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية يبيّن كيفية فصل قطاع غزة عن إسرائيل بينما تظلّ الضفة الغربية مُدمجة في الدولة اليهودية.

هذا الكتاب يهمّ المختصين بالتنمية والاقتصاد، والدّارسين، وكذلك صنّاع السياسة المهتمين بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

أن تكون عربياً في أيامنا
عزمي بشارة

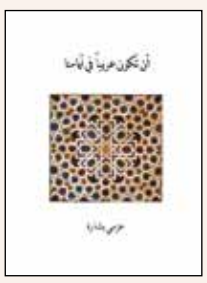

يتألف هذا الكتاب من ثلاثة أقسام (قضايا عربية، المتغيرات الأميركية في نهاية مرحلة بوش، فلسطين والقضية الفلسطينية). وقد توزعت عليها مجموعة دراسات ومحاضرات قدمها الباحث من منتصف عام ٢٠٠٧ وحتى بداية عام ٢٠٠٩.

ما يميز هذه الدراسات والمحاضرات؛

أولاً: براعة الباحث في ربط مسألة النهضة بالهوية العربية والحداثة، وربط مصير القومية العربية بمدى قدرتها على تقبل مهمات وتحديات المجتمع الحديث والعصر الحديث، ومواجهة هذه التحديات بمشروع. كما يربط بين مهمة تجديد الفكر العربي بمشروع بناء الأمة، وتحديد مطالب وبرامج في هذا الاتجاه تكون مفهومة للناس، ويمكن للناس ربطها بمصالحهم المادية والحقوقية كمواطنين.

ثانياً: ما تحمله فصول الكتاب من بعد فكري جديد، وأسلوب تشخيصي تحليلي، إضافة الى ما تجلى فيها من نبض حيوي يشير إلى ضرورة تجديد الفكر، إن كان ذلك في القضية العربية عموماً، أو القضية الفلسطينية.

المنهاج الفلسطيني
إشكاليات الهوية والمواطنة
محرر الكتاب: عبد الرحيم الشيخ

إن صحت مقولة «إن لكل وظيفته في الحياة، حتى لو خدم كمثال سيء»، فإن هذا الكتاب يتناول المناهج الفلسطينية وما تلا إعدادها من درس حولها أو جدل بخصوصها، كتمرين جماعي لتبين ماهية النتاجين، والحكم عليهما إن بالجودة أو بالسوء. وإذا كانت هذه هي الميزة الأولى التي تسهم في فرادة الكتاب، فإن ميزته الثانية أنه في عمومه، كتاب في السياسات التربوية التي قل، إن لم ينعدم، طرقها في السياق الفلسطيني. وإلى هاتين، تنضاف ميزة ثالثة، هي أن أصل هذا الكتاب جهد أكاديمي جامعي خديج إنحال، عبر تعهد فريد من مؤسسة مجتمع مدني رائدة، هي مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، إلى مؤتمر سنوي لتخرج أعماله جيدها ورديئها بعد أن صار بعضها دراسات في كتاب أعد وحرر ليكون دليلاً عاماً لفواعل العملية التربوية ومفاعليها في صنع السياسات وتطبيقاتها ودراسة آثارها انطلاقاً من محاولة جماعية شاملة لقراءة المناهج الفلسطينية الجديدة التي اكتملت في العام ٢٠٠٦.

مدخل في تاريخ الديمقراطية في أوروبا
عبد الرحمن عبد الغني

هذا الكتاب تحاول هذه الدراسة استقصاء الجذور التاريخية التي استوحت البلدان الأوروبية منها أنظمتها الديموقراطية. وبالطبع، فإن استقصاء الجذور يستدعي تناول العوامل والقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة التي أثارت ضرورة وأهمية التحول من أنظمة حكم مركزية مطلقة ذات معالم إقطاعية ما زال بعضها قائماً، إلى أنظمة نمت وتحولت إلى ديمقراطية فيما بعد.

وتكوّن عملية التحول محور هذه الدراسة، فقد شاركت قوى سياسية واجتماعية وتطورات اقتصادية اجتماعية في عملية التحول. كيف جرى ذلك؟

يحاول هذا الكتاب الإجابة عن ذلك.

في المسألة العربية
مقدمة لبيان ديمقراطي عربي
عزمي بشارة

هذا الكتاب مساهمة في تحليل الاستثنائية العربية بشأن الديمقراطية تحت عنوان «في المسألة العربية»، يحيلنا فيها على المسألة القومية بتشعباتها المختلفة، مع إشكالية الدولة والسياسة والثقافة، وما يتفرع عنها من مسائل ملحة؛ مثل شرعية الدولة، وانتشار سياسات الهوية من طائفية، وقبلية، وغيرها؛ من منطلق تشخيصها المعوق للتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، بحيث يصبح الكتاب مقدمة لبيان ديمقراطي عربي. وما يعني أيضاً، أن العناصر التي تمنع تحقق الأمة في داخل الدولة القطرية وخارجها، هي التي تعيق التحول الديمقراطي. وتتلخص المسألة العربية حسب بشارة، بأن المانع من تشكل الأمة العربية هو نفسه، ما يعيق تحول الأقطار العربية إلى دول ديمقراطية.

إن العوامل التي تعتبر مهمة لنشوء الديمقراطية، يُعتبر غيابها عامل إعاقة للديمقراطية، كـ: «الدولة الريعية، ضعف الطبقة الوسطى، ضعف الثقافة الديمقراطية، القبلية والعشائرية، عدم نشوء مواطن فرد ومجتمع تعاقدي». ولا يمكن فهم فعل هذه العوامل بمعزل عن كون التحول الديمقراطي المأمول في البلدان العربية لن يحاكي التحولات نفسها في دول الأصل. إذ لا توجد نظريات تحوّل مؤكدة، تضع برنامج عمل مضمون سلفاً حسب مثال سابق، فكلها استقراء لتجارب مضت. ولا يمكن فهمها معطوفة على المسألة العربية إلا إذا وجدنا الجواب عن سؤال هو، ما هي الخصوصية العربية، وهي التي يلخصها هذا الكتاب بالمسألة العربية.

النساء والقضاة والقانون
دراسة انثروبولوجية للمحكمة الشرعية في غزة
نهضة شحادة

المحكمة الشرعية هي أفضل نافذة للاطلال على المجتمع الفلسطيني، حيث تتبلور فيها علاقات القوة المتمثلة في الجندر، والطبقة، والمستوى الاجتماعي، بأوضح ما يكون.

اعتمدت هذه الدراسة على سوسيولوجيا القانون التي تضع الحياة الاجتماعية، وليس اهداف المشرعين، في محور الاهتمام. وتذهب الدراسة الى القول ان قانون الأسرة المدون لا يطبق في الفراغ، وانما بارتباط شديد بالسياق الاجتماعي السائد. حيث تؤثر في نتائجه رؤية القضاة للعالم، وبنية « الدولة » وفعل الناس، رجالا ونساء.

لقد حاولت هذه الدراسة ان تجيب عن مجموعة من الاسئلة المتعلقة بالممارسات القانونية في المحاكم الشرعية، حيث سعت الى استكشاف كيفية تعامل القضاة والمحامين والمتقاضين، والفاعلين الآخرين مع القانون .

لقد نظرت الدراسة الى تقاطع وتأثير التمايز الاجتماعي السائد بين المتقاضين والقضاة على تطبيق قانون الاسرة . واشتمل ذلك على دراسة الوسائل والمصادر التي يعتمد عليها الفاعلون اثناء التقاضي لتقوية مواقفهم.

وكشفت الدراسة عن وجود تباين خاص بين التصور الايديولوجي لقانون الاسرة الاسلامي وتطبيقه السياقي المختلف تماما. ان تدوين قانون الاسرة الاسلامي ليس مرادفاً لنهاية المرونة والطواعية التقليديتين للفقه الاسلامي . لقد وفرت لنا ملاحظة ما يجري في المحكمة من ممارسات وتحليلها رؤية نضرة لمرامي الفقه، وعدم تماثل النوع الاجتماعي (الجندر) والاستراتيجيات الشخصية فساهمت بالتالي في توفير فهم افضل للتطبيق القانوني.

العَتَبَة في فتح الإبستيم
إسماعيل ناشف

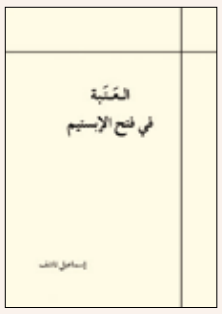

هذا الكتاب كيف يبدو العالم إذا نظرنا إليه من فلسطين؟

هذا هو السؤال الذي أطلق هذه الرحلة في البحث والاستكشاف عن أبنية إنتاج المعرفة الحداثيّة، ومن ثَمّ عن المعرفة بشكل عام. فممّا لا شكّ فيه أنّ الذات، في بحثها عن مستقرّ لها، لا تجد إلاّ رحلاتها كمرتكَز ترى منه هذا العالم، وذلك لتصوغه بمقدار، وليصوغها بمقادير أخرى؛ إذ ما فتئت الذات الفلسطينيّة تصطدم بجدار يردّها مرّة تلو الأخرى إلى سكون شبه أوّليّ، يمنع عنها رحلتها في الاستكشاف، يحيل تحقّقها إلى مستحيل أبيض، لا لون.

عن النساء والمقاومة
الرواية الاستعمارية
أميرة سلمي

كيف تظهر النساء الفلسطينيات في خطاب الباحثات الأكاديميات الغربيات؟ أي حقائق؟ وأي صور يتم استخدامها لتمثيل النساء الفلسطينيات؟ أي جوانب أو نواح من حياتهن ونضالهن يتم التركيز عليها؟ كيف تتم إعادة صياغة حياة النساء الفلسطينيات ونضالهن في هذا الخطاب، لتنتج صورة لامرأة فلسطينية، تكون مبنية وفقا لقواعد وأحكام خطابية مؤسساتية تعكس علاقات سيطرة استعمارية وتعمل على تعزيزها؟

يعمل خطاب الباحثات الغربيات عن النساء الفلسطينيات على وضع النساء الفلسطينيات على طرف مقابل ومتعارض مع الطرف الذي يقف عليه الرجال الفلسطينيون، والثقافة الفلسطينية وحركة المقاومة، بحيث تكون التقابلية الرئيسية في خطابهن ليست رجالاً / نساءً، بل قومية / نساء. مع إشارات مباشرة أحيانا، وغير مباشرة أحيانا أخرى، تؤكد التغيرات الإيجابية التي أدخلها الاستعمار على حياة النساء الفلسطينيات، الاستعمار الصهيوني الذي يأتي على شكل احتلال جغرافي مباشر، والتغيرات البنيوية التي حدثت في المجتمع الفلسطيني بسببه، والاستعمار الغربي الذي يكون تأثيره ضمن شكله المباشر القديم الذي يرجع إلى زمن الانتداب البريطاني، وشكله الجديد الذي يتمظهر في تبعية المؤسسات الفلسطينية المحلية لتلك الغربية، بحيث يكون الطرح الذي يهدف خطاب الباحثات الغربيات إلى بيانه هو جعل النساء الفلسطينيات يدركن أن أي «تحسن» وتحديث طرأ على حياتهن كان بوجود الاستعمار وتأثيره، وأن خضوعهن سببه دونية ثقافتهن، التي تعززها حركة المقاومة، وتزيد من سيطرتها على النساء الفلسطينيات المستعمَرات عند الاستقلال.

نساء على تقاطع طرق
الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية
إصلاح جاد

يقدم الكتاب تحليلاً للحركات النسوية / النسائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية العام ١٩٩٤. ويعتمد الكتاب على العديد من المقابلات المعمقة، وتحليل بعض نماذج التنظيمات النسائية المرتبطة بتجربتي الحركة الوطنية الفلسطينية (العلمانية)، وحركة المقاومة الإسلامية «حماس».

ويستعرض الكتاب تداعيات تأسيس السلطة الفلسطينية على الحركات النسوية / النسائية، على مستوى تكوين مطالب جديدة (أجندة جديدة)، وما أدى إليه من تحقيق بعض الإنجازات. كما يفحص أثر تشكل السلطة الفلسطينية، وبروز دور المنظمات غير الحكومية المتخصصة، على إضعاف شعبية الحركات الاجتماعية؛ سواء أكانت عمالية، أم طلابية، أم نسائية، وبخاصة على المستويين التنظيمي والتعبوي.

ويطرح الكتاب كيف أن الفراغ التنظيمي والتعبوي الذي تركته المنظمات النسوية المرتبطة بتجربة منظمة التحرير الفلسطينية، عملت حركة «حماس» على ملئه، ما أدى إلى تأسيس أول حركة نسائية فلسطينية إسلامية في الأراضي المحتلة. كما يقدم تحليلاً لطرق تفكير وآليات عمل النساء في تجربة حزب الخلاص الإسلامي، كأول تنظيم سياسي علني لحركة «حماس»، عن طريق تحليل طرق تنظيم النساء، وتطور خطابهن في الحركة، ما أدى إلى إدخال تغييرات مستمرة على فكر الحركة فيما يتعلق بالنساء.

ويسعى الكتاب إلى تقديم مساهمة نقدية حول فكر وتوجهات ما بعد الاستعمار، وكذلك بعض الانقسامات التي يتبناها البعض لدراسة المجتمعات العربية؛ مثل انقسامية «الحداثة / التقليدية»، و«الإسلام / العلمانية»، وذلك عبر فحص إمكانية تأسيس أرضية مشتركة قد يلتقي عليها كلا التوجهين في بعض المطالب والنقاط، وبخاصة في ظل استمرارية النضال التحرري من أجل الاستقلال.

تتوقف المادة البحثية لهذا الكتاب عند منتصف العام ٢٠٠٤، ولا تشمل الأحداث والتغيرات التي طرأت على الواقع الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة للعام ٢٠٠٦، والتي أدت إلى صعود حركة «حماس» إلى سدة الحكم.

يصدر هذا العدد ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة «هينرش بل – ألمانيا»
الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب: ١٨٤٥ تلفون: ٢٢٩٥١١٠٨ –(٩٧٢) فاكس: ٢٢٩٦٠٢٨٥ –(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org